



عمادة الدراسات العليا  
جامعة القدس

القدس في الفكر الصهيوني اليميني المتدين وسياسات السيطرة والتهويد  
للمدينة (1996-2017)

وسيلة باسم عبد العزيز عريقات

رسالة ماجستير

القدس - فلسطين

2018-1439

القدس في الفكر الصهيوني اليميني المتدين وسياسات السيطرة والتهويد  
للمدينة (1996-2017)

إعداد:

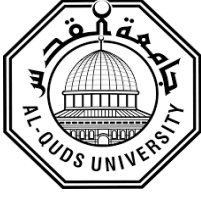
وسيلة باسم عبد العزيز عريقات

بكالوريوس إعلام وتلفزة، جامعة القدس، فلسطين

المشرف الرئيس: الدكتورة رولا هردل

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في  
الدراسات الإسرائيلية / معهد الدراسات العالمية / جامعة القدس

2018/1439



جامعة القدس  
عمادة الدراسات العليا  
برنامج الماجستير في الدراسات الإسرائيلية




### إجازة الرسالة

القدس في الفكر الصهيوني اليميني المتدين وسياسات السيطرة والتهويد  
للمدينة (1996 - 2017)

اسم الطالب: وسيلة باسم عبد العزيز عريقات  
الرقم الجامعي: 21510073

المشرف الرئيس: د. رولا هرذل

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ 13 / 8 / 2018 من أعضاء لجنة المناقشة المدرجة  
أسمائهم وتواقيعهم:

	التوقيع	1 - رئيس لجنة المناقشة: د. رولا هرذل
	التوقيع	2 - ممتحناً داخلياً: د. عوض منصور
	التوقيع	3 - ممتحناً خارجياً: د. أحمد أبودية

القدس - فلسطين

2018/1439

## الإهداء:

إلى كوكبة شهداء فلسطين .. عبر تاريخها المشرق المنير!

إلى العاصمة الأبدية..

وصورها الذي ستتكرر على أبوابه صفة القرن البائسة..

القدس الشريف!

إلى مهجة الفؤاد..

ملاذي البهي..

التي أردّها كلما خالطت الروح الوهن..

مدينتي الحبيبة القدس..

إلى من علمني الأبجدية ، وغرس فيّ بذرة العلم وتعهدها حتى نمت وأنت أكلها..

أمي ، و أبي!

إلى رفيقة الحياة .. وسيدة القلب.. من شاطرني كل عبء وثقل..

سهي!

إلى أصحاب الفضل المقدّس .. أساتذتي الأكارم .. ودّرّتهم المُميز " د/ رولا هردل "

إلى أصدقائي .. أحبّتي ..

## إقرار:

أقر أنا معد الرسالة بأنها قدمت لجامعة القدس، لنيل درجة الماجستير، وأنها نتيجة أبحاثي الخاصة باستثناء ما تم الإشارة له حيثما ورد، وأن هذه الدراسة، أو أي جزء منها، لم يقدم لنيل درجة عليا لأي جامعة أو معهد آخر.

التوقيع: \_\_\_\_\_

وسيلة باسم عبد العزيز عريقات.

التاريخ: 2018/8/13

## الشكر والتقدير

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على رسول الله ... وبعد....

انطلاقاً من قول الله تعالى ربّ العزة والجلال: ﴿وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ وَلَئِن كَفَرْتُمْ إِنَّ عَذَابِي لَشَدِيدٌ﴾ (سورة إبراهيم، آية 7).

فإني أحمده سبحانه وتعالى حمداً يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه، إذ وفقني ويسر لي السبل في دراستي.

أشكر في هذا المقام العلمي من له الفضل الكبير بعد الله، سندي والديّ العزيزين الذين كانا خيرَ عونٍ لي في مراحل دراستي، حفظهما الله ورعاهما وجعلهما ذخراً باقياً لي وإخوتي.

أتقدم بعظيم الامتنان والشكر لجامعة القدس، التي أحاطتني بالرعاية، ورئيسها الأستاذ الدكتور عماد أبو كشك. كما ويطيب لي وأنا أنهي هذا الجهد المتواضع أن أتوجه بوافر الشكر والتقدير لأستاذتي الفاضلة الدكتورة رولا هردل، المشرفة على هذه الرسالة؛ لما بذلته معي من جهودٍ علميةٍ مخلصيةٍ ونصائحٍ وتوجيهاتٍ سديدة.

كما أشكر السادة أعضاء لجنة المناقشة لتفضلهم بمناقشة الرسالة كلاً من الأستاذ الدكتور عوض منصور، والدكتور أحمد أبو ديه، وأيضاً أشكر السادة أعضاء هيئة التدريس الذين تفضلوا بتحكيم خطة الرسالة.

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى من كانوا لي عوناً وسنداً بعد الله.

## ملخص الدراسة

تناولت الدراسة القدس في الفكر الصهيوني اليميني المتدين وسياسات السيطرة والتهويد للمدينة في الفترة ما بين (1996-2017)، وهي الفترة التي شهدت انزياحاً إسرائيلياً واضحاً نحو اليمين واليمين المتشدد دينياً وسياسياً. فمنذ عام 1996، العام الذي فاز فيه بنيامين نتنياهو برئاسة الحكومة في الانتخابات، وفشل مفاوضات كامب ديفيد الثانية عام 2000، وزيارة رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق آرئيل شارون للمسجد الأقصى في العام نفسه، والتي سببت في اندلاع انتفاضة الأقصى وبالتالي تعثر عملية التسوية والمفاوضات بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، وصولاً لعام 2017 وليومنا هذا ما زال اليمين الصهيوني المتدين بزعامة بنيامين نتياهو مسيطراً على الحكم في إسرائيل.

تعالج الدراسة موضوعاً غاية في الأهمية والخطورة؛ لما له من تداعيات على قضية القدس، مكانتها ومستقبلها ومستقبل الفلسطينيين فيها، حيث تسعى الممارسات والإجراءات التهودية للمدينة في هذه الفترة لطمس معالم المدينة العربية الفلسطينية، والإسلامية، اجتماعياً، وثقافياً، ودينياً، وديموغرافياً، وسياسياً، واقتصادياً، والى فرض واقع سياسي جديد فيها لا مكان فيه للفلسطينيين.

وتكمن أهمية الدراسة في بيان وفهم أثر ودور الفكر اليميني الصهيوني المتدين لدى الأحزاب والحركات والمؤسسات والأفراد الذين يشكلون ما يطلق عليه اليمين الجديد في إسرائيل، على السياسات الرسمية للحكومات الإسرائيلية اليمينية تجاه مدينة القدس، وما يشكّله ذلك من تهديد على مستقبل المدينة في الحلول المستقبلية المفترضة أو في حالة عدم الوصول إلى حلول وتسويات متفق عليها واستمرار الواقع الاستيطاني الاستعماري في المدينة.

تسعى الدراسة إلى الإجابة عن السؤال الرئيسي التالي: ما دور وأثر الفكر الصهيوني اليميني المتدين على الإجراءات والممارسات التهودية التي تقوم بها الحكومات الإسرائيلية المتتالية تجاه مدينة القدس منذ العام 1996 وحتى عام 2017؟. أما الأسئلة الفرعية فكانت على النحو الآتي: ما الأسس الفكرية والأيدولوجية للصهيونية الدينية؟، ما أهمية مدينة القدس في الفكر الصهيوني اليميني المتدين؟، وما هي الإجراءات والسياسات الإسرائيلية اليمينية تجاه مدينة القدس؟.

تتعلق الدراسة من الفرضية المركزية التي تزعم بأن سيطرة اليمين الجديد على الحكم في إسرائيل منذ العام 1996 أدت إلى زيادة وتوسيع الممارسات والإجراءات الاستيطانية التهودية للحكومات الإسرائيلية المتعاقبة تجاه مدينة القدس. كما تعزو الدراسة هذا الافتراض إلى طبيعة هذا اليمين الجديد وتركيبته والأيدولوجيات الدينية التوراتية والسياسية الصهيونية الاستعمارية.

نظرياً، اعتمدت الدراسة على نظريات الاستعمار الاستيطاني والتي تطورت من حقل دراسات الكولونيالية وما بعد الكولونيالية، حيث ترى إلى أن الصهيونية ومشروعها القومي في فلسطين التاريخية هي مشروع استيطاني استعماري تسعى ليس فقط إلى استعمار فلسطين واحتلالها بل إلى إحلال شعب مكان شعب آخر من خلال السيطرة على الأرض وسلبها من أصحابها وطرد السكان الأصليين والاستيطان وتهويد المكان والسيطرة على المصادر الطبيعية وعلى كل مناحي الحياة في فلسطين.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها: ظهور اليمين الجديد في إسرائيل بقيادة بنيامين نتنياهو الذي يعمل بذراعين الأولى صلبة وعنيفة تستخدم القوة والعنف ولا تبالى في أحيان كثيرة بالقوانين المحلية والدولية وممثلة بالمستوطنين المتدينين أفراداً وحركات وجمعيات صهيونية



استيطانية. أما الذراع الثانية فيمكن اعتبارها الذراع الناعمة التي تكمل وتتقاطع مع الأولى ممثلة بامتدادات أو جذور مركبات الذراع الأولى في النظام السياسي الإسرائيلي والتي تقوم بتنفيذ أجنادات التهويد والاستيطان من خلال الحكومة والكنيست والوزارات. كما تؤكد الدراسة على الارتباط الوثيق بين العقيدة الدينية اليهودية حول أهمية مدينة القدس لدى اليمين الديني الصهيوني والفكر والمشروع الصهيوني منذ نشأته لتشكيل كلها مجتمعة واقعا من الممارسات والإجراءات الاستيطانية التهويدية في فلسطين بشكل عام وفي مدينة القدس بشكل خاص.

# **Jerusalem in the Religious-Right Zionist Ideology and the Policies of Control and Judaization of the City 1996-2017**

**Prepared by: Waseela Bassem Abdel Aziz Erekat**

**Supervision: Dr. Rula Hardal**

## **Abstract**

The study deals with Jerusalem in the right-wing Zionist religious Ideology and the Israeli policies of control and Judaization since the year 1996 and onwards. This period witnessed a clear Israeli shift towards the right wing political ideology as well as an increasing power of the settler religious Zionist groups inside the Israeli political system and society. Since 1996, the negotiations and the peace process between the Palestinian Authority and the Israeli governments failed in bringing towards a solution or to a significant change of the status quo due to several reasons. In the same year Benjamin Netanyahu started his first government after he won the elections; in addition to the failure of the Camp David II negotiations in 2000 and the visit of former Israeli Prime Minister Ariel Sharon to Al-Aqsa Mosque in the same year, which caused the outbreak of the Second Intifada (Al-Aqsa Intifada).

The study focuses on a very important subject its title might express. This importance reflects mainly the importance of the city of Jerusalem for both nations; Palestinians and Israelis, as well as the implications of these changes upon the status and future of the city of Jerusalem and the Palestinian existence in it. Israeli policies and procedures of increasing Judaization of the city in this period aim to change the Arab-Islamic nature of the city, socially, culturally, religiously, demographically, politically and economically, and to impose a new political reality in which there is no place for Palestinians.

The purpose of the study is to clarify and understand the impact and role of religious right-wing Zionist ideology of Israeli political parties, movements, institutions and individuals who constitute together the so-called New Right in Israel, on the official policies of the right-wing Israeli governments towards the city of Jerusalem. This new political reality constitutes a threat on the future of Jerusalem in any proposed future solution, but also reflects the nature and the aim of the Zionist settler colonial project in Palestine, as this study argues.

The study seeks to answer the following main question: What role and impact do the right-wing religious Zionist ideology play in the Judaization procedures and policies carried out by successive Israeli governments towards the city of Jerusalem from 1996 to 2017? Meanwhile, the study asks further sub-questions that it aims to answer, such as: What are the ideological sources of religious Zionism? Which importance has the city of Jerusalem in the Zionist right-wing religious thought? And, how can we understand the settler-

colonial policies and procedures that implemented by the Israeli governments in the city of Jerusalem?

The study is based on the main argument that the new right-wing control of the government in Israel since 1996 has led to an increase and expansion of the Jewish settlement practices and procedures by the Israeli governments towards the city of Jerusalem.

Theoretically, the study refers to the theories of settler colonialism, which developed from the field of colonialism and postcolonial studies. It considers Zionism and its national project in Palestine as a settler colonial project that seeks not only to colonize and occupy Palestine, but to replace the indigenous people with by controlling the land and depriving it from its owners, expelling the indigenous people, settling the land, controlling natural resources and all aspects of life in Palestine in general, an in Jerusalem in particular.

The study concludes several points: the recent so-called New-Right in Israel, led by Benjamin Netanyahu throughout the last two decades, is acting in the city of Jerusalem by using two main methods: the first can be described as the violent method, which includes the increasing of settlements, and does not care about local and international laws. This method is represented by religious individual settlers, political parties and Zionist associations. The second method can be called the soft method, which complements and intersects with the first method. It is represented by extensions of the first method in the Israeli political system, and implements the agendas of Judaization and settlement through the government, the Knesset and the ministries. The study also emphasizes the close linkage between Jewish religious beliefs regarding the Biblical importance of the city of Jerusalem to the Zionist religious right-wing thought and the Zionist project since its establishment. All of these factors constitute together a reality of the Judaization, settler colonial policies, practices and procedures in Palestine in general and in the city of Jerusalem in particular.

## المحتويات

1	الفصل الأول
1	مقدمة الدراسة
1	1.1 تمهيد:
4	1.2 مشكلة الدراسة
4	1.3 أهمية الدراسة
5	1.4 أهداف الدراسة
5	1.5 أسئلة الدراسة
6	1.6 فرضية الدراسة
6	1.7 المنهجية العلمية للدراسة
7	1.8 حدود الدراسة
7	1.9 مصطلحات الدراسة
10	1.10 فصول الدراسة
11	الفصل الثاني
11	الإطار النظري: الاستعمار الاستيطاني الصهيوني في فلسطين
11	2.1 المقدمة
12	2.2 دراسات ما بعد الكولونيالية: النشأة والمفهوم
15	2.3 الاستعمار الاستيطاني
19	2.3.1 بحسب الأدبيات يمكن القول أن خصائص الاستعمار الاستيطاني هي:
26	2.4 الاستعمار الاستيطاني الصهيوني في فلسطين
31	2.5 الخلاصة
33	الفصل الثالث
33	اليمن في إسرائيل ما بين الصهيونية والتوراة
33	3.1 المقدمة
34	3.2 الصهيونية الدينية نشأتها وأسسها الفكرية والأيدولوجية
38	3.3 المسألة الدينية في الفكر الصهيوني
40	3.4 رواد الفكر اليمني الصهيوني
40	3.4.1 ماكس نورداو:
42	3.4.2 فلاديمير جابوتنسكي:
44	3.5 مفهوم اليمن الإسرائيلي
46	3.5.1 أحزاب اليمن القومي:

48	3.5.2 أحزاب اليمين الديني:
50	3.5.3 الحركات الدينية:
51	3.6 اليمين الجديد في إسرائيل
54	3.7 العوامل الداخلية والخارجية لانزياح المجتمع الإسرائيلي نحو اليمين
54	3.7.1 العوامل الداخلية:
59	3.7.2 العوامل الخارجية:
65	3.8 الخلاصة
67	الفصل الرابع
67	القدس في ظل انزياح إسرائيل نحو اليمين
67	4.1 المقدمة
68	4.2 القدس في الفكر الصهيوني
72	4.3 تاريخ سياسة تهويد مدينة القدس
75	4.4 القوانين والتشريعات والمخططات الإسرائيلية
75	4.4.1 القوانين والتشريعات والمخططات من عام 1967-1994:
82	4.4.2 القوانين والتشريعات والمخططات من عام 1996-2017:
85	4.5.1 الجمعيات والمنظمات الصهيونية غير الرسمية:
89	4.5.2 الجمعيات والمؤسسات الرسمية:
90	4.6 أهداف الأحزاب اليمينية تجاه مدينة القدس
90	4.6.1 أهداف أحزاب اليمين بشكل عام:
92	4.7 وسائل اليمين الإسرائيلي لتنفيذ أهدافه التهودية تجاه القدس
93	4.7.1 المؤسسات الحكومية:
95	4.7.2 المؤسسات غير الحكومية:
96	4.8 الممارسات والإجراءات التهودية لمدينة القدس
97	4.8.1 الممارسات والإجراءات التهودية لمدينة القدس من عام 1996-2017:
121	4.9 الخلاصة
123	الفصل الخامس
123	تلخيص واستنتاجات الدراسة
123	5.1 تلخيص الدراسة
131	5.2 نتائج الدراسة
133	المراجع

## الفصل الأول

---

### مقدمة الدراسة

#### 1.1 تمهيد:

أدى احتلال إسرائيل للقدس عام 1967 إلى تصاعد وتيرة الجدل داخل إسرائيل بين مختلف الأحزاب والقوى السياسية، وخاصة قوى اليمين، حول قضايا التسوية ومصير المناطق الفلسطينية المحتلة، وقد استمر اليمين في أسلوبه العنصري والمتطرف تجاه القضية الفلسطينية حتى بعد وصوله للحكم في إسرائيل منذ عام 1977، ممثلاً بالليكود وسيطرته على الحكم في عام 1990 بزعامة إسحاق شامير، وقد زادت سياساته المتطرفة تجاه الفلسطينيين عقب توقيع اتفاقية أوسلو عام 1993 بين منظمة التحرير الفلسطينية وحزب العمل، والذي أدى أيضاً إلى زيادة الانقسام الإسرائيلي تجاه عملية التسوية مع الفلسطينيين، وتصاعدت وتيرة ذلك في أعقاب اغتيال رئيس الوزراء إسحاق رابين عام 1995، وفوز بنيامين نتنياهو برئاسة الحكومة في انتخابات عام 1996، وفشل مفاوضات كامب ديفيد الثانية

عام 2000 وزيارة آرئيل شارون للمسجد الأقصى في العام نفسه والتي سببت اندلاع انتفاضة الأقصى وتعثر عملية التسوية والمفاوضات مع الفلسطينيين.

داخلياً، يتميز النظام السياسي الحزبي الإسرائيلي بوجود عدد كبير من الأحزاب، وهذا يعكس الانقسامات المتعددة في المجتمع الإسرائيلي: الانقسامات الإثنية بين اليهود الشرقيين والغربيين والمهاجرين الجدد من الاتحاد السوفياتي سابقاً، والانقسام بين العلمانيين والمتدينين بشأن هوية الدولة وطابعها، والانقسام القومي بين العرب واليهود. ويعكس أيضاً الخلافات السياسية في قضية مصير المناطق الفلسطينية المحتلة ومستقبل العلاقات بين إسرائيل والفلسطينيين والعرب (خليفة، 2011، ص246).

فمنذ بداية عام 1990 حتى انتخابات سنة 2009 مرت إسرائيل بحالة من عدم الاستقرار السياسي تمثلت بعدم إكمال أي كنيست ولايتها القانونية، وسقوط الحكومات كلها قبل نهاية فترة حكمها، وتوترات اجتماعية على خلفيات إثنية وسياسية كان أخطرها اغتيال إسحاق رابين عام 1995 على يد متدين يميني متطرف، وتوترات بشأن العلاقة بين الدين والدولة. وامتازت هذه الفترة بانخفاض القوة البرلمانية لحزب الليكود والعمل، وبازدياد حجم الأحزاب الصغيرة وقوتها ونفوذها.

أما على صعيد موازين القوى بين اليمين واليسار اليهوديين: فقد ازدادت قوة معسكر اليمين القومي والديني بدرجة كبيرة، وتراجعت قوة معسكر اليسار اليهودي، وانخفضت نسبة تمثيله في الكنيست الثامنة عشر عام 2009، وانزاح المجتمع الإسرائيلي بشكل كبير وملحوظ نحو اليمين والتطرف السياسي والديني (خليفة، 2011، ص247).

إن الأحزاب الدينية في إسرائيل تستمد أيديولوجيتها وأفكارها السياسية من أحكام الشريعة اليهودية (الهالاخاه) في المجتمع، وقد انقسمت هذه الأحزاب تجاه الصهيونية إلى قسمين: القسم الأول الراضون للحركة الصهيونية وهم المتدينين الحريديم، والقسم الثاني المتدينين الصهاينة وكلاهما ينتمي إلى التيار الأرثوذكسي في اليهودية (ماضي، 2016، ص2).

تتفق الأحزاب اليمينية القومية والدينية الإسرائيلية في نظرتها تجاه قضايا التسوية، ويظهر ذلك في دعمها وتشجيعها لعمليات التهويد والاستيطان في الأراضي الفلسطينية وتحديداً في مدينة القدس. ففي سنة 1994 تم الإعلان عن مشروع E1 الاستيطاني، والذي يهدف إلى إقامة بؤر استيطانية واسعة ويعمل على عزل القدس وضم التجمعات اليهودية إليها وإخراج التجمعات العربية من نطاق بلدية القدس، وفي سنة 2002 تمت المصادقة على بناء جدار الضم والتوسع الذي يلتف حول مدينة القدس، بهدف عزلها عن باقي المدن الفلسطينية، والسيطرة على أكبر مساحة ممكنة من الأراضي و أقل عدد من السكان العرب، والإعلان عام 2010 عن مخطط استيطاني جديد سمي بمخطط 2020، والذي يهدف للسيطرة على ما تبقى من الأرض في يد العرب، وتهجير سكانها (أبو جلاله، 2016، ص ك).

إن الممارسات والإجراءات التهويدية لمدينة القدس في هذه الفترة، أي بين السنوات من 1996 لعام 2017 مهمة جداً كونها سنوات بالغة الخطورة على المدينة من حيث تعرضها للتهويد؛ حيث انتهزت إسرائيل توقيع اتفاقية أوسلو وما تبعها من اعتراف وتطبيع مع عشرات الدول، من خلال توقيع اتفاقيات سلام معها، هذا أعطاهم ضوءاً أخضراً للاستفراد بالمدينة المقدسة وإتمام تهويدها وطمس هويتها العربية والإسلامية.



وقد زاد الاستيطان اليهودي في مدينة القدس بعد عام 1996 بشكل كبير وملحوظ وبشكل ملفت مستهدفاً الأرض والإنسان في محاولة لتغيير الطابع العربي والإسلامي للمدينة إلى طابع يهودي غربي، من خلال خلق أوضاع ديموغرافية وسياسية واجتماعية جديدة، يصعب في المستقبل تغييرها أو إزالتها في أية مفاوضات، وقد مارست الحكومات الإسرائيلية منذ احتلالها القدس حتى اليوم شتى الطرق والأساليب والإجراءات التهودية لخدمة أهدافها والإسراع في فرض أمر واقع جديد.

## 1.2 مشكلة الدراسة

منذ العام 1996 وإلى عام 2017 شهدت الساحة الإسرائيلية سيطرة للأحزاب الصهيونية اليمينية على الحكومات الإسرائيلية، كما شهدت تحولاً شعبياً تدريجياً نحو اليمين واليمين المتطرف مما أدى إلى توسع وازدياد الإجراءات والممارسات التهودية تجاه القضية الفلسطينية بشكل عام وتجاه مدينة القدس بشكل خاص، والذي بدوره شكّل خطراً على إيجاد حل للتسوية السياسية مع الفلسطينيين وعليه يسعى هذا البحث إلى بيان أثر ودور الفكر الصهيوني اليميني المتدين على الإجراءات والممارسات التهودية التي تقوم بها الحكومات الإسرائيلية المتتالية تجاه مدينة القدس منذ العام 1996 وحتى عام 2017.

## 1.3 أهمية الدراسة

- تكمن أهمية الدراسة في بيان وفهم أثر ودور الفكر الصهيوني اليميني المتدين على السياسات الرسمية للحكومات الإسرائيلية اليمينية تجاه مدينة القدس، وما يشكله ذلك من تهديد على الطابع والوجود الفلسطيني في مدينة القدس وكذلك على مستقبل المدينة في مشاريع الحلول المستقبلية.

- لا تكتفي هذه الدراسة بقراءة واستعراض الممارسات التهودية لمدينة القدس في العقود الأخيرة برعاية الحكومات اليمينية المتطرفة، بل تحاول أن تقدم قراءة لجذور هذا اليمين الصهيوني المتدين، جذوره الفكرية السياسية والدينية، بما في ذلك مكانة القدس في هذا الفكر وكيفية تقاطع الفكر الديني العقائدي بالسياسات والممارسات الاستعمارية الاستيطانية والتهودية في المدينة.

#### 1.4 أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى الآتي:

- 1- دراسة وفهم سياسات اليمين الجديد من خلال معرفة الأسس الأيديولوجية للصهيونية الدينية وأحزاب اليمين الصهيوني والديني في إسرائيل.
- 2- إبراز أهمية مدينة القدس في الفكر الصهيوني اليميني المتدين.
- 3- فهم رؤية ومواقف اليمين الجديد تجاه القضية الفلسطينية وتجاه مدينة القدس.
- 4- إظهار الممارسات والإجراءات التهودية التي اتبعتها الحكومات الإسرائيلية تجاه مدينة القدس منذ العام 1996 وحتى عام 2017.

#### 1.5 أسئلة الدراسة

تسعى الدراسة إلى الإجابة عن السؤال المركزي الآتي: ما دور وأثر الفكر الصهيوني اليميني المتدين على الإجراءات والممارسات الاستيطانية التهودية التي تقوم بها الحكومات الإسرائيلية المتتالية تجاه مدينة القدس منذ العام 1996 وحتى عام 2017؟.

## من هذا السؤال المركزي تتفرع أسئلة إضافية:

- 1- ما هي الأسس الأيديولوجية، سياسياً وتوراتياً، للصهيونية الدينية؟
- 2- أي أهمية دينية وسياسية تحمل مدينة القدس في الفكر الصهيوني اليميني المتدين؟
- 3- كيف نفهم الإجراءات والسياسات الإسرائيلية اليمينية تجاه مدينة القدس؟ وتقاطعها مع طبيعة المشروع الصهيوني في فلسطين كمشروع استعماري استيطاني؟

## 1.6 فرضية الدراسة

تنطلق هذه الدراسة من الفرضية المركزية التي تزعم بأن السياسات والإجراءات الاستيطانية التهودية في مدينة القدس في ظل حكم اليمين الصهيوني المتدين من العام 1996 إلى عام 2017 هي جزء من عقيدة هذا اليمين المتطرف دينياً وسياسياً، وتعبّر عن ماهية مشروع الحركة الصهيونية كمشروع استعماري استيطاني في فلسطين، تظهر تجلياته التهودية الإحلالية بشكلها الواضح في مدينة القدس لما تحمله هذه المدينة من أهمية دينية وسياسية في الفكر الصهيوني والفكر الصهيوني المتدين.

## 1.7 المنهجية العلمية للدراسة

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في دراسة فرضيتها الأساسية وسعيها للإجابة عن الأسئلة التي تطرحها. ويعتمد أسلوب البحث وجمع المعلومات على المصادر الأولية والثانوية المتوفرة حول موضوع الدراسة من كتب ومقالات علمية ودراسات منشورة ووثائق باللغتين العربية والانجليزية.

يتم ذلك كله أيضاً من خلال التأطير النظري للصهيونية كحركة استعمارية تتم قراءتها نظرياً بالعودة إلى نظريات الاستيطان الاستعماري.

## 1.8 حدود الدراسة

تتناول الدراسة تأثير الفكر الصهيوني اليميني المتدين على الحكومات الإسرائيلية وإجراءاتها التهودية تجاه مدينة القدس منذ العام 1996 وحتى عام 2017.

## 1.9 مصطلحات الدراسة

سيتم اعتماد تعريف هذه المصطلحات في هذه الدراسة بما يتناسب مع موضوع الدراسة ومضمونها.

### - الصهيونية

حركة غربية استعمارية عنصرية، دعت إلى اصطناع قومية لليهود وإقامة دولة لهم في فلسطين يتجمعون فيها على أساس استعماري استيطاني بالتعاون مع قوى الاستعمار الغربي. والصهيونية اسم لحركة، وأيديولوجية تقدم نفسها على أنها تعبر عن رغبات اليهود وفي مقدمتها استيطان أرض فلسطين. والحركة في أسسها العملية حركة استعمارية نشأت من الحركات الاستعمارية التي انتشرت في القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، وأول من استخدم هذا المصطلح اليهودي (نتان بيرنبوم) مقتبساً المصطلح من كلمة (صهيون) للإشارة إلى الحركة التي تؤيد استيطان اليهود في فلسطين مع العلم أن بيرنبوم نفسه قد انخرط في حزب (اغودات إسرائيل) المتدين، وأصبح من معارضي

الصهيونية (منصور، 2009، ص292). والمتتبع لنشاطات الحركة الصهيونية يجد أنها نجحت في تحقيق مشروع بازل الاستعماري، وأقامت مؤسسات بهدف جمع الأموال والتبرعات من الأثرياء اليهود بهدف الاستيلاء على الأراضي الفلسطينية وإقامة المستوطنات اليهودية عليها (منصور، 2009، ص292).

#### - الصهيونية الدينية

حركة صهيونية دينية معارضة للتيار العلماني داخل الصهيونية، تحوّلت هذه الحركة إلى حزب سياسي باسم همزراحي عام 1902، واتخذ الحزب شعاراً له: (أرض إسرائيل لشعب إسرائيل بموجب شريعة إسرائيل)، وأيضاً شعار (التوراة والعمل)، أي الإيمان والعمل. ومن بين الآراء الأخرى التي نادوا بها: "إن اليهود أمم مميزة عن بقية الأمم، وإن اتحاد الكيان اليهودي الحقيقي يكون فقط بتوجيه الفكر اليهودي نحو التوراة وفلسطين باعتبارهما ركنين مهمين للغاية في تاريخ الشعب اليهودي وحياته" (منصور، 2009، ص 293).

ظهرت الحركة الصهيونية في نهاية القرن التاسع عشر كحركة قومية لليهود، وأبدت الصهيونية الأولى اهتماماً بالدعوات القومية لتسويق برنامجها، واعتمدت الحركة على النصوص التوراتية وفتاوى عدد من الحاخامات والكتاب اليهود في برنامجها الاستعماري لجذب الجماهير اليهودية (الشرعة وبركات، 2006، ص262).

## - الأحزاب الصهيونية الدينية

هي الأحزاب التي تعترف بالحركة الصهيونية، وتتسم بالخروج على الفكرة التي آمن بها عامة اليهود، والداعية إلى انتظار (المسيح المخلص) بهدف قيادة اليهود نحو فلسطين لإقامة (مملكة إسرائيل)، وبالإيمان بفكرة الحركة الصهيونية الداعية إلى عدم انتظار (المسيح) والاعتماد على عمل اليهود أنفسهم بهدف العودة إلى فلسطين لإقامة الدولة (الشرعة وبركات، 2006، ص254).

تنقسم الأحزاب الدينية في إسرائيل إلى أحزاب دينية معارضة للصهيونية تتمثل في أحزاب سياسية مشاركة في الحكومة وهي: (حزبي اغودات إسرائيل، وعمال اغودات إسرائيل، وحركة شاس، وديغل هتوراه، ويهدوت هتوراه)، إلى جانب حركات ضغط سياسي واجتماعي أهمها (ناطوري كارتا، وحركة حباد الحسيدية، والطائفة الحريدية)، وقوى صهيونية دينية، حيث تتكون الصهيونية الدينية في إسرائيل من أحزاب وحركات وجماعات متطرفة، ورغم أصولية هذه الأحزاب وتطرفها في سياستها الخارجية إلا أنها أكثر واقعية وبرغماتية في سياستها الداخلية من الحركات والجماعات المتطرفة، وهذه الأحزاب هي: (مزراحي، هبوعيل، همزراحي، والمفدال، والاتحاد الوطني، والبيت اليهودي) إلى جانب حركات منها (ميماد، وتامي، وغوش أمونيم) (الشرعة وبركات، 2006، ص255).

## - اليمين الجديد

هي أحد التسميات في إسرائيل للتمييز بين تيار اليمين التقني التقليدي، ويتألف هذا اليمين الجديد من تحالف كل من الأحزاب الحريدية (المتشددة دينياً)، والأحزاب المتدينة القومية والمستوطنين، وأعضاء الكنيست المتطرفين في حزب الليكود، والجماعات القومية المتطرفة المندرجة ضمن حزب (إسرائيل بيتنا)، وحركات شبه فاشية مثل: (إم ترتسو) بمعنى إذا أردتم (عاد كان) بمعنى حتى هنا، وغيرهما (غانم، 2016، ص25).

## 1.10 فصول الدراسة

تتكون الدراسة من خمسة فصول وهي على النحو الآتي:

- الفصل الأول بعنوان مقدمة الدراسة، ويتكون من: التمهيد ومشكلة الدراسة وأهميتها، وأهدافها، وأسئلتها، وفرضيتها، ومنهجها وحدودها، ومصطلحاتها.
- الفصل الثاني بعنوان الإطار النظري، ويتمحور في الإطار النظري للدراسة ومراجعة الأدبيات ذات العلاقة بموضوعها. ويستعرض هذا الفصل مفهوم ونشأة الدراسات ما بعد الكولونيالية، ونشأة ومفهوم الاستعمار الاستيطاني في العالم، ونشأة وطبيعة الاستعمار الاستيطاني الصهيوني في فلسطين.
- الفصل الثالث بعنوان اليمين في إسرائيل ما بين الصهيونية والتوراة، ويتكون من: مقدمة الفصل والصهيونية الدينية، نشأتها، وأسسها الأيديولوجية، والمسألة الدينية في الفكر الصهيوني وأبرز رواد الفكر اليميني الصهيوني، ومفهوم اليمين الإسرائيلي، ومفهوم اليمين الجديد في إسرائيل والعوامل الداخلية والخارجية لانزياح المجتمع الإسرائيلي نحو اليمين.
- الفصل الرابع بعنوان القدس في ظل انزياح إسرائيل نحو اليمين، وتمحور حول القدس في الفكر الصهيوني، وتاريخ سياسة تهويد مدينة القدس والقوانين والتشريعات والمخططات الإسرائيلية لإحكام سيطرتها وتهويدها على المدينة، والجمعيات والمؤسسات الصهيونية العاملة على تهويدها، وأهداف الأحزاب اليمينية تجاهها، ووسائل اليمين الإسرائيلي لتنفيذ أهدافه التهودية تجاهها، والممارسات والإجراءات التهودية لها.
- الفصل الخامس والأخير هو تلخيص للدراسة واستعراض أهم الاستنتاجات.

## الفصل الثاني

---

### الإطار النظري: الاستعمار الاستيطاني الصهيوني في فلسطين

#### 2.1 المقدمة

لا يمكن البحث في الاستعمار الاستيطاني الصهيوني في فلسطين دون العودة إلى الاستعمار كظاهرة عالمية وأنه شكّل سياسة شائعة في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين. أما الاستعمار الاستيطاني فقد ظهر كشكل جديد من أشكال الاستعمار الغربي في الدول الأوروبية ويتميز عن الاستعمار السابق بعدة ميزات، أهمها أن الأرض والثروات والسيطرة عليهما هي الهدف الأساسي للمستوطنين بدعم من الدول الاستعمارية التي أرسلتهم، كما يتميز بسياسات طرد السكان الأصليين من خلال التهجير والترهيب والإبادة الذي لا حدود له. يسعى هذا الفصل إلى تأطير المشروع



الصهيوني في فلسطين في إطار نظرية الاستعمار الاستيطاني كجزء من المجال المعرفي الأوسع المرتبط بدراسات الكولونيالية وما بعد الكولونيالية.

## 2.2 دراسات ما بعد الكولونيالية: النشأة والمفهوم

لقد اجتهدت الدول الاستعمارية في شن حملاتها ما وراء البحار وخارج ديارها في إطار ما كانت تعتبره فتحاً حضارياً لشعوب ما زالت حسب ادعائها لا تملك ما يؤهلها للارتقاء بمستوى البشر، لتختزل بهذه الجهات الحقيقية لحملاتها زاعمة أن القدر قد أرسلها للنهوض بعالم خامل رجعي لا يملك ما يدل على حضوره أو رشده: "إن صورة الأوروبي المستعمر يجب أن تبقى صورة مشرفة إنه لم يأت بوصفه مستغلاً، بل جاء صاحب رسالة تنويرية، كما أنه لا يسعى إلى مجرد الكسب، بل هو يؤدي واجبه نحو خالقه ومليكه عندما يمد المساعدة إلى من لم يحالفهم الحظ ليرتقوا إلى مستواه الرفيع" (جديلي، 2016، ص235). ونتيجة لذلك فقد تحولت، عادة، هذه المناطق المستعمرة إلى مجرد ملكيات خاصة لهذه الدول التي مارست أفضع أنواع القرصنة المعتمدة على السلب والنهب والاقتلاع من الجذور ابتداءً من الأرض والثروات وانتهاءً بالهوية والانتماء الثقافي. ومن هنا ونتيجة لمحاولة رصد الممارسات التغريبية والاستلابية تبلورت لدى مجموعة من مثقفي دول العالم الثالث الذين هاجروا أو تم نفيهم وعياً رافضاً، وكان ذلك واضحاً في تناولهم للخطابات السائدة، ليتضمن ذلك حقلاً دراسياً استطاع وبجدارة أن يستوعب تطلعاتهم في تعرية وفضح خطاب المركزية الغربية (جديلي، 2016، ص236).

هذا الحقل هو ما سمي بدراسات ما بعد الكولونيالية التي يمكن وصفها بأنها مشروع متكامل يتبنى حالات كتابية تتجه إلى تفكيك الخطاب الاستعماري وزعزحته. ويعتقد بعض النقاد أن الدراسات ما بعد الكولونيالية بدأت بالانتقاد الذي طرحه إدوارد سعيد في كتابه الاستشراق والذي يزعم فيه أن التواريخ

الكولونيالية التي تخبرنا الكثير عن علاقات الهيمنة بين الشرق والغرب أنتجت خطابات الآخر الكولونيالي وكانت بدورها نتاج لعدد من الخطابات (لومبا، 2013، ص7).

وقد كان أول استخدام لمصطلح (ما بعد الكولونيالية) في مجال النظرية السياسية مطلع السبعينيات من القرن الماضي، رغم أن المقاربات النظرية في مجال مقاومة الاستعمار أقدم من ذلك بكثير، وربما ترجع بداياتها الأولى إلى بداية حركة الاستعمار في حد ذاتها، فالفترة التاريخية التي تغطيها هي التاريخ كله (روبنسون، 2005، ص35). أما مصطلح (ما بعد) لا يفيد بالفصل بين مرحلتين أو عالمين، بل استُخدِمَ لوصف مأزق الأمم التي تخلصت من سطوة الإمبراطوريات الأوروبية في أعقاب الحرب العالمية الثانية، لكنه لم يكتسب معناه الذي نعرفه الآن إلا خلال الثمانينات والتسعينات من القرن العشرين، فأصبح مصطلح (ما بعد الكولونيالية) تسمية لنظرية في الدراسات الثقافية والنقد الأدبي (جديلي، 2016، ص237).

تعد نظرية (ما بعد الاستعمار) أو (ما بعد الكولونيالية) من أهم النظريات الاجتماعية والسياسية و الأدبية والنقدية التي رافقت مرحلة ما بعد الحداثة، ولا سيما أن هذه النظرية ظهرت بعد سيطرة البنيوية على الحقل الثقافي الغربي، وهيمنة الميثولوجيا البيضاء على الفكر العالمي، وأصبح الغرب مصدر العلم والمعرفة والإبداع، ومكان النظريات والمناهج العلمية. تعمل نظرية ما بعد الاستعمار على فضح الإيديولوجيات الغربية ونفي مقولاتها المركزية، وتعرية الثقافة المركزية الغربية ونسف أسسها البنيوية (حمداوي، 2012، ص2).

هناك العديد من التعريفات التي أعطيت لنظرية ما بعد الاستعمار، وتتفق هذه التعريفات على وصفها بأنها كل الثقافات التي تأثرت بالعملية الامبريالية من لحظة الاستعمار حتى يومنا هذا، وهي تهدف إلى تحليل كل ما أنتجته الثقافة الغربية باعتباره خطاب يحمل في طياته توجهات استعمارية إزاء الشعوب التي تقع خارج المنظومة الغربية. ويوحي مصطلح (ما بعد الاستعمار) بوجود استعمار جديد يخالف الاستعمار القديم، لذلك يتطلب هذا الاستعمار الجديد التعامل معه من خلال رؤية جديدة، تكون رؤية موضوعية وعلمية مضادة (حمداوي، 2012، ص5).

إن مصطلح (الخطاب الاستعماري) ونظرية (ما بعد الاستعمار) هما مصطلحان يكملان بعضهما بعضاً، إلى حقل من التحليل ليس بالجديد، لكن معالمه النظرية والمنهجية لم تتضح في الغرب إلا مؤخراً مع تكثيف الاهتمام به، وازدياد الدراسات حوله. فالخطاب الاستعماري يشير إلى تحليل ما بلورته الثقافة الغربية في مختلف المجالات من نتاج يعبر عن توجهات استعمارية إزاء مناطق العالم الواقعة خارج نطاق الغرب على أساس أن ذلك الخطاب يشكل خطاباً متداخلاً بالمعنى. أما نظرية ما بعد الاستعمار، فتشير إلى نوع آخر من التحليل ينطلق من فرضية أن الاستعمار التقليدي قد انتهى، وأن مرحلة من الهيمنة تسمى المرحلة (الإمبريالية) أو (الكولونيالية) قد حلت وخلفت ظروفًا مختلفة تستدعي تحليلاً من نوع معين (الرويلي والبازعي، 2002، ص158).

وبناء على ذلك فنظرية (ما بعد الاستعمار) هي في الحقيقة قراءة للفكر الغربي في تعامله مع الشرق من خلال مقارنة نقدية، بأبعادها الثقافية والسياسية والتاريخية. وتقوم هذه النظرية على تحليل الخطاب الاستعماري في جميع مكوناته الذهنية والمنهجية تفكيكا وتركيبا، من أجل استكشاف المكونات الثقافية المؤسسية التي تتحكم في هذا الخطاب (جديلي، 2016، ص238).

### 2.3 الاستعمار الاستيطاني

لغويًا، يرجع إلى اللاتينية وهو تحديداً "المشتق من معناه الأصلي المستمد من كلمة (colony) وهي من أصل لاتيني (colonia) التي تعني مستعمرة، بمعنى قيام مجموعة من الأفراد بالسيطرة على غيرهم من شعوب أجنبية عنهم، في أرض أجنبية عنهم. ويمتاز الاستعمار الاستيطاني بانتقال العنصر البشري على مستوى واسع نسبياً وقيامه بالسيطرة على الشعوب الأصلية" (مجاهد، 1985، ص74).

انطلق الاستعمار الاستيطاني من مقولة الرجل الأبيض المتفوق والحضارة الأوروبية المتطورة وتخلف الشعوب في آسيا وأفريقيا وضرورة استعمارهم لنشر الحضارة الغربية والديانة المسيحية. وكانت الأرض والثروات هي الهدف الأساسي للمستوطنين بدعم من الدول الاستعمارية، وكانت توصف شهيتهم للأرض بأنه لا يمكن إشباعها، وأن نشاطاتهم لطرد السكان الأصليين بالإبادة والإرهاب لا حدود لها، وبابتكارهم الخدع والحيل والأكاذيب لتبرير أفعالهم لاغتصاب المزيد من الأرض والثروات (حسين، 2003، ص5).

اتبعت الدول الأوروبية المُستعمرة هذا النمط في التاريخ الحديث في القارتين الأمريكيتين، وفي جزر الهند الغربية وأستراليا لأن الظروف كانت ملائمة للاستيطان. فالكثافة السكانية لأصحاب البلاد الأصليين ما يسمى "هنود حمر" وغيرهم كانت قليلة إلى حد كبير مما ساعدهم من التغلب عليهم وتحقيق الاستيطان بكل سهولة. كذلك كانت الظروف المناخية ملائمة، ووجود الثروات الزراعية التي بدأ اكتشافها حيث عملت كعامل جذب أساسي للاستيطان (مجاهد، 1985، ص74). وتتجلى عبر التاريخ وفي العديد من سياقات الاستيطان الاستعماري عنصرية المستوطنين والتمييز العنصري

والإبادة واستخفافهم بحقوق وحياة وكرامة السكان الأصليين وارتكاب المجازر (حسين، 2003، ص11).

بشكل مشابه، يُعرّف الكاتب السياسي المصري، عبد الوهاب المسيري في كتابه اليهود واليهودية والصهيونية (1999) عن مفهوم الاستعمار الاستيطاني (الإحلالي) أو المبني على الأبارتهايد بأنه "انتقال كتلة بشرية من مكانها وزمانها إلى مكان وزمان آخر، حيث تقوم الكتلة الواحدة بإبادة السكان الأصليين أو طردهم، أو استعبادهم، أو خليط من كل هذه الأمور كما حدث في أمريكا الشمالية وفي فلسطين" (المسيري، 1999، ص59).

كذلك يشير غابرييل بتربرغ (2003) إلى جوانب إضافية في تحليله للاستعمار الاستيطاني، زاعماً إلى أن الدول الاستعمارية جلبت معها موجات هائلة من المستوطنين الذين تطلعوا بمرور الوقت إلى جعل هذه المستعمرات ارثهم وبلدهم القومي. وبناءً على ذلك، كانت هناك ضرورة لقيامهم بنسج علاقات مع السكان الأصليين تتراوح بين سلب الممتلكات والإفناء، أو الاستعباد والعمالة الرخيصة. ويمكن القول إن هذا النوع من الاستعمار بدأ بالاستيطان الإنجليزي، وكان هدف المستوطنين الأساسي البقاء وإنشاء وطن قومي لهم في الأراضي المستعمرة، حتى وإن اضطروا في بعض الأحيان إلى التخلي فيما بعد عن مشروعهم كما في حالة الجزائر تحت الاحتلال الفرنسي (بتربرغ، 2003، ص132-133).

أما باتريك وولف فيرى أن "الأرض هي الحياة أو على الأقل الأرض ضرورة للحياة، وبالتالي الصراع على الأرض بالعادة صراع على الحياة، ولكن هذا لا يعني أن الاستعمار الاستيطاني هو ببساطة أحد أشكال الإبادة الجماعية" (ولف، 2012، ص226)؛ لأن مجتمع السكان الأصليين بالرغم من

صعوبة بقاءه على حاله قد كان قادراً على استيعاب الغزاة والنظام الاجتماعي والاقتصادي الجديد الذي قاموا بإدخاله. "وإنّ المستعمرات الاستيطانية لم تتأسس بالدرجة الأولى بهدف استخلاص القيمة الزائدة من عمل السكان الأصليين، وإنما تقوم على إزالة السكان الأصليين عن أرضهم، أو نقلهم من أرضهم" (وولف، 2012، ص 227).

تطورت الكيانات الاستيطانية لتكون أهم الأدوات التي يعتمد عليها استمرار النظام الاستعماري. فالاستعمار الاستيطاني جزء لا يتجزأ من الظاهرة الاستعمارية وينبع من المصالح الإستراتيجية والاقتصادية التي تعمل على نشر الحضارة الغربية، وتعود هذه الظاهرة إلى القرن السابع عشر في أوروبا "حيث يتحول إقليم معين بسكانه الأصليين إلى مستعمرة للسكان المستوطنين المهاجرين إلى الإقليم من الأصول الأوروبية البيضاء" (حسين، 2003، ص 12).

ينكر المستوطنون تاريخ السكان الأصليين في الأرض التي يهاجرون إليها ويستوطنون فيها، فهي عادة أرض بلا تاريخ، غير مأهولة بالسكان (أرض بلا شعب)، على عكس أرضهم التي يأتي منها المستوطنون، فهي مأهولة بالسكان. فأسطورة الاستيطان الغربية تؤكد نهاية التاريخ ونهاية الجغرافيا، وأن الأرض التي يستوطنوها هي أرض وحسب، ليس لها حدود واضحة، وهي تتسع حسب قوة الإنسان المستوطن (المسيري، 1999، ص 59).

ففي أمريكا اللاتينية، كان هدف الاستعمار الاستيطاني هو استغلال كل من الأرض وسكانها عن طريق إنشاء المزارع الكبيرة التي يقوم السكان الأصليين بزراعتها لتحقيق فائض القيمة من خلالها، ولذا لم يُطرد السكان الأصليين. أما في الولايات المتحدة، فقد كان المستوطنون البيوريتان يريدون

الحصول على الأرض فقط لإنشاء مجتمع جديد، فكان طرد أو إبادة السكان الأصليين وإحلال عنصر جديد محل العنصر القديم أمر لا مفر منه (المسيري، 1999، ص73).

أما في جنوب أفريقيا، حتى فترة قريبة، فنجد المستوطنين البيض استولوا على خير أراضيها وطردها السكان الأصليين منها. لكن، مع مرور الوقت، طرأت تغيرات بنيوية على الدولة الاستيطانية فيها، وأصبح تحقيق فائض القيمة واستغلال السكان الأصليين أحد الأهداف السياسية. فمثلاً في جنوب أفريقيا وجد استعمار استيطاني يقوم بتجميع السود في أماكن عمل ومدن مستقلة تقع خارج حدود المناطق والمدن البيضاء، لكنها قريبة منها حتى يستطيع العمال السود الوصول داخلها للعمل فيها (المسيري، 1999، ص73).

اتسمت العلاقة بين المستوطنين والسكان الأصليين بإنكارهم حقوقهم في ملكية الأرض وحقوقهم السياسية والإنسانية والتصميم على إبادتهم وترحيلهم وتوطينهم خارج وطنهم كمقدمة لمسح هويتهم القومية والدينية من الوجود. فقد تحولت الكيانات الاستيطانية إلى قواعد عسكرية ثابتة لدول أوروبا الاستعمارية وللإمبريالية الأمريكية، أما التبريرات الدينية والحضارية والأمنية فما هي إلا تبريرات كاذبة للتغطية والتمويه على طبيعة الكيانات الاستيطانية الاستعمارية والعنصرية (حسين، 2003، ص6).

فالتناقض بين المستوطنين والسكان الأصليين تناقض أساسي ووجودي، ولا يمكن أن يتعايش الكيان الاستيطاني مع السكان الأصليين مهما حدث حتى تعود الأرض والحقوق المغتصبة لسكانها الأصليين وأصحابها الشرعيين (حسين، 2003، ص7).

تشير الأدبيات إلى أن الاستعمار الاستيطاني لديه خصائص ومميزات عن الاستعمار العادي وعن الاستيطان، وبحسب الأدبيات هناك خصائص تميز الاستعمار الاستيطاني وتتمحور في: إزالة السكان

الأصليين، والعلاقة مع المركز الإمبريالي، واستناد الاستعمار الاستيطاني إلى خطابات إقصائية والاستعمار الاستيطاني مشروع رأسمالي متطور، والهندسة الاجتماعية الدقيقة للاستعمار الاستيطاني.

### 2.3.1 بحسب الأدبيات يمكن القول أن خصائص الاستعمار الاستيطاني هي: أولاً: إزالة السكان الأصليين

إن هدف الاستعمار الاستيطاني هو الحصول على الأرض، والتي يتم تدشين تشكيلة رأسمالية جديدة عليها، لا مكان فيها للسكان الأصليين. وقد تحدث باتريك وولف بأن الاستعمار الاستيطاني يقوم على منطق الإزالة، ويعني بالإزالة هنا، إزالة السكان الأصليين عن أرضهم أو نقلهم من أرضهم (Wolfe, 2006, p387). فالاستعمار الاستيطاني يعتبر وجود السكان الأصليين معيقاً لتطور مشروع المستوطنين في إنشاء مجتمع رأسمالي حديث، على غرار الدول الأوروبية القادم منها (Glenn, 2015, p57).

فهدف الاستعمار الاستيطاني ليس السكان الأصليين، بل أراضيهم. تتوعد حالات الاستعمار الاستيطاني في تفسير عبارة (أنت، ارحل من هنا)، فقد شملت الإبادة الجسدية، أو الإزالة عن الأرض، أو العزل في مناطق مغلقة، أو محو ثقافة السكان الأصليين، أو الامتصاص، أو الاستيعاب. والاستيعاب قد يكون بيولوجياً من خلال التزاوج المختلط مع المستوطنين البيض للتخفيف من فصيلة دم الأصليين أو قد يكون ثقافي من خلال تجريد الأصليين من ثقافتهم واستبدالها بثقافة المستوطنين البيض (Glenn, 2015, p57).

على سبيل المثال، وفي بداية الاستعمار الاستيطاني في استراليا، كانت عبارة (ارحل من هنا)، تعني الإبادة المادية والجسدية، وإدخال الأوبئة القاتلة، والتجويع حتى الموت. وقد شهد السكان الأصليين



في أمريكا الشمالية إبادة عشرات القبائل، مما أدى إلى مقتل الملايين، وإزاحة ملايين أخرى من السكان الأصليين إلى ما وراء الحدود (Hixson, 2013, p1).

يفضل باتريك وولف (2001)، استخدام مفهوم إزالة السكان الأصليين، بدل مفهوم الإبادة، لأن الإزالة قد تكون إزالة ثقافية للمجتمع الأصلي، أي استيعابه أو دمج داخل مجتمع المستعمرين دون أن يتأثر مجتمع المستعمرين من عملية الدمج. فبعد تطور مجتمع الاستعمار الاستيطاني في استراليا، أصبحت الإبادات الجسدية ظاهرة مرفوضة، فلجأ المستعمرون لعزل نساء السكان الأصليين في معسكرات وتلقيهن من قبل المستعمرين، فالأطفال من الجيل الثاني تم وضعهم في أحياء مخصصة على أطراف المدن، استعداداً لاستيعاب الجيل الثالث منهم داخل مجتمع المستعمر بعد التأكد من تبييضه ليس فقط بيولوجياً، بل ثقافياً (Wolfe, 2001, p871-873).

### ثانياً: العلاقة مع المركز الإمبريالي

إنّ المستعمرين يهاجرون في الاستعمار الاستيطاني بلا رجعة، ولذلك فإن شبكة العلاقات التي تنشأ في سياق مشروعهم تكون مختلفة عنها في سياقات الاستعمار أو الاحتلال، وقد عبر فيراتشيني عن ذلك بقوله: إن الاستعمار الاستيطاني يُنشئ شبكة ثلاثية العلاقة تضم المركز الإمبريالي، والمستعمرين المستوطنين، والسكان الأصليين (Veracini, 2010, p6).

في حالة الاستعمار الاستيطاني تكون العلاقة أكثر تعقيداً؛ لأن المستعمر الاستيطاني يهاجر من الدولة الإمبريالية الأم ويبقى على علاقة استراتيجية معها إلى حين إنشاء مجتمعه الاستيطاني الجديد ومثال على ذلك: المستعمرين البريطانيين أثناء استعمار أمريكا الشمالية، أو أنه يهاجر من دولة أوروبية إلى المستعمرة، لكنه يبني علاقات استراتيجية مع دولة إمبريالية غير التي خرج منها لتصبح

الدولة الأم التي ترعى مشروعه ومثال على ذلك: المستعمرين الصهيونيين الذين خرجوا من شرق أوروبا لكنهم بنوا علاقتهم في البدايات مع بريطانيا كدولة أم، ولكن تبقى علاقة الاستعمار الاستيطاني مع الدولة الإمبريالية الأم علاقة مؤقتة إلى حين انتهاء المشروع، والتحول لدولة طبيعية (حباس، 2017، ص118).

إن العلاقة الثلاثية بين المستعمر والشعب الأصلي والدولة الإمبريالية الأم قد تبدو أكثر تعقيداً عندما نفترض أن المصالح ما بين المستعمر الاستيطاني والدولة الإمبريالية الأم لا تكون مشتركة. فالدولة الإمبريالية في بعض الأحيان تستخدم أجنادات ضد مصالح المستوطنين (حباس، 2017، ص118).

من جهة ثانية، فإن المستعمر الاستيطاني لا يصل إلى الأراضي ليكون مندوباً للدولة الأم الرأسمالية، وإنما لينشئ مجتمعه الرأسمالي الخاص به، وتكون علاقته مع الدولة الأم نفعية ومؤقتة، وبالنسبة للشعب الأصلي فإنهم يدخلون رغماً عنهم في علاقة مع المستعمر الاستيطاني، فهي علاقة صراع وبقاء على الأرض. فالاستعمار الاستيطاني يخلق ظروفاً بحيث تتم ممارسة الفعل الاستعماري من داخل الكيان السياسي المستعمر استيطانياً (Veracini, 2010, p57). إن المستعمر الاستيطاني يأتي ليبقى؛ لأن هدفه هو الأرض الفارغة من الشعب الأصلي، ولا ينوي العودة إلى وطنه، ويهدف لتحويل المستعمرة إلى وطن جديد (حباس، 2017، ص119).

### ثالثاً: الاستعمار الاستيطاني يستند إلى خطابات إقصائية

في الاستعمار الاستيطاني يقوم المستعمر بتوظيف خطابات عنصرية إقصائية، فالمستعمر لا يعمل على عدم إعادة إنتاج العلاقة بينه وبين الشعب الأصليين الذين يجب أن يزولوا، لذا فإن خطابه تقوم على ثنائية الأنا- الآخر الأفقية أي: إنها كيانان لا يلتقيان، ولو حتى نظرياً (حباس، 2017، ص121). وحتى نضع الخطابات العنصرية الإقصائية في سياقها التاريخي، يجب ربط الخطابات العنصرية مع التركيبة السكانية لمجتمع الاستعمار الاستيطاني، وموقع كل عنصر من عناصر هذه التركيبة داخل بنية الاستعمار الاقتصادية والاجتماعية (Wolfe, 2011, p273).

يرى وولف أن الموت الاجتماعي للسكان الأصليين يعني ولادة المستعمر الاستيطاني، لذلك يتم ترميز هذه العلاقة القائمة على الإزالة والاستبدال، من خلال تفعيل خطاب إقصائي يظهر فيه المستوطنون على أنهم جماعة صاعدة وواعدة، بينما السكان الأصليون يظهرون كأنهم مجتمع في طريقه إلى الزوال والاندثار. ونتيجة البحث عن الأساس المادي والاجتماعي لظهور الخطابات الإقصائية، لذلك الترميز سيختلف من سياق إلى آخر (Wolfe, 2011, p273-274).

وعليه، يمكننا القول هنا انه في نموذج الاستعمار الاستيطاني لأمريكا تأسس الخطاب الإقصائي على أساس العرق، أما في فلسطين تأسس على أساس الديانة. وهذه الاختلافات على المستوى الخطابي، لها تبعات لا يمكن تجاهلها، على مستوى العلاقة بين المستعمر والمستعمر، وعلى إمكانات القيام بفعل الإزالة الاجتماعية لكتلة السكان الأصليين عبر دمجهم، واستيعابهم (حباس، 2017، ص121).

وهنا تظهر قوة الخطاب الاستعماري الاستيطاني، ففي أمريكا الشمالية تم ترميز المستوطنين الجدد، والعبيد الأفارقة، والشعب الأصلي بناءً على أسس عرقية هي البيض، والسود، والحمري. فالخطاب تجاه السود كان استعلائياً، وما يجمع بين الأبيض والأسود هي علاقة استغلال لقوة العمل، بينما علاقة الأبيض مع الأحمر كانت علاقة وجود على الأرض (Wolfe, 2001, p904).

أما حالة الاستعمار الاستيطاني الصهيوني فهي مماثلة بالجوهري، لكنها تختلف في الشكل وأدوات الترميز، فالعلاقة بين الصهيوني المستوطن والفلسطيني الأصلي تم ترميزها في خطاب ديني يهودي عربي، على أن العلاقة بينهما هي علاقة وجودية تتمحور حول الأرض. لكن العلاقة بين الصهيوني الاشكنازي الأوروبي واليهودي الشرقي تم ترميزها باستخدام خطاب استعلائني وليس إقصائي يقوم على التفوق الحضاري (Wolfe, 2001, p904).

#### رابعاً: الاستعمار الاستيطاني مشروع رأسمالي متطور

في عام 1983 لاحظ دونالد دينون أن الدول الاستعمارية الاستيطانية هي دول رأسمالية متطورة، وقد كانت الولايات المتحدة الأمريكية هي المثال الواضح أمامه. فالاستعمار الاستيطاني وعلاقته المؤقتة مع المركز الإمبريالي، وأنه يؤسس نفسه كمشروع دائم على الأرض، فإن اقتصاديات دول الاستعمار الاستيطاني تتطور بشكل مختلف عن الدول الرأسمالية الأوروبية من جهة، وبشكل مختلف عن دول الجنوب التابعة. فقد قام العديد من المختصين بدراسة تطور الرأسمالية على الصعيد العالمي، وارتكزوا إلى علاقة الدولة الرأسمالية الإمبريالية مع المستعمرات التابعة (لدى حباس، 2017، ص122).

يبدأ الاستعمار الاستيطاني بإزالة الشعب الأصلي، وهو في الواقع يزيل أنماط إنتاجهم، وعلاقاتهم الاجتماعية والاقتصادية، ومؤسساتهم السياسية، ليحصل على الأرض الخالية، ويدمر كل أنماط الحياة السابقة، ويعمل على إزالة الشعب الأصلي (Veracini, 2015, p94).

#### خامساً: الهندسة الاجتماعية الدقيقة للاستعمار الاستيطاني

تقوم الهندسة الاجتماعية في مكونات الاستعمار الاستيطاني على قيام المستعمرين، في فترة الاستحواذ على الأرض وإزالة الشعب الأصلي، ببناء أنفسهم كجماعة اجتماعية ذات هوية واحدة وتماسكة ففي أمريكا تقوم على مبدأ تجاوز الهويات المبعثرة للمستوطنين ذي الأصول الألمانية، والفرنسية وغيرها في بوتقة صهر واحدة (Hixson, 2013, 12-21).

وفي العادة يأتي المستعمرون الاستيطانيون من دول وقوميات مختلفة، ليوحدتهم مستقبل الدول الاستعمارية. فتاريخ الاستعمار الاستيطاني الصهيوني يقوم منذ بدايته وحتى اليوم، على مبدأ صناعة الهوية الإسرائيلية العبرية الفريدة، حيث تمتد الهندسة الاجتماعية في الاستعمار الاستيطاني عبر الزمان والمكان لتطال بدقتها أفراداً وجماعات أخرى على صلة بالمشروع الاستعماري. فكتلة السكان الأصليين هي الأهم في الهندسة الاجتماعية للاستعمار الاستيطاني، والحدود المعيارية التي يرسمها المستعمر الاستيطاني، والتي تحدد من باستطاعته العبور إليها والانضمام لها، تكون مغلقة أمامهم. فإزالة السكان الأصليين، وإزالة الآخرين الذين ليسوا أصليين، هو إجراء ملازم لبنية أي استعمار استيطاني (حباس، 2017، ص125).

هذا ما يتجلى أيضاً في المشروع الاستعماري الصهيوني، وبعد أن مارس المستوطنون مبدأ الإزالة تجاه الفلسطينيين قبل وأثناء العام 1948، من خلال رفع شعارات (أرض بلا شعب) وشعار (احتلال العمل) وصولاً إلى التطهير العرقي 1947-1948، نجدهم بعد العام 1967 انتقلوا لممارسة مبدأ الإدارة تجاه الفلسطينيين، من خلال السماح لهم بالعمل كأيدي عاملة رخيصة، دون أن يعني ذلك إلغاء مبدأ الإزالة (حباس، 2017، ص125).

إن التطهير الإثني المكتمل ينتج شكلاً منقحاً من أشكال الاستعمار الاستيطاني، حيث يشبه أنماط جغرافيا الاستعمار التي كانت سائدة في جنوب أفريقيا وأستراليا ويسهل تطبيعها. وينتج التطهير الإثني الذي لم يبلغ مرحلة الاكتمال شكلاً وسيطاً من أشكال الاستعمار الاستيطاني، حيث يشبه النظام الاستعماري الذي كان في روديسيا (غوردون ورام، 2016، ص70).

الاستعمار الاستيطاني ينطلق من الإنكار الكامل للتاريخ بشكل متطرف، وإعلان نهايته، ويزداد الإنكار حدة وعنف في حالة المجتمعات الاستيطانية الإحلالية، التي لا بد أن تُغيب السكان الأصليين تماماً. فنقطة البداية عند المستوطنين البيض المهاجرين من العالم الغربي هي بالعادة رفض تاريخ بلادهم الأصلية، باعتباره تاريخ اضطهاد وكفر. ويحاول المهاجرون أن يضعوا حل نهائي لمشاكلهم وأن يبدأوا من نقطة الصفر في الأرض الجديدة، ومع هذا يظل المستوطنون يتباهون بانتمائهم للعالم الغربي الذي أوجدتهم (المسيري، 1999، ص59).

كما تقوم الكيانات الاستيطانية باللجوء إلى الحروب العدوانية والغارات الانتقامية عبر الحدود على دول الجوار من أجل إجبار بعض هذه الدول على مساعدتها على قمع الثورات والمقاومة المسلحة للسكان

الأصليين ويعتبر الكيان العنصري في جنوب أفريقيا سابقاً والكيان الصهيوني في فلسطين من أوضح الأمثلة على ذلك (حسين، 2003، ص5).

#### 2.4 الاستعمار الاستيطاني الصهيوني في فلسطين

الصهيونية حسب تعريف عبد الوهاب المسيري هي: "الحركة التي نشأت في الغرب، واتخذت من فلسطين مكاناً لممارستها الاستيطانية، ولم تفقد أبداً هويتها الغربية بانتقالها من الغرب إلى الشرق. فالصهيونية لم تنشأ في العالم ككل، وحتى داخل التشكيلات الدينية الإثنية اليهودية المتناثرة في العالم، وإنما من إفرازات تشكيل حضارة محددة وبقعة جغرافية محددة، ولا يمكن دراستها خارج هذا التكوين" (المسيري، 1999، ص200). ويرى جوني منصور بأن الصهيونية "حركة غريبة استعمارية عنصرية، دعت إلى اصطناع قومية لليهود وإقامة دولة لهم في فلسطين يتجمعون فيها على أساس استعماري استيطاني، بالتعاون مع قوى الاستعمار الغربي" (منصور، 2009، ص292).

ارتكزت الصهيونية على بنية عامة وأساس للإجماع الصهيوني، تتلخص فيما يلي: إنَّ اليهود شعب عضوي منبوذ غير نافع يجب نقله خارج أوروبا ليتحول إلى شعب عضوي نافع، ينقل هذا الشعب إلى أي بقعة خارج أوروبا، واستقر الرأي في نهاية الأمر على فلسطين ليوطن فيها ويحل مكان سكانها الأصليين، يتم توظيف هذا الشعب لصالح العالم الغربي الذي سيقوم بدعمه وضمّان بقائه واستمراره داخل إطار الدولة في فلسطين (المسيري، 1999، ص200).

نشأت الصهيونية ونمت بين يهود أوروبا الشرقية وبولونيا، وروسيا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، حيث كانت تعيش أكثرية اليهود في العالم وتعود أسباب نشوئها إلى عوامل عديدة سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية ودينية، التي كانت سائدة في تلك الفترة في أوروبا (جريس، 1987،

ص13). ونتيجة الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السائدة في أوروبا في الثلث الأخير من القرن التاسع عشر والتي تمتاز بالتوسع الامبريالي وانتشار اللاسامية، ونتيجة هذه الأوضاع فشلت الحركات اليهودية الاندماجية وفقد الكثير من اليهود الأمل في قيام مجتمعات أوروبية قادرة على استيعابهم وأصبحوا يبحثوا عن حل لأزمته خارج حدود هذه المجتمعات، وسرعان ما وجدوا الحل بالصهيونية (المحجوبي، 1990، ص25).

أخذ عدد من قادة اليهود ومفكرهم يدعون إلى العودة إلى أرض فلسطين وإقامة وطن لليهود هناك، وكانت هذه الدعوات هي الأساس الذي ارتكزت عليه الحركة الصهيونية التي انطلقت بشكل عملي في مؤتمر الحركة الصهيونية الأول في بازل عام 1897، وكان العامل المشترك بين كل مفكري الحركة الصهيونية هو إنَّ "مستقبل الشعب اليهودي يرتبط بعودته إلى وطنه التاريخي" (المسيري، 1999، ص89-94). حدد المؤتمر الصهيوني الأول عام 1897 هدف الحركة الصهيونية بإقامة وطن للشعب اليهودي في فلسطين، وركز على الهجرة والاستيطان لتحقيق الاستعمار الاستيطاني فيها (حسين، 2003، ص13).

انطلق وعد بلفور الاستعماري عام 1917 الذي نص على إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين، ونظام الانتداب البريطاني الذي كان شكل جديد من أشكال الاستعمار بعد الحرب العالمية الأولى وكان مبني على الأطماع والأكاذيب والخرافات والأساطير التوراتية والتلمودية لإقامة الكيان الاستيطاني الصهيوني في فلسطين، من أجل خدمة مصالح الاستعمار البريطاني والصهيونية العالمية (حسين، 2003، ص14). قامت المنظمات والمؤسسات الصهيونية بإنشاء الصندوق القومي اليهودي عام 1903، وشركة الكيرن كيمت لشراء الأراضي عام 1927، وتحدث الزعيم الصهيوني أوسيشكن



إن تأسيس دولة يهودية في فلسطين، بحاجة لأن تكون جميع أراضي فلسطين أو معظمها ملكاً للشعب اليهودي، وبدون حق ملكية الأراضي لا تكون فلسطين يهودية أبداً (لدى حسين، 2003، ص15).

قامت الصهيونية على سياسة سلب الأراضي العربية عن طريق الانتداب البريطاني في فلسطين ومن خلال المندوب السامي فيها هريرت صموئيل، وعن طريق شراء الأراضي من بعض العائلات الإقطاعية الكبيرة اللبنانية والسورية وبعض الفلسطينيين، وباستخدام القوة العسكرية عن طريق الحروب الصهيونية واغتصاب الأرض واحتلالها والسيطرة العسكرية عليها وبحجج عسكرية مزعومة (المحجوبي، 1990، ص40-44).

تميز الاستعمار الاستيطاني الصهيوني بأنه استعمار إحلالي، أي أن تحل الصهيونية محل السكان الأصليين، وأكدت الهاجاناه جوهر الإستراتيجية الاستيطانية بأن الاستيطان ليس هدفاً، إنما وسيلة للاستيلاء على الأرض، أي فلسطين. وإنّ المشروع الصهيوني ليس مشروعاً اقتصادياً بل مشروعاً عسكرياً إستراتيجياً، ووجود المؤسسات الاستيطانية الصهيونية مثل الكيبوتس ما هو إلا للسيطرة على الأراضي، والهستدروت لخلق طبيعة عمالية (المسيري، 1999، ص60-61).

فالاستعمار الاستيطاني الصهيوني في فلسطين يمتلك كل خصائص الاستعمار الاستيطاني الذي جرى في عدة مناطق في العالم، فوجود المؤسسات الصهيونية والمستوطنات تؤكد على الطبيعة الاستعمارية الاستيطانية الصهيونية في فلسطين (حجاوي، 2010، ص140).

حيث سيطرت إسرائيل على أراضي وأملاك وثروات العرب الذين هجرتهم بعد المجازر الجماعية والإرهاب بعد حرب 1948، وشردتهم عن أراضيهم ومنازلهم، وأبدلتهم بالمستوطنين وأحلتهم مكان السكان الأصليين، وأقامت مئات المستعمرات على أنقاض القرى الفلسطينية التي دمرتها ووصل عددها حوالي 500 قرية عربية أبادتها إسرائيل ومسحتها من الوجود، وقامت بسن العديد من القوانين من أجل سلب الأراضي وتهويدها مثل: قانون أملاك الغائبين، وقوانين استملاك الأراضي، وقوانين الطوارئ وقانون العودة والجنسية (حسين، 2003، ص19).

كذلك يقوم الاحتلال الصهيوني في فلسطين بخلق وقائع جديدة في الأراضي الفلسطينية المحتلة معتمداً على القوة العسكرية والقوانين العنصرية، وتدمير الحضارة العربية والإسلامية والمسيحية في فلسطين، وتحديداً في مدينة القدس (حسين، 2003، ص21-22). وبصورة عملية، انتظمت سياسات الاحتلال والمحو التي اتبعتها إسرائيل بهدف (تهويد القدس) في أربعة محاور متشابكة ومتراصة ومتفاعلة: المحور الديموغرافي من خلال تبني وتنفيذ خطط قومية استيطانية وتطويرية وجلب المستوطنين اليهود وتوطينهم في القدس الشرقية، وقلب التركيبة الديموغرافية وإعادة تشكيل مشهد حضاري ومنحه طابعاً يهودياً-توراتياً (غانم، 2012، ص94).

والمحور الرمزي الذي يعمل على المحو الرمزي للسكان الأصليين، من خلال اعتبار الحيز المحتل حيز خالي واعتبار الأراضي المحتلة أراضي جرداء تنتظر من يحييها ويعيدها إلى الحياة. والمحور القانوني من خلال شرعنة وجود المقدسيين على أسس ال (وقفية) وال (عرضية) باعتبارهم ساكنين دائمين مقابل المواطنين الدائمين اليهودي الإسرائيلي. ومحور أمني-جسدي باعتبار الجسد الفلسطيني في القدس مصدر للخطر والفوضى يهدد النموذج المرغوب به للمواطن (غانم، 2012، ص95).

وقد شكّل احتلال إسرائيل لفلسطين بأكملها بعد عام 1967 نقطة تحول في الاستعمار الاستيطاني الصهيوني، وترحيل سكان فلسطين الأصليين في إطار الاحتلال وارتكاب المجازر على الشعب الفلسطيني عبر تبريرات يهودية صهيونية وحشية مليئة بالكذب اخترعها ودونها كتبة التوراة والتلمود (حسين، 2003، ص21-22). وقد عللت إسرائيل فعلها الاستعماري الاستيطاني وضمها للقدس الشرقية بأنه إحقاق حق تاريخي، إذ اعتبرت إسرائيل على لسان كل سياسيينها تقريباً وبلغة تمزج بين الشاعرية والانفعال أنها لم تحتل القدس عام 1967 بل حررت المدينة وأن اليهود يعودون إلى مدينتهم التي حلموا بها طوال ألفي عام، وأن أي وجود آخر في المدينة في الأعوام السابقة هو وجود عابر وغير محسوب. وقد عمدت إلى كل الطرق لتهوديد المكان، وإحلال المشهد اليهودي الذي صاغته الصهيونية مكان المشهد الفلسطيني الأصلي (غانم، 2012، ص96).

## 2.5 الخلاصة

من خلال ما سبق تُعرّف (الدراسات ما بعد الكولونيالية) بأنها كل الثقافات التي تأثرت بالعملية الامبريالية من لحظة الاستعمار حتى يومنا هذا، فهي تهدف إلى تحليل كل ما أنتجته الثقافة الغربية باعتباره خطاب يحمل في طياته توجهات استعمارية إزاء الشعوب التي تقع خارج المنظومة الغربية. كما وتم التطرق إلى مفهوم الاستعمار الاستيطاني في العالم، وكيف أن الأرض والثروات كانت الهدف الأساسي للمستوطنين بدعم من الدول الاستعمارية، وأن شهيتهم للأرض لا يمكن إشباعها، فنشاطاتهم لطرد السكان الأصليين بالإبادة والإرهاب لا حدود لها، وابتكارهم للخدع والحيل والأكاذيب لتبرير أفعالهم لاغتصاب الأراضي والثروات. فالاستعمار الاستيطاني ينطلق من الإنكار الكامل للتاريخ بشكل متطرف، وإعلان نهايته، ويزداد الإنكار حدة وعنف في حالة المجتمعات الاستيطانية الإحلالية، التي لا بد أن تُغيب السكان الأصليين تماماً. إن هدف الاستعمار الاستيطاني هو الحصول على الأرض والتي سيتم عليها تدشين رأسمالية جديدة لا مكان فيها للسكان الأصليين.

الاستعمار الاستيطاني في فلسطين ارتبط بالصهيونية ولم ينفصل يوماً عنها وكانت الأساس لظهوره ووجوده في فلسطين، فالصهيونية تعد أعلى مراحل الاستعمار، وهي من أوجدت وطن قومي لليهود في فلسطين لتحقيق أطماعها من خلال مزاعم وخرافات ابتدعها كتاب التوراة والتلمود، واستغلال الحركات اللاسامية لمساعدتهم في تحقيق أهدافهم الصهيونية في فلسطين. قامت الحركة الصهيونية بالاستيلاء على الأراضي العربية بمساعدة الانتداب البريطاني في فلسطين، وأسست المستعمرات واستولت على مساحات كبيرة من الأراضي وقامت بالعديد من المذابح والمجازر بحق الفلسطينيين بهدف تشنيتهم وتشريدهم خارج فلسطين وسلبت أراضيهم وأبدلتها بالمستوطنين، وسنت العديد من القوانين العنصرية لخدمة أهدافها العنصرية والصهيونية.

إن الاستعمار الاستيطاني الصهيوني في فلسطين تميّز عن بقية نظم الاستعمار الاستيطاني في العالم بأنه: مشروع إحلالي وإجلائي قائم على أساس عنصري استعماري، وهو إحلال يهود العالم مكان السكان الأصليين وهم الفلسطينيين، وهو أساس المشروع الصهيوني، وجميع المستعمرات الصهيونية التي أقيمت منذ الانتداب حتى اليوم ما هي إلا أماكن وجدت لتبقى وبداخلها جماعات يهودية هدفها إبادة الشعب الفلسطيني ومصادرة أراضيه وتدمير تاريخه وماضيه وإجلائه خارج فلسطين. فالتمييز العنصري ما زال قائماً والمجازر بحق الشعب باقية ومصادرة الأراضي والاستيطان في تزايد مستمر وما هذا إلا دليلاً على السياسية الصهيونية التي تتبعها إسرائيل تجاه الفلسطينيين.

## الفصل الثالث

---

### اليمين في إسرائيل ما بين الصهيونية والتوراة

#### 3.1 المقدمة

لا يمكن البحث في مفهوم اليمين الإسرائيلي الصهيوني القومي والديني دون العودة إلى الصهيونية الدينية وأسسها الفكرية والأيدولوجية وروادها الذين ساهموا بدرجة كبيرة في بناء أسس اليمين الصهيوني والديني، فالصهيونية الدينية ارتبطت ارتباطاً وثيقاً بالصهيونية الرئيسية.

يتناول هذا الفصل الصهيونية الدينية نشأتها وأسسها الفكرية والأيدولوجية، ويتطرق إلى المسألة الدينية في الفكر الصهيوني اليميني، ورواد اليمين الصهيوني، والبيئة التي أثرت على تبلور أفكارهم اليمينية المتشددة. كما يقدم قراءة لمفهوم اليمين الجديد في إسرائيل وما الذي يميزه عن اليمين التقليدي، أخيراً،

يناقش هذا الفصل العوامل الداخلية والخارجية التي أدت إلى انزياح المجتمع الإسرائيلي نحو اليمين واليمين المتشدد. في محاولة لفهم سياسات هذا اليمين وأيديولوجياته والسياق الاجتماعي والسياسي الذي ينشط من خلاله.

### 3.2 الصهيونية الدينية نشأتها وأسسها الفكرية والأيدولوجية

انطلقت الصهيونية الدينية من فكرة أساسية تتمثل في معارضة ومخالفة الفكرة التي يؤمن بها عامة اليهود، والتي تدعو إلى الاعتماد على المسيح المنتظر كي يقودهم إلى أرض فلسطين، من أجل إقامة مملكة إسرائيل. وقد رأت الصهيونية الدينية أن هذا الاعتقاد الذي ساد بين اليهود حوالي ستين جيلا ساهم في ابتعادهم عن اتخاذ أي عمل سياسي يعيدهم إلى أرض الميعاد، وهكذا تكون الصهيونية الدينية قد عارضت الرأي الذي ساد بين اليهود على مدى ثمانية عشر قرنا. لقد استغلت الصهيونية الدينية مقولتين أساسيتين يؤمن بهما أغلب اليهود وجعلتهما دعامة فكرية لها، وهما: الشعب المختار، وأرض الميعاد (الشامي، 1978، ص71). ولأن اليهود هم شعب الله المختار فلا بد أن ينزلوا عن بقية الشعوب، ومن هنا كانت النظرة المعادية والعنصرية لغير اليهود، ولأن إله بني إسرائيل قد منح شعبه المختار الأرض المقدسة أرض الميعاد وهي أيضاً أرض الرب لاعتقادهم بأن الإله يسكن فيها، فإن الصعود إليها والاستيطان فيها من تعاليم العقيدة الدينية، فمن يعيش فيها يصبح مؤمناً أما المقيم خارجها فلا إله له (ماضي، 1999، ص219).

يتحدث عبد الفتاح ماضي في كتابه الدين والسياسة في إسرائيل (1999) إن الصهيونية الدينية ظهرت كحركة دينية مستقلة داخل الحركة الصهيونية السياسية أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، وكنيار وسط بين الصهيونية السياسية والأرثوذكسية الدينية المتشددة الحريدية، إلا أن أصولها الفكرية ومفاهيمها الرئيسية تعود إلى فجر القرن الثالث عشر الميلادي على يد الحاخام موشيه

بن نحمان الملقب برمبام، وهكذا لم تكن الحركة الصهيونية الدينية وليدة القرن التاسع عشر ومن صنع الحركة الصهيونية، وإنما كانت من إنتاج النبوءات والأساطير الدينية اليهودية ومن ثمار كتابات العديد من الحاخامات اليهود (ماضي، 1999، ص 219).

أما صبري جريس فيرى في كتابه تاريخ الصهيونية (1987) إنّ البداية الحقيقية للصهيونية الدينية في العصر الحديث انطلقت من أفكار الحاخام يهودا القلعي (1798-1878) الذي دعا إلى خلاص اليهود من خلال العودة إلى التلمود، وأساطير القبالة<sup>1</sup> واقترح في كتابه (اسمعي يا إسرائيل) عام (1834) العودة إلى فلسطين تحت قيادة زعامة بشرية دون أي انتظار للمسيح المخلص، كما ودعا إلى إقامة مستعمرات يهودية في فلسطين كي تكون مقدمة لظهوره (جريس، 1987، ص 72).

ولم يكتف الحاخام القلعي بالدعوة نظرياً إلى آرائه بوساطة الكتب والكراريس التي كان ينشرها من حين إلى آخر، بل حاول تطبيق آرائه عملياً، فوضع كتب لتدريس اللغة العبرية، والتوصية باستخدامها، وقام بالعديد من الزيارات إلى دول أوروبية للترويج بأفكاره بين اليهود، وحاول القيام بنشاط استيطاني في فلسطين، لكنه لم ينجح، وهاجر عام (1874) إلى فلسطين حتى توفي فيها (جريس، 1987، ص 72-73).

وقد قفزت لاحقاً الصهيونية الدينية قفزة كبيرة إلى الأمام بأفكار أبراهام كوك، فتبلورت بفضل أفكاره ولأول مرة فلسفة شاملة للصهيونية الدينية، وعمل هو بنفسه على نشر هذه الأفكار وترجمتها إلى واقع عملي، من خلال تأسيسه عام 1924 مدرسة مركز هراف الدينية، التي تعتبر أول مدرسة صهيونية دينية في إسرائيل، والتي خرّجت الآلاف من دعاة الصهيونية الدينية، وعلى رأسهم زعماء حركة غوش أمونيم (الشامي، 1978، ص 72).

---

<sup>1</sup>القبالة: هو علم التصوف اليهودي والمعرفة بالتأويلات الباطنية لمعرفة جذور الوجود الكوني.



ويزعم رشاد الشامي في كتابه القوى الدينية في إسرائيل (1978) أن الحاخام كوك قد مثّل في كتاباته وأفكاره التي كان يحملها الصهيونية الدينية التي تعمل على جمع شمل مختلف الاتجاهات في الدين والسياسة، وقد استطاعت آراؤه استيعاب كل وجهات النظر، والبرامج السياسية، وفلسفات الأحزاب الدينية، حتى تلك الاتجاهات المناوئة للدين، حيث استمد منظوره هذا من قراءاته في عقيدة القبالة التي استخدمها لخدمة الأهداف الصهيونية (الشامي، 1978، ص74).

قدمت الصهيونية الدينية بأفكارها (الشرعية) لمطالب الدعوة الصهيونية المتمثلة في تهجير اليهود إلى فلسطين؛ لإنشاء دولة لهم كما أضفت عليها طابعاً دينياً ذي صبغة تورانية وثوب تلمودي قلّ أن تتمتع به أية حركة سياسية، لهذا شكّل الدين داعماً كبيراً في يد الحركة الصهيونية تستند عليه وتستمد منه تأثيرها ونفوذها تجاه الجماعات اليهودية في سائر أنحاء العالم، ولا سيما في شرق أوروبا، حيث كان يسكن اليهود المتمسكين بالعادات والتقاليد الدينية (ماضي، 1999، ص232).

وقد أعطى قيام دولة إسرائيل دفعة قوية للصهيونية الدينية ومفاهيمها، وتعززت دعواتها في جعل أرض إسرائيل هي النقطة المركزية في حياة اليهود. وعلى الرغم من أنها جاءت دولة علمانية، إلا أن دعاة الصهيونية الدينية اختاروا أسلوب التكيف مع الوضع القائم ولخصوا موقفهم بالآتي: "نحن لم نتوقع قيام دولة يهودية ذات طابع علماني، لكنها على أية حال، وفي وضعها القائم، تمثل من وجهة نظرنا هدية معجزة من الله، على الرغم من بعض النواقص التي تتصف بها، وينبغي أن نفهم جيداً، أن وظيفتنا التاريخية، تتمثل الآن بالمشاركة في بناء الدولة، ودفعها نحو مستويات روحية أعلى" (الشامي، 1978، ص77).

وبهذا تكون الصهيونية الدينية قد قدمت بنية تحتية دينية تدعم الدولة القائمة مثلها مثل أيديولوجية أي حزب علماني آخر، وأقامت علاقة شبه تكافلية بينها وبين الصهيونية السياسية العلمانية. والواضح أنه حتى عام 1967، كانت الصهيونية الدينية معتدلة سواء في السياسات الداخلية كالمطالبة بتطبيق تعاليم الهالاخاه<sup>2</sup> في قوانين وتشريعات البلاد، أو فيما يتعلق بالشؤون الخارجية (الشامي، 1978، ص78).

وبالرغم من تنفيذ المشروع الصهيوني، فقد استمرت الصهيونية الدينية في ممارسة التقاليد اليهودية التي يميزها الحرص والاعتدال فيما يتعلق بغير اليهود ودول العالم وفقاً لوصية التوراة؛ ولهذا كان يميل حزب أغودات ישראל المتطرف في العقيدة إلى الاعتدال في مواقفه المتعلقة بالسياسات الخارجية (خليفة، 2011، ص221-223).

كانت الصهيونية الدينية مرتبطة سياسياً بالصهيونية الرئيسية، حتى أنه كان ينظر إلى ذلك الارتباط بأنه تحالف تاريخي، ولكن الوضع قد تغير بصورة راديكالية بعد أحداث حرب 1967 العنيفة، التي أدت في نهاية الأمر إلى التغيرات الهائلة في الصهيونية الدينية عبر مساهمتها في تغيير مواقعها في الائتلاف مع حزب العمل الإسرائيلي ممثل الصهيونية الرئيسية، وتشكيل ائتلاف مع أنصار فكر جابوتنسكي- بيجن، شامير- ممثلي الصهيونية التصحيحية اليمينية الصهيونية المتطرف (الشامي، 1978، ص78).

---

<sup>2</sup>الهالاخاه: يقصد به الدين اليهودي، فهي الأحكام التي تم القبول بها باعتبارها أحكام ملزمة من قبل اليهودية الأرثوذكسية.

### 3.3 المسألة الدينية في الفكر الصهيوني

إن أي تحليل للتعاليم الدينية اليهودية من خلال التوراة والتلمود لا بد وأن يقود إلى أربعة عناصر فكرية تكوّن مجتمعة الإطار العام للديانة اليهودية، الأول: صهيون أي أرض إسرائيل وأرض الميعاد، والثاني: بنو إسرائيل أي شعب الله المختار، والثالث: التوراة التي تمثل الدعوة الفكرية، أما العنصر الرابع والأخير فهو: مجموعة من التقاليد والأعراف التي تمثل نمطا للسلوك اليهودي (الشرعة وبركات، 2005، ص261).

تفرض الديانة اليهودية التلازم والتلاحم بين هذه العناصر الأربعة ولا معنى لأي من هذه العناصر مستقلا عن الآخر، فهي تفرض علاقة بين الوطن اليهودي والشعب اليهودي، وبين هذا الشعب والتعاليم الواردة في التوراة، وكل يهودي خارج إسرائيل لم يحقق مثاليته وكل تعاليم لا تنبع من التوراة غير مقبولة، وهناك علاقة لا تنفصم بين الأرض والتوراة وبين التوراة والتقاليد اليهودية (الشرعة وبركات، 2005، ص261).

تشير نادية سعد الدين في دراستها بعنوان مأزق الدولة اليهودية والصراع العربي الإسرائيلي (2014) إنّ الصهيونية طرحت نفسها بوصفها حلاً شاملاً للمسألة اليهودية أينما وجدت، ولكنها جوبهت بمعارضة شديدة من يهود كثيرين، حيث تصدّت الصهيونية لها عبر استغلال اليهودية بتلبس صيغة دينية تظهرها وكأنها امتداد لهذه اليهودية وليست نقيضاً لها، وقامت بمزج المفاهيم القومية بالدينية مقابل رفض المضامين الدينية المضادة لأهدافها السياسية، وشددت على أن عنصر الدين من عناصر التعبير عن الشعب اليهودي ومظاهر شخصيته وأحد تعبيرات القومية اليهودية، وشكلت مقولة

أرض الميعاد إحدى أهم الركائز المأخوذة من الديانة اليهودية بعد تطويرها (سعد الدين، 2014، ص26).

بالرغم من أن فكرة العودة ليست جديدة، والتي آمن بها عامة اليهود تقريباً بحجة إعادة بناء الهيكل وإقامة مملكة سليمان تحت قيادة المسيح المنتظر، إلا أن الصهيونية التفت عليها بالدعوة إلى إقامة دولة لليهود في فلسطين بوسائل سياسية وبالعامل اليهودي الذاتي لتسريع مجيء المخلص دون انتظاره وأيضاً يرتبط بذلك مفهوم الصهيونية للشعب الذي أضافت عليه بعداً دينياً (المسيري، 1982، ص34-36).

الصهيونية نظرت إلى نفسها بأنها إحلال لليهودية، وحاولت استخدام الدين اليهودي لبلورة الروح القومية للشعب اليهودي، وأنها أداة لتقوية الشعور الجماعي، واختارت فلسطين موقعاً للاستيطان بناء على قوة الأسطورة التي تجمع اليهود، وعادت إلى التراث اليهودي القديم والمنطلق الديني ومزجت المفاهيم القومية مع المفاهيم الدينية، وعملت على اختيار الرموز والأفكار القومية من التراث الديني ثم إفراغها من محتواها الروحي والأخلاقي ونقلها من مجالها الديني؛ لإيجاد شرعيتها الوحيدة، ونقلها إلى المجال السياسي؛ لإخراج صيغ شبه دينية للمشروع الصهيوني إن عملية الخلط بين المجال السياسي والديني هي مسألة حتمية وخاصة للصهيونية، من أجل جذب اليهود إليها، وبخاصة عميقي الإيمان بالدين من سكان أوروبا الشرقية (سعد الدين، 2014، ص26-27).

ويرى أسعد رزوق في كتابه التلمود والصهيونية (1970) أن السمة الأساسية لبنية الفكر الصهيوني ليست بأنها تبنت لفكرة أو أخرى على أنها حتمية ومطلقة، بل ما عملت عليه وهو مزجها بين المقدس والنسبي وخلق القداسة على الظواهر اليهودية القومية، ومن الممكن أن إيمانه بارتباط القومي بالمقدس

والدّين بالمكان هو الفكرة الأساسية في الفكر الصهيوني وهي ما ميزته. رغم معارضة قادة الصهيونية لأي دور سياسي للدّين، إلا أنهم وجدوا فيه أهم مقومات القومية اليهودية، فعملوا على توظيف قيمه ورموزه من أجل توحيد الجماعات اليهودية من خلال إيجادهم لمجموعة من القيم والعادات المشتركة (رزوق، 1970، ص214).

كما يعتقد أبو عودة (2011) أن ارتباط الحركة الصهيونية بأرض إسرائيل هو أصل ديني على الرغم من أن زعماء الحركة الصهيونية رأوا في أرض إسرائيل ملاذ لليهود من الشقاء الذي يعانونه في دول أوروبا، فهي خلاص دنيوي وقومي. فالارتباط بالأهداف الصهيونية لإنشاء وطن قومي لليهود جعل دعاة الصهيونية رغم خلفياتهم العلمانية يلجؤون للدّين اليهودي لاكتساب الشرعية وسط الجماعات اليهودية المختلفة وخاصة المتدينة منها، وراحوا يضيفون على أنفسهم صبغة دينية تظهر الصهيونية كما لو كانت امتداداً لليهودية وليست نقيضاً لها (أبو عودة، 2011، ص57).

#### 3.4 رواد الفكر اليميني الصهيوني

من أبرز رواد الفكر اليميني الصهيوني الذين شكلوا نقطة ارتكاز تنظيمية وشخصية للحركة التصحيحية التي انبثقت عنها اليمين الإسرائيلي (ماكس نوردאו) و (فلاديمير جابوتنسكي) والدّين كانا لهما أفكار ومواقف سياسية من الكثير من القضايا والتي انبثقت اليمين الإسرائيلي على أساسها.

##### 3.4.1 ماكس نورداو:

ماكس نورداو هو مفكر يهودي ألماني، وزعيم صهيوني سياسي، اسمه الأصلي سيمون ماكسيميليان سودفيلدن وقد غير اسمه إلى ماكس نورداو، ولد في المجر وتلقى دروساً في اللغة العبرية على يد

أبيه، وهو يبتعد عن التقاليد اليهودية وينغمس في الثقافة الألمانية مثل هرتزل (المسيري، 2005، ص276). يعتبر أول يميني صهيوني، إن لم يكن من ناحية نشاطه الفعلي بل من ناحية تأثيره على تفكير اليمينيين الصهيونيين فيما بعد، وكان نوردو من أوائل المفكرين اليهود الذين تعرف إليهم هرتسل مؤسس المنظمة الصهيونية العالمية في بداية عمله الصهيوني، وكان نوردو يعتبر نفسه تلميذاً لهرتزل، ويصف كتابه (دولة اليهود) بأنه عمل عظيم، وأنه كتاب سيحل محل العهد القديم، وهنا يمكن القول إنه كان وريث هرتزل الحقيقي، أي وريث الصهيونية الدبلوماسية (جريس، 1987، ص24).

ينطلق فكر نوردو الصهيوني من مبدأ: إن حركة الانعتاق هي حجر الزاوية الأساسي في تاريخ الجماعات اليهودية، فقد كانت نتاج الحركة العقلانية في الغرب، وقد منحت هذه الحركة اليهود حقوق سياسية، لكنها لم تستطع تغيير الواقع الاجتماعي. لقد كان نوردو من أكثر المفكرين الصهاينة إيماناً بعدالة معاداة اليهود، وكان مثل هرتزل لا يعرف عن اليهودية إلا القليل، وأنها هي شيء سيء وهي المسؤولة عن مصيبة اليهود، ولذلك الحل هو الصهيونية التي ستريح أوروبا من اليهود وتمنحهم هوية جماعية جديدة (المسيري، 2005، ص277).

يرى عبد الوهاب المسيري في كتابه موسوعة اليهود والصهيونية (2005) إن نوردو قد أدرك الطبيعة الإحلالية للمشروع الصهيوني، وتوصل إلى أن إنجلترا هي القوة الاستعمارية الكبرى التي تستطيع أن تتبنى المشروع الصهيوني، وتضعه موضع التنفيذ، وكان مدركاً أن العرب سيعارضون المشروع الصهيوني، فبدأ يفسر الثورة العربية تفسيراً يؤدي إلى تغييبها، وأن القومية العربية وهم، ولا توجد أمة عربية بمفهوم المدنية الأوروبية، والعرب مجرد قبائل وفلاحين متنازعين، وبإمكان الصهاينة التفاهم معهم، وإقامة علاقات طيبة معهم لو وجهت اهتماماتهم بعيداً عن فلسطين (المسيري، 2005،

ص278). لم يمر وقت طويل حتى خابت آمال نوردאו في إقامة علاقات طيبة مع العرب، خصوصاً  
أثر تصاعد مقاومة العرب للمشاريع البريطانية الهادفة إلى إقامة وطن قومي لليهود (جريس، 1987،  
ص33).

### 3.4.2 فلاديمير جابوتنسكي:

جابوتنسكي هو زعيم صهيوني متطرف، قائد حركة الصهيونيين التتقيحيين، ولد عام 1880 في  
روسيا، وشارك في المؤتمرات الصهيونية في مطلع القرن العشرين، وانتخب عضواً في اللجنة التنفيذية  
للمنظمة الصهيونية العالمية عام 1921 (جريس، 1987، ص37). بقي جابوتنسكي يتزعم دوائر  
المعارضة الصهيونية المتصلبة وفي موقع زعيم المعارضة الصهيونية حتى وفاته عام 1940، وهي  
الفترة التي أرسى خلالها الأسس الفكرية والتنظيمية لليمين الصهيوني وأصبح زعيمه دون منازع. كان  
جابوتنسكي من المعجبين بهرتزل ونورداو، فأخذ نظرياتهم وأعاد ترتيبها وتهذيبها بطريقة ملائمة  
للأوضاع التي كانت سائدة في فلسطين أيام الانتداب، وجعلها ركائز فكرية لنظريات اليمين  
الصهيوني، بعد أن أضاف إليها من نظرياته (جريس، 1987، ص38).

اعتبر جابوتنسكي الديانة اليهودية بديلاً للوطن في الشتات، وأنها نجحت في الحفاظ على شخصية  
اليهود، وتاريخهم وجوهرهم القومي في المنفى والشتات، وأن لا حاجة لها بعد قيام الدولة، لأن الدولة  
ستحافظ على الوجود القومي والشخصية التاريخية لليهود. وطالب بفصل الدين عن الدولة خلال  
المؤتمر التأسيسي للحركة الصهيونية الجديدة (هتساح)، على المستوى المؤسساتي (الأغا، 2013،  
ص31).

يتحدث مروان درويش في كتابه الجذور التاريخية لحزب الليكود (1996) أن الجذور الفكرية اليمينية  
المتطرفة لجابوتنسكي وأتباعه المتشددين تعود إلى الفكر اليميني الراديكالي الأوروبي وأن الفكر  
السياسي لدى جابوتنسكي قد تبلور في فترة الأحداث والنشاط السياسي العسكري الذي ساد في أوروبا

بعد الحرب العالمية الأولى. وبما أن اليمينيين الراديكاليين ينسبون الانتصارات العسكرية إلى شخصية القائد وليس إلى متغيرات أخرى، فإن تلك الشخصية تعتبر العمود الفقري في الأحزاب اليمينية الراديكالية (درويش، 1996، ص9).

واعتبر درويش أن القوة العسكرية تعتبر عامل حاسم في الصراعات العالمية، ويعتبر التاريخ أو الماضي هو مصدر الإلهام الحضاري، والتركيز على خدمة الأمة ككل من أهم مميزات الفكر اليميني الراديكالي الأوروبي، فقد كان هذا هو الجو السياسي الذي نما فيه فكر جابوتنسكي، وعند ممارسته للسياسة تبنى تلك الأفكار والمبادئ من أجل بناء الوطن القومي لليهود في فلسطين. وقد رأى جابوتنسكي نفسه قائداً ومرشداً روحياً وسياسياً معارضاً للسياسة الصهيونية الرسمية بزعامه حاييم وايزمان، ومعارضته للجناح الصهيوني العمالي (درويش، 1996، ص10).

أصبح جابوتنسكي الأب الروحي للصهيونيين اليمينيين، وتمتع بتأثير كبير على أتباعه، ونادى إلى اتباع الأسلوب السياسي في النشاط الصهيوني كوسيلة لتحقيق أهداف الصهيونية، وقد شن هجوماً على الاشتراكيين؛ لاعتقاده بأن الاشتراكية غير ملائمة لتحقيق الهدف الصهيوني (الأغا، 2013، ص32). وقد لخص جابوتنسكي برنامجه على النحو الآتي: "هدف الصهيونية هو الدولة اليهودية وامتدادها الإقليمي على جانبي نهر الأردن ونظامها هو الاستيطان الشامل، وحل المشكلة المالية هو القرض الوطني، ولا يمكن تحقيق هذه المبادئ بدون التأييد الدولي، ولذلك فإن وصية الساعة هي حملة سياسية جديدة، وعسكرة الشباب اليهودي في أرض إسرائيل والشتات" (شاش، 1996، ص51).

وقد شكّلت رؤية جابوتنسكي للجدار الحديدي أسس للمعارك العدوانية التي خاضتها إسرائيل من أجل توسيع حدودها، والتي خاضها خصوم جابوتنسكي قبل إقامة دولة إسرائيل، أن اتفاق اليمين واليسار



والوسط على ترجمة أفكار جابوتتسكي إلى واقع معاش، والذي استمر بعد مماته، يبين أن الأحزاب السياسية الإسرائيلية سلّمت بأفكاره واستراتيجيته رغم الخلافات الإيديولوجية والسياسية القديمة والحالية (عمرو، 2009، ص11).

### 3.5 مفهوم اليمين الإسرائيلي

يستند التقسيم الراج في إسرائيل لمعسكري اليمين واليسار إلى تقاليد تاريخية تمتد إلى فترة الصراع بين حركة العمل الصهيونية التي سيطرت على اليسوف<sup>3</sup> من جهة، والحركة التتقيحية التي انشقت عن المؤتمر الصهيوني العالمي بقيادة جابوتتسكي من جهة أخرى. تغيرت التقسيمات الطبقية تغيراً جذرياً نتيجة التحول التدريجي الذي طرأ على بنية السياسة والمجتمع الإسرائيلي، والذي يشبه التحولات التي طرأت على مفاهيم اليسار واليمين في أوروبا نتيجة لتطور الاقتصاد الرأسمالي، ومع ازدياد تأثير وسائل الاتصال في السياسة (بشارة، 2005، ص245).

وقد رافق هذا التحول الاجتماعي الطبقي في تركيبة اليمين واليسار، وبخاصة منذ السبعينيات توزيع لليسار واليمين بموجب الاستعداد للتسوية التاريخية مع الدول العربية، من خلال البدء بالاستعداد لتسوية إقليمية تشمل الانسحاب من قسم أو من كل الأراضي التي احتلت العام 1967، مقابل أن يتم الاعتراف بإسرائيل والسلام الشامل معها (بشارة، 2005، ص245).

---

<sup>3</sup>اليسوف: كلمة عبرية تعني مستوطنة أو استيطان، وكان هذا التعبير يطلق مجازاً على المستوطنين الصهيونيين في فلسطين قبل قيام إسرائيل.

لقد أصبح التقسيم التقليدي المعروف للقوى السياسية لا ينسجم بشكل كامل مع واقع الحال فيما يتعلق بالظاهرة السياسية الإسرائيلية، وأصبح الحديث عن يمين ويسار في إسرائيل ليس له معنى بما يتعلق بالمضامين المرتبطة بهذه المصطلحات بالنسبة للقضايا الاجتماعية والاقتصادية، بل أصبح التصنيف يعود بالأساس إلى الموقف من ثلاث قضايا أساسية هي: مصير المناطق العربية المحتلة، وعلاقة الدين بالدولة، والنظام الاقتصادي (الأغا، 2013، ص17).

ويرى صبحي عسيلة في دراسته بعنوان الرأي العام الإسرائيلي (2008) إن تعريف اليمين في المجتمع الإسرائيلي يستند إلى الموقف من قضية الأرض والشعب الفلسطيني، فيظهر اليمين في رفضه لعودة شبر واحد من الأراضي الفلسطينية المحتلة، مؤكداً أنها تدخل في إطار ما يسمى (أرض إسرائيل الكبرى)، ويتراوح موقفه من الشعب الفلسطيني بين منحه الإدارة الذاتية في إطار السيادة الإسرائيلية وبين دعاوى الطرد والتجوير والإبادة الجماعية (عسيلة، 2008، ص20).

يستند تعريف اليمين في إسرائيل إلى موقفه من علاقة الدين بالدولة، حيث يتراوح موقفه بين عدم فصل الدين عن الدولة، وتطبيق المبادئ العامة للشريعة اليهودية دون الوصول إلى الدولة الدينية، وبين تطبيق مبادئ الشريعة اليهودية على المجتمع مع الوصول إلى الدولة الدينية، ومن هنا يمكن القول إن اليمين الإسرائيلي قام على عدة مبادئ رئيسية هي: أهمية وضرورة قيام دولة إسرائيل على كل أرض فلسطين التاريخية، وأن القوة هي الأساس في قيام دولة إسرائيل وضمان استمرارها، وأن الفلسطينيين هم جزء من الشعب العربي فمن الأفضل ترحيلهم إلى دولة عربية أخرى، حتى تكون إسرائيل دولة يهودية كاملة (عسيلة، 2008، ص20).

تاريخياً ضم اليمين الإسرائيلي منذ عام 1948 كلاً من اليمين العلماني (القومي)، وعلى رأسه تكتل الليكود وريث حركة حيروت والبراليين، بالإضافة لليمين الديني المتمثل حالياً بمجموعة من الأحزاب الدينية، والتي تعتبر امتداداً لحزبي (المزراحي، وأغودات إسرائيل)، والحركات الدينية.

ولفهم طبيعة وتركيبية هذا اليمين سيتم تقسيم أحزاب اليمين بحسب الأفكار الأيديولوجية ويشمل هذا التقسيم: أحزاب اليمين القومي، والديني، والحركات الدينية. تتكون أحزاب اليمين القومي من أحزاب الليكود وإسرائيل بيتنا والاتحاد الوطني، أما الأحزاب الدينية فتتكون من أحزاب البيت اليهودي ويهدوت هتوراه واغودات إسرائيل وديغل هتوراه وشاس. وأخيراً الحركات الدينية التي تتكون من حركات غوش أمونيم وكاخ وكهانا.

### 3.5.1 أحزاب اليمين القومي:

يندرج تحت معسكر اليمين القومي في إسرائيل ثلاثة أحزاب: حزب (الليكود)، وحزب (إسرائيل بيتنا) الواقع في الخريطة الحزبية إلى يمينه، وحزب (الاتحاد الوطني) الواقع في أقصى اليمين. ومن مميزات الأحزاب في إسرائيل كثرة الانشقاقات والتكتلات بينهم (خليفة، 2011، ص197).

#### - الليكود

هو حزب يميني أسس سنة 1973 من حزبي حيروت والأحرار، اللذين كانا متكتلين في إطار كتلة غاحل، ومن حزبين صغيرين هما المركز الحر والقائمة الرسمية، ومن مجموعة من أصول عمالية كانت تنتمي إلى حركة أرض إسرائيل الكاملة (بدر، 1985، ص145). وانضم إليه بعد انتخابات سنة 2003 حزب إسرائيل بعلياه، ممثل اليهود الروس ( خليفة، 2011، ص198)، كان المبادر إلى تأسيس حزب الليكود أريئيل شارون وهدف من تشكيله تجميع اليمين في إسرائيل في كتلة برلمانية

انتخابية؛ لإزاحة حزب العمل عن الحكم والحلول محله، من أجل تنفيذ برنامج اليمين سياسياً واقتصادياً. ومن أهم برامج السياسية: التهديد الإيراني، ومنع إيران من الحصول على السلاح النووي، والعمل على حشد رأي عام عالمي لفرض عقوبات اقتصادية ودبلوماسية على إيران، ولا انسحابات أحادية الجانب بعد الآن والمسؤولية عن اللاجئين الفلسطينيين في يد الدول العربية، ولن تسمح بدخولهم إلى إسرائيل (مركز زايد للتنسيق والمتابعة، 2001، ص38-39).

#### - إسرائيل بيتنا

هو حزب صهيوني يميني عنصري، يمثل أساس (اليهود الروس)، أي المهاجرين من الاتحاد السوفياتي سابقاً، ويقع في الخريطة الحزبية إلى يمين الليكود، أسسه افيغدور ليبرمان، عام 1999. من أهم برامج السياسية: "إن عدونا الرئيسي هو إيران التي تهدف إلى تدمير إسرائيل وشركاؤها سوريا، ومنظمات إرهابية عربية، بما في ذلك منظمات فلسطينية" (السعدي، 2009، ص30).

#### - الاتحاد الوطني

هو حزب يميني عنصري شديد التطرف، يقع في أقصى اليمين، تأسس في أيار 1999 من ائتلاف ثلاثة أحزاب صغيرة تمثل أقصى اليمين، وهي: موليدت، تكوما وحيروت الجديد. يدعو إلى التمسك بأرض إسرائيل الكاملة وعدم التخلي عن أي شبر فيها. كما يدعو إلى تكثيف الاستيطان وتوسيعه. من أهم برامج السياسية: أن القدس عاصمة أبدية للشعب اليهودي في دولة إسرائيل، ضرورة أن تكون السفارات والقنصليات الأجنبية جميعاً في القدس فقط، وأن أمن إسرائيل لا يمكن تحقيقه ببساطة من خلال حل سياسي، بل عليها حله عسكرياً (خليفة، 2011، ص211-215).

### 3.5.2 أحزاب اليمين الديني:

لقد شكّل الحزبان التاريخيان همزراحي واغودات إسرائيل الأساس الذي انطلقت منه وتفرغت عنه جميع الأحزاب الدينية اليهودية التي عرفتها إسرائيل قبل وبعد قيامها، وخلال العشرينات تكوّن لكل من هذين الحزبين نراع عمالي، فظهر هبوعيل همزراحي و بوغالي اغودات إسرائيل، وظلت هذه الأحزاب تتنازع السيطرة على الجمهور الديني اليهودي في فلسطين بصورة أو بأخرى حتى قيام دولة إسرائيل حيث تآلفت هذه الأحزاب فيما بينها، وخاضت انتخابات الكنيست الأولى ضمن قائمة موحدة أطلق عليها الجبهة الدينية الموحدة، التي سرعان ما انفطرت (الزرو، 1990، ص281).

انقسم التيار الديني في إسرائيل إلى معسكرين: معسكر متدين صهيوني، ومعسكر متدين متشدد (حريدي). ينقسم عالم المتدينين في إسرائيل في الأساس إلى قسمين هما: أحزاب الصهيونية الدينية، الذين يسمون بالعبرية (هتسيموت هدايتيت)، والمتدينون المتشددون الذين يسمون (حريديم)، وينتمي كلاهما إلى التيار الأرثوذكسي في اليهودية. يمثل المتدينون الصهيونيون في الساحة السياسية الإسرائيلية حزب البيت اليهودي (المفدال الجديد)، ويمثل المتدينون المتشددون حزبا أغودات يسرائيل وديغل هتوراه وحزب شاس (خليفة، 2011، ص215).

### - المفدال

هو الحزب الديني القومي، تأسس عام 1956 من اتحاد حزبين دينيين صهيونيين قديمين، هما همزراحي وهبوعيل همزراحي. أسس الأول في روسيا عام 1902، وأسس الآخر في فلسطين عام 1922. يؤلفان معاً الجناح الديني في الحركة الصهيونية (خالد، 1988، ص51).

## - البيت اليهودي (المفدال الجديد)

هو حزب ديني صهيوني، تأسس عام 2008، متطرف قومي في عدائه للفلسطينيين، يحتل في الخريطة الحزبية موقعاً في أقصى اليمين، ويصنف هو والاتحاد الوطني أنهما أشد الأحزاب الإسرائيلية تطرفاً من الناحية السياسية (السعدي، 2009، ص36).

## - يهودوت هتوراه (يهود التوراة)

هي كتلة انتخابية برلمانية دينية ألفت عشية انتخابات عام 1992، من حزبي أغودات ישראל وديغل هتوراه، وقد اتفق الحزبان على السعي لتوحيد الحزبين ومجلسي كبار علماء التوراة المشرفين عليها (الخطيب، 2015، ص6).

## - أغودات إسرائيل (جمعية إسرائيل)

هو حزب سياسي ديني معاد للصهيونية، أسس سنة 1912 في بولندا على يد زعامات دينية تقليدية من ألمانيا وليتوانيا وهنغاريا وبولندا، تنتمي إلى التيار الأرثوذكسي في اليهودية، كان بينهم العديد من الخلافات بشأن أمور كثيرة أساسية وثنائية، لكن جمعهم العداء للصهيونية من ناحية عقيدة وبرنامج سياسي واجتماعي (الخطيب، 2015، ص4-5).

## - ديغل هتوراه (لواء التوراة)

هو حزب متعصب دينياً، يمثل أغلبية الطوائف الليتوانية في العالم الحريدي، أسسه زعماء الطوائف الليتوانية في أغوداتيسرائيل، قبيل انتخابات عام 1988، بناء على تعليمات الحاخام إلبعيزر شاخ بالانشقاق عن حزب أغوداتيسرائيل وإنشاء حزب جديد (الزرو، 1990، ص369).

## - شاس (حراس التوراة)

هو حزب ديني متزمت حريدي، أسسه أبناء الطوائف اليهودية الشرقية في حزب أغودات يسرائيل بتشجيع من الحاخام إلبعيزر شاخ قبيل انتخابات عام 1984، وبمبادرة من الحاخام عوفاديا يوسف الحاخام الأكبر السابق لليهود السفارديين، احتجاجاً على سيطرة اليهود الأشكنازيين على الحزب ورفضهم إعطاء السفارديين تمثيل ملائم في مؤسسات الحزب وفي قائمة مرشحيه للكنيست (بشير، 2006، ص35-40).

### 3.5.3 الحركات الدينية:

هي حركات تعتمد على الأنصار والمؤيدين أكثر من التنظيم الدقيق، وقد نشأت نتيجة الالتفاف حول بعض القيادات والأفكار، ولكنها لم تتبلور إلى أحزاب ولم تقدم مرشحين للانتخابات. وتتبنى هذه الحركات جميعاً أهدافاً ذات طابع ديني، وتضم في عضويتها مجموعة الأفراد المتمسكين بالتقاليد اليهودية، وتدعو إلى تهويد الدولة، وغالباً ما تلجأ إلى إثارة الرأي العام من خلال أعمال العنف والاحتجاج من أجل تحقيق أهدافها، ولها حرية أوسع في إظهارها لمواقف متطرفة لا تجرؤ الأحزاب عليها بسبب وضعها الرسمي (الشرعة وبركات، 2006، ص256).

### - حركة غوش أمونيم

ظهرت كجماعة داخل حزب المفدال في أعقاب حرب 1967، ثم كحركة غير حزبية مستقلة عن حزب المفدال في مطلع العام 1974، وكان نتيجة ظهورها بسبب ظروف وعوامل شهدتها إسرائيل في أعقاب حربي 1967 و1973، حيث كان الهدف الرئيسي من إنشاء هذه الحركة هو استيطان الأراضي المحتلة عام 1967 وخاصة الضفة الغربية (مركز زايد للتنسيق والمتابعة، 2001، ص47).

### - حركة كاخ (كهانا)

تعتبر كاخ من أكثر الحركات تطرفاً في اليمين الإسرائيلي، ترتبط حركة كاخ بشخصية زعيمها مئير كهانا أكثر من غيرها من المنظمات الصهيونية، بحيث يمكن القول إنها مرآة أفكاره، ومختبر آرائه ونظرياته الأكثر فاشية وتطرفاً وعنصرية. فهي الفاشية الجديدة في إسرائيل، أنشأها عام 1972 كامتداد لتنظيم لرابطة الدفاع اليهودية في أمريكا (عومر، 1986، ص7-9).

### - حركة هتسيا

تعني النهضة أو البعث، حركة سياسية يمينية متطرفة نشأت نتيجة التوقيع على اتفاقيات كامب ديفيد والمعاهدة المصرية الإسرائيلية، ونتيجة التوقيع على هذه الاتفاقيات أدى ذلك إلى حدوث انشقاقات في صفوف حركة حيروت وتكتل ليكود الرافضين للاتفاقيات. وأدى ذلك إلى ظهور حزب جديد عام 1979 برئاسة يوفال نئمان (خالد، 1988، ص86-87).

### 3.6 اليمين الجديد في إسرائيل

يعرف محمود خالد في كتابه معسكر اليمين الصهيوني (1988) اليمين الجديد بأنه "مجموعة القوى والأحزاب والمنظمات الإسرائيلية الصهيونية التي ظهرت في الحياة السياسية الإسرائيلية في السبعينات



والثمانينات، ويغلب عليها التطرف والعنصرية، ولا تتورع في استخدام العنف والإرهاب ضد العرب ومؤسساتهم، في سبيل تجسيد أهدافها وطموحاتها" (خالد، 1988، ص73).

ويرى أنطوان شلحت بأن اليمين الجديد هو: "اليمين الذي يتألف من كل الأحزاب الحريدية (المتشددة دينياً)، والأحزاب المتدينة القومية، والمستوطنين، وأعضاء كنيسة متطرفين في حزب الليكود، وجماعات قومية متطرفة تابعة لحزب إسرائيل بيتنا، وحركات مثل إم ترتسو وغيرها" (شلحت، 2016، ص80).

اليمين الجديد هو أحزاب ومنظمات حديثة النشأة والتكوين، وإن كان لبعضها جذور لدى بعض الأحزاب والحركات الصهيونية العريقة، وتعتبر الأكثر تطرفاً من بين جميع القوى والمنظمات والأحزاب الإسرائيلية، وهناك بعض منها يعتبر من التنظيمات السرية غير المعلن عنها، وتمارس نشاطات إرهابية غير مشروعة حتى بمعايير الصهيونية (خالد، 1988، ص73).

ولدى اليمين الجديد مساعي مستمرة للسيطرة على النخب، وعلى مفاتيح ومؤسسات الدولة المختلفة ووجهتها، وسط تشديده على يهودية الدولة مقابل قيم الديمقراطية بصيغتها التقليدية. ويتقاطع صعود هذا اليمين بأيديولوجيته المعادية للفلسطينيين خاصة، وللمسلمين عامة، وتمجيد الهوية القومية للدولة اليهودية وسياسات القوة، مع الأيديولوجية المعادية للأغيار (غانم، 2017، ص10).

ويزعم محمود خالد في كتابه معسكر اليمين الصهيوني (1988) أن هناك سمة أساسية من سمات اليمين الجديد، ذات صلة وثيقة بالاستيطان والمستوطنين والمستوطنات والتجمعات اليهودية في الأراضي المحتلة، وبعض منه أصبح جزءاً من المؤسسة السياسية بانتخاب أعضاء منه في البرلمان الإسرائيلي (الكنيست) (خالد، 1988، ص73).

إن اليمين الجديد كان يتطلع على المدى البعيد إلى ترسيخ واقع غير ديمقراطي في إسرائيل، وأنه نجح في صرف نظر الرأي العام عن مسائل مصيرية مثل الاحتلال وعملية السلام، وأن يجعل اهتمام هذا الرأي العام على مسائل مثل محاربة نشاط المنظمات اليسارية التي تدافع عن حقوق الإنسان، وتأجيج الهجوم على المحكمة العليا وعلى المواطنين العرب (شلتح، 2016، ص80).

ينعكس حكم اليمين الجديد في إسرائيل، بقيادة بنيامين نتنياهو (رئيس الوزراء الإسرائيلي الحالي)، في ثلاثة محاور أساسية يسعى إلى ضبطها وفق مفاهيمها السياسية وهي: الموقف من الاحتلال، وثانيها الاستيطان ويكون من خلال محاولات الحكومة ترسيخ مكانة المستوطنين والمستوطنات ضمن الإجماع الرسمي، وتجاوزت هذه المحاولات الأدوات التقليدية، من سيطرة الدولة ومؤسساتها على الأرض من خلال المصادرة ووضع اليد بحجج مختلفة، إلى تبييض سرقة الأراضي على يد الأفراد، وتمرير قانون التسوية الذي سن نهائياً في شباط 2017 (غانم، 2017، ص12)، وثالثها العلاقة مع الفلسطينيين في إسرائيل، حيث استمرت حكومة نتنياهو عام 2016 بالتعامل مع الفلسطينيين في الداخل على أساس كونهم مصدراً للخطر، سواء الأمني أو الديموغرافي، واستمرار حظر الحركة الإسلامية الشمالية، والتحريض ضد أعضاء الكنيست من القائمة المشتركة، وتمديد العمل بقوانين تستهدفهم، مثل قانون لم الشمل، وسن قوانين ذات طابع عنصري، والتوجه نحو إسرائيل يهودية أكثر وديمقراطية أقل، من خلال تطوير ثقافة شعبية تسعى لترسيخ البنية القومية اليهودية للدولة، ومساعي السيطرة على النخب التي تحولت من نخب أشكنازية علمانية عمالية إلى نخب استيطانية يمينية ومدنية وشرقية تنصدر اليوم المشروع الصهيوني (غانم، 2017، ص12).

يعمل اليمين الجديد في إسرائيل من خلال ذراعين رئيسيين: ذراع عنيفة (صلبة)، وهي الذراع الاستيطانية، ومزودة بالسلاح وتقرض سيطرتها على الجيش والشرطة وتحظى بحكم ذاتي إقليمي جغرافي، وذراع محترمة (ناعمة) التي تقوم بالعمل في الكنيست (شلت، 2016، ص81).

ومع ازدياد قوة اليمين الإسرائيلي وشعبويته في السنوات الأخيرة، تزداد أكثر فأكثر إشكالية الديمقراطية وتتهار تدريجياً مؤسسات دولة القانون. ولعل أكثر ما يسعى اليمين في إسرائيل نحوه هو كبح الجدل الديمقراطي بشأن السياسات المطلوبة لحل الصراع مع الفلسطينيين، والتجند العام من إدارة الصراع بما يخدم المصالح الإسرائيلية الضيقة. وتثبت وقائع كثيرة أن عملية سيطرة اليمين جرى تكريسها من الأعلى من الكنيست والحكومة والمؤسسة العسكرية والاستخباراتية، ومن الأسفل من طرف حركات يمينية جديدة على غرار حركة إم ترتسو ومن طرف معاهد أبحاث، ومراكز دعاية وإعلام، وصحف (شلت، 2016، ص82-90).

### 3.7 العوامل الداخلية والخارجية لانزياح المجتمع الإسرائيلي نحو اليمين

شهد المجتمع الإسرائيلي خلال الفترة التي تناولتها الدراسة بعض العوامل والتغيرات على الصعيد الداخلي والخارجي، مما أوجد بيئة ضمت هذه العوامل بداخلها، وأثرت بدورها على التوجهات السياسية للإسرائيليين. وسنحاول في هذه الدراسة توضيح بعض أهم هذه العوامل وكيف ساهمت في التأثير على الرأي العام الإسرائيلي وزيادة التوجه نحو اليمين واليمين المتطرف أكثر فأكثر.

#### 3.7.1 العوامل الداخلية:

تشمل هذه العوامل العناصر المتعلقة بالساحة الداخلية الإسرائيلية، والتي ساهمت في دفع المجتمع الإسرائيلي نحو اليمين واليمين المتطرف، ويمكن الإشارة إلى أهمها متمثلة بالعامل الأمني، وعوامل

اقتصادية، واجتماعية، والعامل الديموغرافي، والعامل الديني الذي ساهم في زيادة قوة ومكانة اليمين الإسرائيلي (الأغا، 2013، ص97).

### - العامل الأمني

تنامي القلق لدى قطاعات واسعة من الإسرائيليين جراء تصاعد التهديدات الأمنية، والذي جعل الإسرائيليين في مواجهة هذه التهديدات يتجنبون الاعتراف بالمشكلات السياسية ودورهم في تفاقمها وحجتهم بالمستوى الأمني، ويعيشون في أجواء تسيطر عليها النزعة القومية المتطرفة والشوفينية العنصرية، وهذا ساهم بشكل كبير إلى انزياحهم نحو اليمين المتشدد بشكل طبيعي وهو ما يفسر حروب إسرائيل المدمرة، وآخرها على لبنان سنة 2006 وعلى غزة (الكوالي، 2011، ص31).

إن انزياح المجتمع الإسرائيلي نحو اليمين المتشدد الذي تمثله حكومة نتياهو اليوم أصدق تمثيل على ذلك، وقد مرّ بعدة محطات، وبرز بمظاهر متعددة منها: تنامي الشعور بالقلق لدى قطاعات واسعة من الإسرائيليين جراء تصاعد التهديدات الأمنية، وغياب الحدود تقريباً بين معسكري اليسار واليمين الصهيونيين (الشريف، 2010، ص98).

### - العوامل الاقتصادية والاجتماعية

تعد العوامل الاقتصادية والاجتماعية من العوامل المهمة والمؤثرة في السياسة في إسرائيل، فالتحولات الاقتصادية التي شهدتها الاقتصاد الإسرائيلي في منتصف الثمانينات وبداية التسعينات من القرن الماضي قد ظهرت نتائجها على الساحة الإسرائيلية.

من الجدير ذكره أن الاقتصاد الإسرائيلي شهد نمواً واستقراراً ملحوظاً بعد انطلاق عملية التسوية بداية التسعينات واستقرار الأوضاع السياسية في المنطقة، وقد ساعدت العملية السلمية إسرائيل على تحقيق فوائد كبيرة من توجهات الاقتصاد العالمي من خلال التطبيع مع العديد من الدول العربية والأجنبية ولكن سرعان ما تأثر الاقتصاد الإسرائيلي بشكل سلبي بعد تعثر العملية السلمية واندلاع انتفاضة الأقصى عام 2000. فقد أدت الانتفاضة إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية في إسرائيل (سيف، 2003 ، ص234).

تحولت إسرائيل اقتصادياً نحو اقتصاد السوق وتطبيق الخصخصة مما انعكس هذا التحول على البنية الثقافية للمجتمع الإسرائيلي، وما صاحب ذلك من سيادة آليات وقوى السوق على سيادة الدولة وبيروقراطيتها كمصدر للشرعية في ترتيب أولويات الدولة (عسيلة، 2008، ص90).

إن التراجع في دور الدولة بالقيام بمهامها في الجانب الاجتماعي وخفض النفقات الحكومية أدى إلى تزايد نسبة البطالة، وتقويض نظام التقاعد، واقتصار النمو الاقتصادي الذي حققته الخصخصة على فئة معينة من المجتمع الإسرائيلي، وظهور اللامساواة، وتدهور أوضاع التعليم العالي والصحة، وهذا أدى إلى تراجع الطبقة الوسطى، وإضعاف الركائز الاجتماعية التي اعتمد عليها اليسار الصهيوني (الأغا، 2013، ص100).

يشير دان غوفتاين أستاذ العلوم السياسية في الجامعة العبرية أن سياسة الخصخصة في إسرائيل ألحقت أكبر الضرر باليسار لأنها أوجدت مشاكل اقتصادية كبيرة، ساهمت بصعود نجم اليمين، ووصف ذلك بقوله: "كلما تم تطبيق سياسة الخصخصة، والتوقف عن تقديم مخصصات الرفاه

الاجتماعي للجماهير يزداد الشعور لدى الناس بعدم الأمن الاقتصادي والاجتماعي، والذي ازداد عقب الأزمة الاقتصادية العالمية، مما يدفعهم نحو اليمين" (لدى النعامي، 2009، ص34).

في استطلاع للرأي في العام 2003 أجراه معهد أبحاث (ريتنغ) اعتبر الباحثون الإسرائيليون أن مشكلة الفقر والأمن هما اللتان يعاني منهما المجتمع الإسرائيلي، ووجد الفرق ضئيلاً 69% للأمن 65% للفقر. وفي عام 2004 وحسب معهد أبحاث (حيكز) تقدمت مشكلة الفقر فبلغت 57% للفقر مقابل 43% للأمن (حيدر، 2006، ص17).

#### - العامل الديموغرافي

شهدت إسرائيل خلال الربع الأخير من القرن العشرين تحولات سكانية بالغة الأهمية فيما يخص توزيع مكوناتها السكانية، إذ ارتفعت نسبة اليهود الشرقيين (السفارديم) نتيجة لارتفاع نسبة الولادة بينهم ليصبحوا الأغلبية، فيما هبطت نسبة اليهود الغربيين (الأشكناز)، وبالإضافة لذلك فقد ارتفعت نسبة اليهود المتدينين نتيجة لارتفاع نسبة الولادة بينهم. ويكتسب هذا التغير أهميته بالنظر إلى السفارديم والمتدينين والذين يميلون للتصويت لليمين، وفي اتجاهاتهم العدائية للعرب وقضايا التسوية السلمية للصراع مع الفلسطينيين (عسيلة، 2008، ص145).

من جانب آخر فإن هجرة نحو مليون روسي إلى إسرائيل، أدت إلى تعميق التحول نحو اليمين في المجتمع الإسرائيلي، فضلاً عن تراجع الدولة في الحقل الاجتماعي وخفض النفقات الحكومية التي أدت بدورها إلى زوال الحدود تقريباً بين معسكري اليسار واليمين الصهيونيين (الكياي، 2011، ص31).

إن أحزاب اليهود الشرقيين والمتدينين يواصلون دعم أحزاب اليمين القومي ليس نتيجة توافق أيديولوجي معها فحسب، بل في الأساس بسبب كرهها لليسار ولحزب العمل أيضاً. وقد تمتع هذا التحالف بثقل ديموغرافي كبير؛ لأن عدد الشرقيين والمتدينين بازدياد مستمر على حساب عدد اليهود الغربيين، ونتيجة دعم الشرقيين والمتدينين كرس اليمين القومي وجوده في السلطة (الشريف، 2010، ص100).

إن أهم الأسباب التي قادت إلى تعاظم اليمين الإسرائيلي وتراجع اليسار هي التغيرات الديموغرافية والإثنية التي طرأت داخل إسرائيل، وليس بسبب الصراع العربي الإسرائيلي، فنجد التغيرات الديموغرافية التي بلورت قطاعات سكانية رئيسية داخل إسرائيل هي المهاجرون الروس الجدد، والشرقيون، والمتدينون، موضحاً أن هذه التجمعات أصبحت تضم حوالي 80% من المستوطنين اليهود في إسرائيل (النعامي، 2009، ص32).

#### - العامل الديني

برزت ظاهرة تزايد نفوذ الأحزاب الدينية التي تتوزع على تيارين: تيار الصهيونية الدينية، وتيار الأرثوذكس الشرقيين، والتي أدت إلى انزياح المجتمع الإسرائيلي نحو اليمين (الكياي، 2011، ص32).

لقد أصبحت هذه الأحزاب أقوى من أي وقت مضى، وتتمتع بقوة انتخابية كبيرة وتشكل بصورة عامة قاعدة لأنصار إسرائيل الكبرى، والحاضنة التي نمت فيها المنظمات والحركات اليمينية المتطرفة مثل حركة غوش أمونيم الاستيطانية. وقد رأى يوسف الغازي الصحفي الإسرائيلي أن تنامي نفوذ هذه الأحزاب يعود لظاهرة جديدة صار يشهدها المجتمع الإسرائيلي تتمثل في التحول نحو الإيمان، حيث

تشير استطلاعات الرأي إلى أن عدداً متزايداً من الإسرائيليين صار يتحول بالأعوام الأخيرة نحو الإيمان الديني؛ لتأثير الأحزاب الدينية، أو ردة فعل على أحداث مهمة وخيبات أمل، أو لمجرد الشعور بالحاجة إلى التدين (لدى الشريف، 2010، ص103).

إن تفسير الانزياح الأيديولوجي للأحزاب الدينية نحو اليمين وتحالفها مع اليمين القومي بسبب رفضها الكلي لكل ما له علاقة باليسار، أصبح يتبنى شيئاً فشيئاً تحليلات وتصورات اليمين القومي، ليس فقط فيما يتعلق بقضايا المجتمع، بل أيضاً فيما يخص الصراع العربي الإسرائيلي (الشريف، 2010، ص103).

### 3.7.2 العوامل الخارجية:

تعد العوامل الخارجية من أهم العوامل التي ساهمت بشكل كبير في دفع المجتمع الإسرائيلي نحو اليمين والتشدد، فاندلاع انتفاضة الأقصى وتعثر عملية التسوية، ورواج نظرية انعدام الشريك وحرب غزة، والموقف الأمريكي الداعم لإسرائيل، والتهديد النووي الإيراني ساهموا بشكل كبير إلى انزياح المجتمع الإسرائيلي نحو اليمين.

### - انتفاضة الأقصى عام 2000

أدى اندلاع انتفاضة الأقصى في الثامن والعشرين من شهر سبتمبر عام 2000 إلى تشكيل منعطف مهم في تاريخ العملية السلمية بين الفلسطينيين والإسرائيليين، فقد تركت آثاراً عميقة على الإسرائيليين والفلسطينيين من جانب رؤية كل طرف منهما للآخر، والجروح نحو اليمين، إذ أخذ العنف والعنف المضاد بتأييد الغالبية العظمى لديهما. فبالرغم من الاختلال الواضح في موازين القوى بين الطرفين، وضعف الجانب الفلسطيني، فقد أُجبر الفلسطينيون اللجوء إلى المقاومة المسلحة والعمليات الفدائية داخل العمق الإسرائيلي، والذي شكّل تهديداً للأمن الشخصي للإسرائيليين. فالأمن من العوامل التي



تدفع الرأي العام الإسرائيلي في اتجاه معين، فكلما شعر بالأمن تقل درجة يمينيته، وكلما لم يشعر بالأمن كلما اتجه نحو اليمينية (عسيلة، 2008، ص178-180).

لقد ساهمت الانتفاضة إلى إسقاط أيهود باراك ونجاح أريئيل شارون في الانتخابات الإسرائيلية التي جرت عام 2001؛ وذلك بسبب التأثيرات التي خلقت بيئة يمينية ساعدت في توجه الرأي العام الإسرائيلي لليمين، كما وعمقت من التوجه السلبي للإسرائيليين نحو الفلسطينيين المبني على أن الفلسطينيين لا يريدون سلاماً وأنهم غير جادين في ذلك. فالانتفاضة جاءت في أعقاب فشل قمة كامب ديفيد الثانية والتي اتهم الطرف الفلسطيني بأنه المسؤول عن فشلها. إن الشعور بالقلق وعدم الأمن جعل الإسرائيليين يلجؤون نحو اليمين اعتقاداً منهم أنه الوحيد القادر على جلب الأمن وردع الفلسطينيين، كما حمل الإسرائيليين اليسار مسؤولية ما يحدث لهم وفقدانهم للأمن دون وجود للسلام (عسيلة، 2008، ص181).

#### - رواج نظرية انعدام الشريك

إن أحد أهم الأسباب التي دفعت الرأي العام الإسرائيلي للانجراف نحو اليمين والتطرف هو الاعتقاد بأنه لم يعد هناك شريك فلسطيني أو عربي في أي تسوية مستقبلية للصراع، وفي تحليل نتائج الانتخابات الإسرائيلية يتضح مفارقة هامة تتمثل في حقيقة أن أيهود براك زعيم حزب العمل، والذي يصف نفسه بزعيم معسكر السلام هو المسؤول عن رواج نظرية انعدام الشريك وأنه في مطلع العام 2001 بعد انهيار قمة كامب ديفيد الثانية واندلاع انتفاضة الأقصى، خرج باراك للجمهور الإسرائيلي وقال: "أقر واعترف انه لا يوجد شريك فلسطيني في التسوية، لقد عرضنا على ياسر عرفات القمر لكنه اختار أن يرد علينا بالإرهاب" (باتير، 2012، ص25-33).

## - حرب غزة

الحرب التي شنتها إسرائيل على غزة عام 2008 أشرفت عليها حكومة تدار من قبل يسار الوسط واليسار، وعلى الرغم من الشعور بالرضا العام الذي اجتاح المجتمع الإسرائيلي في أعقاب الحرب فإن هذه الحرب تحديداً قد أدت إلى ارتفاع أسهم اليمين الإسرائيلي. ويرى زئيف سيجل الباحث الإسرائيلي أنه يمكن فهم هذا التوجه الذي يبدو للوهلة الأولى غير منطقي؛ لأنه كان من المفترض أن تؤدي الحرب إلى ارتفاع حزي كديما والعمل اللذان أدارا الحرب، إلا أن ذلك لم يحدث لأن الحرب فتحت شهية الإسرائيليين التي تحطمت كرامتهم في حرب لبنان الثانية عام 2006 لخيار القوة، وهم يرون باليمين الإسرائيلي أساس للقوة وهم الأقدر على خوض حروب قادمة أكثر وحشية وحسم من اليسار ويسار الوسط (لدى النعامي، 2009، ص33).

## - الموقف الأمريكي الداعم لإسرائيل

جاءت اعتداءات الحادي عشر من سبتمبر عام 2001 لتدفع بالموقف الأمريكي نحو تبني الرؤية الإسرائيلية الكاملة، فحكومة شارون في عام 2003 نجحت في إقناع إدارة جورج بوش الابن أن حربها ضد الفلسطينيين هي امتداد للحرب الأمريكية على الإرهاب، وأن ياسر عرفات هو بن لادن لإسرائيل، وأنه يقع في معسكر الشر، بينما شارون يقف مع المعسكر الأمريكي، وسرعان ما تبنت الإدارة الأمريكية الرؤية الإسرائيلية أن عرفات عقبة في طريق التسوية السياسية (الأغا، 2013، ص111-112).

إنّ التأثير الذي مارسه ويمارسه اللوبي اليهودي المؤيد لإسرائيل أصبح موضوعاً لا نقاش فيه، فإن أحد أعمدة فعالية هذا اللوبي هو نفوذه في الكونجرس، حيث يكون الأمر متعلق بإسرائيل يخيم الصمت

على الجميع، ويمكن أحد أهم أسباب نجاح اللوبي مع الكونجرس في أن بعض أهم الأعضاء هم صهاينة مسيحيون مثل (ديك آرمي)، الذي تحدث في عام 2002: "أن أولويتي رقم واحد في السياسة الخارجية هي حماية إسرائيل" (لدى الأغا، 2013، ص113).

### - الملف النووي الإيراني

التهديد الأكبر حالياً هو التهديد الذي يمثله احتمال امتلاك إيران للسلاح النووي، ففي إسرائيل لم يعد تصور العدو كما كان سابقاً، ذلك بأن العدو اليوم ما عاد الفلسطيني الذي يهاجم جندياً إسرائيلياً، ولا القنبلة البشرية التي تتفجر في باص أو في مركز تجاري، وإنما العدو الذي يضرب عن بعد من دون أن يكون الإسرائيليون قادرين دوماً على الرد عليه. فمصادر الموساد كانت رجحت في حزيران 2009، إن إيران لن تكون قادرة على امتلاك أسلحة نووية قبل عام 2014، إلا أن ميخائيل هيرتسوغ الجنرال لمكتب وزير الدفاع أيهود باراك، قال إن إيران ستمتلك في سنة 2011 المواد اللازمة لصنع قنبلة نووية (لدى الشريف، 2010، ص99).

إنّ الأمر الذي يزيد في خطورة هذا التهديد الإيراني هو كون الزعماء الإسرائيليين عاجزين حتى اليوم عن اختيار النهج الملائم في التصدي له. فالرهان على إمكان عزل إيران بصورة كاملة على الساحة الدولية وخنق اقتصادها في نظرهم لا يبدو رهان واقعي، والرهان على التغيير الداخلي بالاعتماد على القوى المعتدلة المناهضة للنظام القائم قد يبدو صعباً، أما اللجوء إلى العمل العسكري عبر شن ضربات استباقية ضد مواقع إيران النووية خيار ينطوي بالمخاطر على إسرائيل وأمريكا، ولا يثير حماسة اليوم لدى أوروبا أو الولايات المتحدة الأمريكية (الشريف، 2010، ص99).

ومن الجدير ذكره أن الإسرائيليين في مواجهة هذه التهديدات الأمنية صاروا يتجنبون - كما قدر عدد من المحللين - مواجهة المشكلات السياسية، ويحيلونها للمستوى الأمني، ويعيشون في أجواء تسيطر عليها النزعة القومية والنزعة الشوفينية، الأمر الذي جعل الانحراف نحو اليمين المتشدد أمراً طبيعياً (الكيالي، 2011، ص31).

وقد ذكرت الوكالة الدولية للطاقة الذرية إن إيران زادت بشكل كبير من إنتاجها لليورانيوم بدرجة نقاوة 20% بدل من درجة نقاوة 3.5% لليورانيوم وهو ما يعدّ مؤشراً على الاقتراب من حالة اليورانيوم المنتج بنقاوة 90% والذي يستخدم وقوداً لإنتاج السلاح النووي. بالمقابل تقول طهران أنها تسعى لاستخدام ما تملكه من مخزون اليورانيوم لأغراض تزويد المفاعلات بالوقود اللازم من أجل أغراض تتعلق بالأبحاث الطبية (الجزيرة، 2017، ص2).

وفي 24 نوفمبر عام 2013 وقّعت إيران ومجموعة "1+5" (التي تضمّ الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن وألمانيا) -بعد عدة جولات تفاوضية- اتفاقاً مؤقتاً في جنيف تضمن خطة عمل مشتركة، التزمت خلالها طهران بعدم تخصيب اليورانيوم بدرجة أعلى من نسبة 5%. كما قضت الخطة بأن تُخفّض طهران بشكل كبير وتيرة تطوير برنامجها النووي، وأن تسمح لمراقبي الوكالة الدولية للطاقة الذرية بتفتيش مواقعها النووية المحورية، وفي المقابل وافق الغرب على تخفيف العقوبات الاقتصادية جزئياً، والإفراج لإيران عما يقارب 700 مليون دولار شهرياً من ودائعها بالبنوك الغربية. ووصف الاتفاق بأنه خطوة أولى يجب التوصل بعدها لاتفاقية شاملة (الجزيرة، 2017، ص3).

ونص الاتفاق على أن يتم بدء تطبيقه في يناير 2014 للتوصل إلى اتفاق شامل خلال ستة أشهر من نفس السنة، وهو ما لم يقع في موعده فتم التمديد حتى نوفمبر 2014، ومرة ثانية حتى يوليو 2015.

وفي 2 أبريل 2015 توصلت طهران والدول الست الكبرى في مدينة لوزان السويسرية إلى "اتفاق إطار" سيقود إلى حل نهائي لملف البرنامج النووي الإيراني، يتوقع أن يتوصل الطرفان إليه بحلول نهاية يونيو 2015. ومن شأن هذا الاتفاق الإطار أن يكبح تقدم هذا البرنامج لعشر سنوات على الأقل، وهي خطوة نحو توقيع اتفاق نهائي قد يُنهي 12 عاماً من سياسة حافة الهاوية والتهديدات والمواجهة بين إيران والغرب (الجزيرة، 2016، ص 2).

ولا تزال هناك حاجة إلى الاتفاق على تفاصيل كثيرة بين الجانبين، ويقول دبلوماسيون كانوا قريبين من المفاوضات الأخيرة إن الاتفاق هش ولا يمكن استبعاد انهيار كافة التفاهات التي تم التوصل إليها، ويعتقد خبراء أن التوصل إلى اتفاق نهائي سيكون أصعب كثيراً مما حدث في اتفاق الإطار (الجزيرة، 2016، ص 4).

### 3.8 الخلاصة

تتمثل الفكرة الأساسية التي انطلقت الصهيونية الدينية من خلالها في معارضة ومخالفة الفكرة التي يؤمن بها عامة اليهود، والتي تدعو إلى الاعتماد على المسيح المنتظر كي يقودهم إلى فلسطين من أجل إقامة مملكة إسرائيل. لقد استغلت الصهيونية الدينية مقولتين أساسيتين يؤمن بهما أغلب اليهود وجعلتهما دعامة فكرية، وهما: الشعب المختار، وأرض الميعاد. فالصهيونية الدينية انبثقت عن الصهيونية السياسية كحركة مستقلة، وقدمت الصهيونية الدينية الشرعية لمطالب الدعوة الصهيونية المتمثلة في تهجير اليهود إلى فلسطين؛ لإنشاء دولة لهم كما أضفت عليها طابعاً دينياً، ذي صبغةٍ توراتيةٍ، وثوب تلمودي، قلّ أن تتمتع به أية حركة سياسية. إنّ المسألة الدينية في الفكر اليميني الصهيوني مهما اختلفت ستبقى هناك عناصر ثابتة لا تتغير ولا خلاف عليها وهي: صهيون أي أرض إسرائيل وأرض الميعاد، وبنو إسرائيل أي شعب الله المختار، والتوراة التي تمثل الدعوة الفكرية ومجموعة من التقاليد والأعراف التي تمثل نمطاً للسلوك اليهودي. فالديانة اليهودية تُوجد التلازم والتلاحم بين هذه العناصر الأربعة ولا معنى لأي من هذه العناصر مستقلاً عن الآخر، فهي تفرض علاقة بين الوطن اليهودي والشعب اليهودي، وبين هذا الشعب والتعاليم الواردة في التوراة.

البيئة التي نشأت فيها الحركة الصهيونية في أوروبا كان لها دور مهم ومميز في التأثير على أفكار رواد الفكر اليميني الصهيوني أمثال ماكس نورداو وفلايديمير جابوتنسكي الذين تبنا الفكر اليميني القومي المتطرف الذي كان سائد في أوروبا، والذين عارضوا سياسة الحركة الصهيونية الرسمية، والخلافات مع التيار العمالي، وقد اتضح أن جميع هذه الخلافات كانت تكتيكية وليست جوهرية حول الأساليب المستخدمة لإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين، وهذا يبين أن الأحزاب السياسية

الإسرائيلية سلمت بأفكار جابوتنسكي وإستراتيجيته رغم الخلافات الإيديولوجية والسياسية القديمة والحالية.

اليمن في إسرائيل ينقسم إلى يمين قومي ويمين ديني، وهناك ما يعرف بمفهوم اليمين الجديد، الذي من سماته الأساسية أنه ذات صلة وثيقة بالاستيطان والمستوطنين والمستوطنات والتجمعات اليهودية في الأراضي المحتلة، وبعض منه أصبح جزءاً من المؤسسة السياسية، بانتخاب أعضاء منه في البرلمان الإسرائيلي (الكنيست).

أن العوامل التي ساعدت على انزياح المجتمع الإسرائيلي نحو اليمين عوامل داخلية وخارجية كان لها الأثر في هذا الانزياح، فالعوامل الداخلية تحتوي على العناصر المتعلقة بالساحة الداخلية الإسرائيلية والتي ساهمت على دفع المجتمع الإسرائيلي نحو اليمين واليمين المتطرف ويأتي في أهمها العامل الأمني، والعامل الاقتصادي، والاجتماعي، والديموغرافي، والعامل الديني الذي ساهم في زيادة قوة ومكانة اليمين الإسرائيلي. وأما العوامل الخارجية التي تعد من أهم الأسباب التي ساهمت بشكل كبير في دفع المجتمع الإسرائيلي نحو اليمين والتشدد، فنجد اندلاع انتفاضة الأقصى، وتعثر عملية التسوية، ورواج نظرية انعدام الشريك، وحرب غزة، والموقف الأمريكي الداعم لإسرائيل، والتهديد النووي الإيراني قد ساهمت بشكل كبير إلى انزياح المجتمع الإسرائيلي نحو اليمين.

## الفصل الرابع

---

### القدس في ظل انزياح إسرائيل نحو اليمين

#### 4.1 المقدمة

كانت قضية القدس ولا تزال محط الأنظار ومحور الاهتمام، فهي الجزء الذي لا يتجزأ من القضية الفلسطينية، وقد حظيت مدينة القدس دون مدن فلسطين باهتمام بالغ من قبل الحركة الصهيونية، وقد مثلت محل الاهتمام الأساسي والأخطر في خارطة الاستيطان الإسرائيلية، حيث لا تقوت إسرائيل أي فرصة إلا وتعلن القدس عاصمتها الأبدية الموحدة.

تشهد مدينة القدس تغييرات جغرافية وديموغرافية متسارعة تقوم بها سلطات الاحتلال الإسرائيلي منذ عام 1967 وحتى عام 2017، حيث تقوم بتنفيذ خططها وإجراءاتها التهودية، المبنية على استراتيجياتها وسياساتها الممنهجة والمدروسة، لفرض سياسة التهويد من خلال طمس معالم الوجود العربي الفلسطيني للمدينة، والعمل على تغيير التركيبة الديموغرافية للوصول إلى سياسة النقاء العرقي للدولة



اليهودية على أراضي فلسطين عامة والقدس خاصة. فقد شهدت مدينة القدس منذ العام 1996، وحتى العام 2017 إجراءات وممارسات تهويدية لم تشهدها المدينة خلال فترة الاحتلال السابقة للمدينة.

تعتبر هذه السنوات بالغة الخطورة على المدينة من حيث تعرضها للتهويد؛ لأن إسرائيل انتهزت توقيع اتفاقية أوسلو وما تبعها من اعتراف وتطبيع مع بعض الدول العربية، من خلال توقيع اتفاقيات السلام، الذي أعطاها ضوءاً أخضراً للاستفراء بالمدينة المقدسة وإتمام تهويدها وطمس هويتها العربية والإسلامية.

يتناول هذا الفصل القدس في الفكر الصهيوني، وتاريخ سياسة التهويد، والقوانين والتشريعات الإسرائيلية التي استخدمت وساهمت في السيطرة عليها، كما ويتناول أهم الجمعيات والمؤسسات الصهيونية العاملة على تهويدها، وأهداف الأحزاب اليمينية تجاهها، ووسائل اليمين الإسرائيلي لتنفيذ أهدافه التهويدية فيها، وكذلك الممارسات والإجراءات لتحقيق هذه الأهداف.

## 4.2 القدس في الفكر الصهيوني

شكّلت مكانة القدس الدينية لدى اليهود، وادعائهم بالحق التاريخي المزعوم لهم فيها، حسب التعاليم الدينية اليهودية المبنية على مقولة الوعد الإلهي لهم في القدس خاصة وفلسطين عامة، الأساس الفكري للحركة الصهيونية وزعمائها الذين عملوا على تسخير هذه المقولة الدينية إلى حقيقة واقعة بالتركيز على ما يدعى بالعلاقة التاريخية بين مقولة شعب الله المختار، أي اليهود، ومقولة أرض الميعاد، أي فلسطين (جريس، 1987، ص50). وعمدوا أيضاً إلى غرس مقولة أرض الميعاد والعودة إلى القدس التي أورشتم إياها الله مع كل فلسطين، بحيث شكّلت هذه الأسطورة الأرضية الأيديولوجية

التي يستمد منها اليهود أسس نقائهم وبعثهم، استناداً على بعض النصوص من التوراة التي تم اختيارها، بحيث تتفق مع أفكار الصهيونية وأهدافها، منتجةً وهم استطاع مخاطبة الوجدان والشعور الديني اليهودي، وشدهم للتعلق بالقدس (جمعية القدس الثقافية الاجتماعية، 2004، ص11).

هذا الوهم أساسه ما سمي بالميثاق الذي قطعه الرب على نفسه لإبراهيم عليه السلام، عندما اقتاده من أور العراق إلى أرض كنعان، وأعطى هذه الأرض لنسله، وكان هذان النصان التوراتيان الأساس الذي من خلاله بنى اليهود عليه ما أسموه بالوعد الإلهي لهم في القدس وفلسطين. واعتبرت هذه النصوص<sup>4</sup> وثيقة توريث لإبراهيم وإسحاق ونسلهم من بعدهم في فلسطين، وعمل اليهود على ربط هذا الإرث بين يهود العالم وأرض فلسطين على مر العصور والأزمان (حسين، 2001، ص22).

إضافةً لهذه المعتقدات الدينية، ولتعزيز هذا الإرث، فقد أضاف بعض مؤسسي الصهيونية العديد من الاجتهادات الخاصة ببعض الحاخامات اليهود مثل الحاخام موشي بن نحمان (1194-1270). في سياق تفسيره للتوراة والتلمود، التي أوجدت خصوصية جديدة لأرض الميعاد ممثلة بالقدس، بحيث

---

<sup>4</sup>يقول هذا الميثاق: "في ذلك اليوم قطع الرب مع إبراهيم ميثاقاً قائلاً، لنسلك أعطي هذه الأرض من نهر مصر إلى النهر الكبير نهر الفرات" (حسين، 2001، ص21). وهناك وعد آخر قطعه الرب لنبيه إسحاق عليه السلام: تغرب في هذه الأرض فأكون معك وأباركك لأنني لك ولنسلك أعطي جميع هذه البلدان، وأفي بالقسم الذي أقسمت لأبيك إبراهيم" (حسين، 2001، ص21).

يصبح من الصعب على اليهود تناسيها في أي مكان وزمان. إنّ هذه الأرض هي "المكان الوحيد المناسب لتأدية الوصايا الدينية المنصوص عليها في التوراة، وفيها يصل الإنسان وكذلك الحيوان، إلى قمة كمالهما" (جريس، 1987، ص57).

يعتبر الحاخام بن نحمان أن الاستيطان في فلسطين فريضة دينية، توازي وتعادل كل الفرائض الدينية وتلزم أبنائها القيام بها (جريس، 1987، ص57)، كما عملت الحركة الصهيونية على ربط مقولة أرض الميعاد بمقولة أخرى وهي مقولة الحق التاريخي لهم في القدس، استناداً إلى أن القدس كانت عاصمة للمملكة التي أقامها داوود ومن بعده ابنه سليمان (المحاميد، 2010، ص64).

لقد رُبطت هاتان المقولتان بالمكانة الدينية للقدس والحنين الديني اليهودي بالعودة إليها والذي سيطر على مر العصور، بحيث شكّلت القدس أهم القضايا المركزية للوعي الديني اليهودي وتظهر الإشارة إلى استعادة القدس في الصلاة الأساسية في الديانة اليهودية التي تتلى ثلاث مرات يومياً، بالعبارة المشهورة: "إن نسيتهك يا أورشليم تنسى يميني" (العباسي، 1991، ص11). وبناءً على هذه النصوص التوراتية<sup>5</sup> فإنهم يدعون بأحقيتهم التاريخية في القدس (جريس، 1981، ص6).

---

<sup>5</sup>بحسب ما جاء بنصوص التوراة: "كان داوود ابن ثلاثين سنة حين ملك وملك أربعين سنة، في حبرون ملك على يهوذا سبع سنين وستة أشهر، وفي أورشليم ثلاثاً وثلاثين سنة على جميع إسرائيل ويهوذا، أما ملك سليمان فحسب النص التوراتي: وكانت الأيام التي ملك فيها سليمان في أورشليم على إسرائيل أربعين سنة" (حسين، 2001، ص22).

أخذت مدينة القدس هذه المكانة الدينية لدى اليهود من الحنين اليهودي لجبل الهيكل، الذي أقام عليه سليمان معبداً للرب عرف هيكل سليمان الذي دمر على يد نبوخذ نصر الذي فتح مدينة القدس ونقل اليهود من سكانها إلى بابل عام 586 ق.م، ثم أعيد بناؤه على يد اليهود الذين أعادهم ملك الفرس إلى فلسطين، ودمر مرة أخرى على يد القائد الروماني (تيطس) الذي دخل مدينة القدس وحرقها عام 70م (العباسي، 1991، ص11).

لقد تمسك اليهود بقصة الهيكل وأحاطوها بالتقديس ورأوا أن عليهم واجباً دينياً لا بد من انجازه، وضرورة إعادة بناء هذا الهيكل مهما كلفهم الأمر من أجل إثبات حق شرعي ديني لهم في القدس (المحاميد، 2010، ص66).

وهو ما قاله بن غوريون في مقولته الشهيرة: "لا قيمة لإسرائيل بدون القدس، ولا قيمة للقدس بدون الهيكل" (طه، 2002، ص138). ومن هذه المقولات والمكانة الدينية المقدسة للقدس التي يزعمها اليهود أسست الصهيونية مزاعمها وأهم ركائز عقيدتها، مستخدمة إياها كوسيلة لتقوية الشعور بالانتماء الجمعي لليهود، ودفعهم للهجرة إلى فلسطين، وتأكيداً على أهميتها الدينية ليلتف اليهود حولها، ولتحقق الصهيونية أهدافها بالسيطرة على القدس، وتكرار قول الأدعية القائلة: "أقدامنا كانت تقف عند أبوابك يا قدس، يا قدس التي بقيت موحدة" (هيئة الموسوعة الفلسطينية، 1984، ص522).

لا تخلو كتابات آباء الصهيونية من التركيز على هذه العاطفة الدينية- بغض النظر عن مدى صحتها؛ من أجل تعزيز ادعاءاتهم الاستعمارية الاستيطانية، ويظهر ذلك من مقولة ثيودور هرتزل الذي يرى أن فلسطين: "هي وطننا التاريخي الذي لا يمكننا نسيانه، ومجرد الاسم هو صرخة جامعة

عظيمة" (العابد وعتر، 1979، ص120). وقال أيضاً: "إذا حصلنا يوماً على القدس وكنت لا أزال حياً وقادراً على القيام بأي شيء فسوف أزيل كل شيء ليس مقدساً لدى اليهود فيها وسوف أدمر الآثار التي مرت عليها القرون" (عوض، 1990، ص839).

وقد أكد منظرو الحركة الصهيونية لليهود بأن هدفهم هو احتلال القدس وجعلها عاصمة للدولة اليهودية، واستخدموا فكرة المسيح المخلص لدعم أفكارهم، وقد استخدمها الصهاينة لدفع اليهود للهجرة إلى فلسطين، وأكد عدد من الحاخامات اليهود أن العودة يجب أن تسبق ظهور المسيح لأن ظهوره يرتبط بتجميع اليهود أنفسهم في أرض إسرائيل (جمعية القدس الثقافية الاجتماعية، 2004، ص11).

قبل العام 1948، عملت الحركة الصهيونية بالتواطؤ مع قوات الاحتلال البريطاني على توجيه وتركيز حركة الاستيطان اليهودي في القدس وامتدادها الغربي، وتم بناء عشرة أحياء جديدة لليهود غرب المدينة، ومع بداية عام 1948 بلغ عدد اليهود في المدينة حوالي (100) ألف نسمة. مع نهاية عام 1948 كانت قوات الاحتلال الصهيوني قد استولت على اثني عشر حياً فلسطينياً في غرب المدينة، وبذلك اتخذت حكومة الاحتلال قراراً باتخاذ القدس عاصمة لإسرائيل، وفرضت الأمر الواقع من خلال تقسيم المدينة بينها وبين الأردن، وعملت على رفض تدويل المدينة وإنما تدويل الأماكن المقدسة شرق المدينة والتي كانت خارج سيطرتها (جمعية القدس الثقافية الاجتماعية، 2004، ص12-13).

### 4.3 تاريخ سياسة تهويد مدينة القدس

بدأ تهويد مدينة القدس منذ أن سيطرت القوات الصهيونية على الجزء الغربي من المدينة عام 1948 واحتلال عدد من القرى والأحياء المحيطة بها (حسين، 2001، ص39). فقد سيطرت تلك القوات

على (16261) دونماً، أي ما يعادل (84.13%) من مساحة مدينة القدس، في حين سيطرت القوات الأردنية على الجزء الشرقي من المدينة والذي بلغت مساحته (2220) دونماً، أي ما يعادل (11.48%)، أما الجزء المتبقي والذي بلغ (850) دونماً، أي (4.39%) فتم إعلانها منطقة حرام وأقيم فيها مقر الأمم المتحدة (جريس، 1981، ص35).

قامت القوات الصهيونية بإحداث تغييرات جذرية في الجزء الغربي المحتل، من أجل إحكام السيطرة عليه وتهويده، فقامت بالعديد من الإجراءات من أبرزها: أنشأت المحكمة العليا عام 1948، وعملت على نقل الكنيست إلى المدينة، وأعلنت عن نقل عاصمتها إلى القدس عام 1949، ونقلت مقر حكومتها من تل أبيب إلى القدس (قاسمية، 1979، ص 15)، كما وأعلن الكنيست عن القدس عاصمة أبدية لدولة (إسرائيل)، تحت مسمى (أورشليم) عام 1950، ومن الواضح أن ذلك المسمى جاء بشكل ممنهج ومدروس من أجل تهويد المدينة من خلال العودة إلى اسمها القديم التوراتي الوارد في العهد القديم (الأحمد، 1985، ص26).

تم إصدار قانون أملاك الغائبين في 31 آذار عام 1950، وبهذا القانون سيطرت السلطات الإسرائيلية على جميع الأملاك المنقولة وغير المنقولة التي كان يملكها الفلسطينيون التي هجر أهلها (قاسمية، 1979، ص15)، والذي بلغ عددهم حوالي (60) ألفاً، وقدرت عقاراتهم وأراضيهم بحوالي (80%) من الأملاك الموجودة في الجزء المحتل من المدينة (أبو جلاله، 2016، ص3). ومنع المهجرون من حق العودة إلى المدينة، وفتح باب الهجرة اليهودية، مما أدى إلى رفع عدد السكان اليهود في القدس من حوالي (100) ألف عام 1948 إلى حوالي (190) ألفاً في حزيران 1967 (الخطيب، 1975، ص10-11).

بسبب ذلك الازدياد أنشأت القوات الإسرائيلية العشرات من المستوطنات بالمدينة، لاستيعاب المستوطنين، وتعزيز السيطرة على القدس (حسين، 2001، ص41)، وأعطت تسهيلات لنقل السفارات الأجنبية للمدينة، ومنح الامتيازات للمستثمرين الأجانب، وبدأت السلطات الإسرائيلية في عام 1961 ببناء مقر الكنيست في القدس بأموال المتبرع جيمس روتشيلد (أبو جلاله، 2016، ص3).

في الخامس من حزيران عام 1967 بدأت القوات الإسرائيلية بمهاجمة الجزء الشرقي من المدينة وأحكمت السيطرة عليه في السابع من حزيران عام 1967، ودخل وزير الدفاع الإسرائيلي موشيه دايان إلى القدس القديمة، وأعلن أمام حائط البراق "لقد أعدنا توحيد المدينة المقدسة، وعدنا إلى أكثر أماكننا قدسية، عدنا ولن نبارحها أبدا" (جريس، 1981، ص52).

وعملت القوات الإسرائيلية على اعتماد كل الإجراءات اللازمة لتهويد مدينة القدس بكل الأساليب وبأسرع وقت، وهو ما عبر عنه بن غويون "يجب أن نستقدم اليهود إلى القدس الشرقية بأي ثمن، وينبغي توطين عشرات الآلاف خلال وقت قصير، ولو في أكواخ، لا يجوز الانتظار إلى حين بناء أحياء منظمة، المهم أن يتواجد اليهود هنالك" (حسين، 2001، ص47-48).

بدأت السلطات الإسرائيلية بتنفيذ مخطتها التهودي بعد عام 1996، لتعزيز الوجود اليهودي في المدينة المقدسة، وإعطائها طابع يهودي، ولتحقيق ذلك قامت بالعديد من الأساليب، تمثلت في: الاعتداءات الإسرائيلية على المقدسات المسيحية والإسلامية، وعملت على تهجير السكان وتدمير المنازل والأماكن المقدسة، وسن قوانين وتشريعات لإخضاع المدينة تحت سيطرتها، والاعتداء على

المرافق والخدمات العامة، وتهويد القضاء، وتهويد الاقتصاد، وانتهاك الخدمات الصحية للمواطن المقدسي، وقامت بإغلاق دائرة الشؤون الاجتماعية (أبو جلاله، 2016، ص5-15).

#### 4.4 القوانين والتشريعات والمخططات الإسرائيلية

عملت السلطات الإسرائيلية على إقرار مجموعة من القوانين والتشريعات لإحكام سيطرتها وتهويدها لمدينة القدس؛ من أجل خلق وقائع جديدة على الأرض، ولخدمة أهدافها وجعلها عاصمة إسرائيل الأبدية. وسارعت الحكومة الإسرائيلية إلى سن سلسلة من القوانين والتشريعات للسيطرة عليها؛ وإدخال تغييرات إدارية وديمغرافية واقتصادية لتعزيز الوجود اليهودي فيها، وتحويل الفلسطينيين إلى أقلية سكانية (حسين، 2001، ص50).

##### 4.4.1 القوانين والتشريعات والمخططات من عام 1967-1994:

###### 1- قانون ضم القدس إدارياً وقضائياً

شرعت السلطات الإسرائيلية بعد احتلالها لمدينة القدس عام 1967، إلى عقد اجتماعات لضم القدس الشرقية بدون إثارة الموقف الدولي من عملية الضم، ونتيجة هذه الاجتماعات تقرر العودة إلى قانون أنظمة السلطة والقضاء المتخذ في عام 1948، وتعديل هذا القانون بإضافة الفقرة (11ب) للقانون المذكور، الذي ينص على تخويل الحكومة بتطبيق القانون على أي مساحة ترى الحكومة ضمها إلى أرض إسرائيل. وتم الإعلان عنه في 1967/6/27 تحت اسم قانون القضاء والإدارة (المعدل رقم 11) لعام 1967 (حسين، 2001، ص50).

وفي 1967/6/28 أصدرت الحكومة مرسوماً بشأن سريان (قانون الدولة وقضائها وإدارتها) على مساحة تبلغ نحو (70) ألف دونم، تضم القدس القديمة بأكملها ومناطق واسعة محيطة بها، تمتد من



صور باهر في الجنوب إلى مطار قلندية في الشمال، وأطلق عليه (أمر القانون والنظام رقم واحد لسنة 1967) (جريس، 1980، ص15).

## 2- تشريع (تعديل قانون البلديات)

صادق الكنيست على تشريع بشأن المجلس البلدي في جلسة قانون القضاء والإدارة عام 1967. وتم إقرار هذا التشريع وهو (تعديل لقانون البلديات، بند 18أ)، والذي فوض وزير الداخلية بالإعلان عن توسيع حدود بلدية معينة، وأن يستطيع تعيين أعضاء من السكان المضمومين، من أجل تمكين وزير الداخلية من ضم سكان عرب من القدس الشرقية إلى مجلس بلدية القدس الإسرائيلي، وسمي هذا القانون (قانون توسيع منطقة بلدية القدس لعام 1967) (جريس، 1980، ص16).

## 3- قانون التنظيمات القانونية والإدارية لعام 1967

ألحقت السلطات الإسرائيلية قانون الضم الإداري والقضائي الذي أصدرته عام 1967، بقانون جديد في عام 1968 كان هدفه السيطرة القانونية في مدينة القدس، وإلحاق الفلسطيني بجميع نشاطاته للقوانين الإسرائيلية، لإحكام السيطرة على أوجه الحياة في مدينة القدس من ناحية قانونية، ومن أجل تقييد الحرية السياسية والاقتصادية والاجتماعية للفلسطينيين في المدينة بهدف إجبارهم على ترك المدينة وإفراغها من سكانه (الخطيب، 1975، ص106). وكان فحوى القانون الحصول على رخصة مزاولة عمل إسرائيلية، حسب القوانين الإسرائيلية، لكل صاحب عمل أو مهنة (أبو جابر، 1997، ص27).

#### 4- قانون الإشراف على التعليم

عمدت السلطات الإسرائيلية منذ احتلالها للقدس إلى طمس الهوية العربية والثقافة الوطنية للفلسطينيين في مدينة القدس من خلال إصدارها للأمر العسكري رقم (107) بتاريخ 1967/8/29، حيث حظرت فيه تدريس (55) كتاباً مدرسياً في اللغة العربية، والاجتماعيات، والتربية الإسلامية. وبعد هذا القرار صدر قرار رقم (183) باستخدام هذه الكتب مع حذف أجزاء كبيرة منها وإخضاعها للرقابة، كما سيطرت على جميع المدارس الحكومية ومكاتب التربية والتعليم في المدينة، وأصدرت بعدها (قانون الإشراف على المدارس لعام 1969م) (الخطيب، 1975، ص100-106).

#### 5- قوانين مصادرة الأراضي

استخدمت السلطات الإسرائيلية قوانين المصادرة للمصلحة العامة من أجل إقامة المستعمرات عليها، وبموجب قانون الأراضي لسنة 1943 ومن خلال وزارة المالية وتحت غطاء الاستملاك للمصلحة العامة تمت مصادرة (24كم<sup>2</sup>)، وما يعادل (35%) من مساحة القدس الشرقية. أنشأت عليها (15) مستعمرة إسرائيلية وتم بناء (60) ألف وحدة سكنية (تفكجي، 2009، ص13). وقوانين أنظمة الطوارئ والأمن العام لعام 1945 وهي القوانين التي سنتها بريطانيا، بحجة الحفاظ على النظام العام في المجتمع ومراعاة أمن المواطنين، واستغلته السلطات الإسرائيلية في مصادرة الأراضي بحجة استخدامها لأغراض أمنية أو تدريبات عسكرية، وبموجب ذلك أصبح الأراضي والعقارات مصادرة ويمنع استخدامها والدخول إليها من قبل أصحابها (حسين، 2001، ص55).

## 6- قوانين التنظيم والبناء

استخدمت السلطات الإسرائيلية قوانين التنظيم والبناء للحدّ من النمو العمراني والسيطرة على هذا النمو من خلال التنظيم والتخطيط، فشرعت ومنذ احتلالها للمدينة بإغلاق مناطق حول البلدة القديمة بإعلانها مناطق خضراء يمنع البناء عليها، مما جعل (40%) من مساحة القدس الشرقية مناطق خضراء واعتبرت مناطق احتياط استراتيجي لبناء مستوطنات عليها (تفكجي، 2009، ص13).

تم تحديد مستوى البناء للفلسطيني فلا يسمح له بالبناء في أكثر من (75%) من مساحة الأرض وهو الحد الأقصى، أما اليهودي يسمح له بنسبة تصل (300%) من مساحتها. وتم وضع العراقيل الكبيرة أمام رخص البناء والتكاليف الباهظة التي تصل إلى (30) ألف دولار للرخصة الواحدة، والفترة الزمنية الطويلة حتى يتم استصدارها، مما جعل السكان يقومون بالبناء بدون ترخيص، أو الهجرة إلى مناطق قريبة من القدس (تفكجي، 2008، ص28).

## 7- قانون الغائبين

عمدت إسرائيل إلى مصادرة الأراضي بموجب قانون أملاك الغائبين لعام 1950، واستخدمته من أجل تهويد القدس، وينص هذا القانون على أن كل شخص كان خارج دولة إسرائيل أثناء عملية الإحصاء التي أجريت عام 1967 فإن أملاكه تنقل لحارس أملاك الغائبين، ويحق لهذا الحارس البيع والتأجير وبموجب هذا القانون وضعت إسرائيل يدها على مساحة واسعة من الأراضي في مدينة القدس (الزعتري ومولوني، 2010، ص20-21).

## 8- قانون التعويضات

قامت السلطات الإسرائيلية بإصدار قانون مكمل لقانون أملاك الغائبين، ويطلق عليه قانون أملاك الغائبين (تعويضات) لعام 1973. وكان الهدف من هذا القانون شرعنة تصفية أملاك الغائبين التي سيطرت عليها السلطات الإسرائيلية بشكل قانوني، خاصة بعد الانتقادات الدولية لمصادرة أملاك الغائبين والتصرف بها، فتبنت إسرائيل هذا القانون لإضفاء الشرعية على ممارساتها، حيث غيّت بند العودة وأبقت على بند تعويض العرب عن ممتلكاتهم، لكن سكان القدس رفضوا التعويض عن أملاكهم (جريس، 1980، ص 20-21).

## 9- قانون أراض الدولة المسجلة

قامت السلطات الإسرائيلية بموجب الأمر رقم (59) لعام 1967، الذي يحدد بموجبه إدارة الممتلكات الحكومية، بالاستيلاء على جميع الأراضي التي كانت مسجلة باسم الحكومة الأردنية كأراضي دولة أو التي كانت مسجلة باسم ملك الأردن بشكل شخصي، أو باسم خزينة المملكة الأردنية، وعلى ضوء ذلك تم اعتبارها أراضي دولة تابعة لدولة إسرائيل، والتي عملت على تحويلها لصالح الاستيطان (الحلبي، 1986، ص 27).

## 10- إعلان أراضي غير مسجلة على أنها أراضي دولة

قانون ضم القدس الذي أصدرته السلطات الإسرائيلية عام 1967، والذي من خلاله أصبحت الأراضي تحت سيادة إسرائيل، وطبق على الأراضي غير المسجلة بأنها أراضي دولة، مع العلم أن ثلثي أراضي الضفة الغربية كانت أراضي غير مسجلة؛ لأن عملية تسجيل الأراضي قامت بها الحكومة الأردنية ولم

تكتمل بسبب اندلاع حرب عام 1967، ولذلك اعتبرت أراضي الموات الصخرية، وأراضي الميري والأراضي المتروكة، بأنها أراضي دولة، وتم الاستيلاء عليها (حسين، 2001، ص58-59).

## 11- قانون أساسي القدس

هو القانون الذي قدمه الحزب الصهيوني اليميني المتطرف (حزب هتخيا)، مع بعض الصهيونيين اليمينيين، من خلال النائبة غيثولا كوهين بتقديم قانون أساس (القدس عاصمة إسرائيل) للكنيست من أجل التصويت عليه، وبالفعل أقره الكنيست في جلسته المنعقدة بتاريخ 1980/7/30 وينص القانون على ما يلي: القدس الكاملة والموحدة هي عاصمة إسرائيل، وهي مقر رئيس الدولة، والكنيست والحكومة، والمحكمة العليا، وفيها الأماكن المقدسة تصان من كل تدنيس أو أي مساس بها بأي شكل ومن أي شيء من شأنه أن يمنع وصول الديانات إلى الأماكن المقدسة. تحرص الحكومة على تطوير القدس وازدهارها، وتوفير الرفاهية لسكانها، من خلال تخصيص موارد وأولويات خاصة في أعمال الحكومة، حيث تقوم الحكومة بإنشاء هيئة أو هيئات لتنفيذ ذلك (جريس، 1980، ص12-14).

## 12- خطة القدس الكبرى

شكّلت الزيادة السكانية العربية مرتكزاً أساسياً في رسم خطوط القدس الكبرى، ففي العام 1993 بدأ التخطيط للقدس الكبرى والتي كان يتبناها (بنيامين بن يعازر) وزير الإسكان في ذلك الوقت، مدعوم بتعليمات بشكل مباشر من (اسحق رابين) -رئيس الوزراء آنذاك-؛ لتنفيذ المخطط الذي كان من أهم أهدافه: خلق تواصل واضح للسكان اليهود، وتقليص التقارب، والاحتكاك مع العرب، والحفاظ على تعزيز مكانة القدس كعاصمة لإسرائيل وكمدينة عالمية، وربط المستعمرات خارج حدود البلدية مع داخلها بواسطة ممرات لتحقيق أغلبية يهودية (تفكجي، 2008، ص31). فهذه الخطة تهدف إلى

إحداث تغيير ديموغرافي للصالح الإسرائيلي، وتنفيذاً لرؤية (أيهود اولمرت) رئيس بلدية القدس في ذلك الوقت، والتي تهدف إلى ضم الكتل الاستيطانية الواقعة خارج حدود البلدية، وإخراج التجمعات العربية وفصل المناطق الفلسطينية عن بعضها البعض وتقسيم الضفة الغربية إلى كانتونات؛ من أجل إحكام السيطرة على أجزاء كبيرة من الضفة الغربية ومنع السيادة الفلسطينية على الأرض، وتدمير أي نمط اقتصادي مستقل خاص بالضفة الغربية ومنع قيام عاصمة فلسطينية في مدينة القدس (أبو حلو، 2010، ص124).

### 13- مشروع شارون (البوابات)

ضمن سياسة التهويد المبرمج، وبعد تطويق مدينة القدس بالمستعمرات بدأت في عام 1987 سياسة جديدة وهي إقامة بؤر استيطانية داخل الأحياء العربية، وعمدت السلطات الإسرائيلية في بناء بؤر استيطانية داخل البلدة القديمة، وخاصة داخل الحي الإسلامي، من خلال قوانين وأساليب كثيرة بهدف الاستيلاء عليها، وأنشأت الجمعيات الاستيطانية المتعددة المدعومة من الحكومة الإسرائيلية بصورة مباشرة وغير مباشرة، وقامت بالاستيلاء على البيوت العربية (تفكجي، 2009، ص17). وسعت الحكومة الإسرائيلية بذلك إلى تحقيق عدة أهداف: طريق مسيطر عليه وآمن بين باب العامود وحائط البراق، صعوبة تقسيم البلدة القديمة في حال الوصول لاتفاق سلمي، طرد السكان العرب من الحي الإسلامي والمسيحي بهدف السيطرة السكانية عليه وليصبح العرب أقلية يسهل مراقبتهم (تفكجي، 2008، ص32).

## 14- المشروع الاستيطاني (E1)

أعدت وزارة البناء والإسكان الإسرائيلية، مخططاً هندسياً أطلقت عليه تسمية مشروع E1 عام 1994، وهي اختصار لمفهوم القدس الشرقية، على مساحة تبلغ (12443) دونماً من أراضي قرى (الطور، عناتا، العيزرية، أبوديس) ويهدف المخطط الذي تم المصادقة عليه عام 1997 من قبل وزير الدفاع الإسرائيلي في فترتها اسحق مردخاي، إلى إقامة مدينة تشابه مستوطنة معاليه أدوميم، وتتضمن (4000) وحدة سكنية استيطانية وفنادق ومركز تجاري ضخم (خطيب، 2001، ص62)؛ من أجل خلق امتداد إقليمي بين القدس ومعاليه أدوميم، وإغلاق الطريق المؤدي إلى القدس من الشرق، ويغلق الطريق إلى البلدات والقرى الفلسطينية هناك، ويحرم القرى والبلدات من حقوقها بالتوسع العمراني وخلق حزام عمراني إسرائيلي وعائق أمام أي اتصال جغرافي طبيعي بين شمال الضفة الغربية وجنوبها (دائرة شؤون القدس، 2010، ص26).

### 4.4.2 القوانين والتشريعات والمخططات من عام 1996-2017:

أقدمت سلطات الاحتلال في عام 1996 في عهد بنيامين نتنياهو على فتح نفق بطول 450 متراً ويمر أسفل المسجد الأقصى والعقارات الإسلامية المحيطة به، وفي عام 1999 تم الكشف عن مخططات إسرائيلية لهدم القصور الأموية المحاذية للمسجد الأقصى وتوسيع حائط البراق بهدف تهويد وتخريب المعالم الإسلامية، وصادقت أيضاً على المخطط الهيكلي E1. وفي عام 2000 اقترح زعيم الليكود أرييل شارون المسجد الأقصى وأدى ذلك لاندلاع انتفاضة الأقصى وعلى أثرها فرضت سلطات الاحتلال قيود على دخول مدينة القدس وإقامة جدار الفصل العنصري عام 2003 لعزل القدس عن قراها وبلداتها (الجزيرة، 2016، ص3).

## - المخطط 2020

وضعت لجنة تخطيط وطنية خطة القدس 2020 وأعلنتها في آب 2004، وهي أول مخطط مكاني شامل ومفصل يختص بالقدس الشرقية والغربية منذ احتلال إسرائيل القدس الشرقية عام 1967 (عرفة ، 2016 ، ص2). وضعت الخطة بعد وصول عدد السكان العرب إلى (35%) من مجموع السكان العام، وبعد تنبأ دراسات صادرة عن مراكز الأبحاث الإسرائيلية بوصول العرب عام 2020 إلى (40%) من مجموع السكان العام، أعطت الضوء أمام المخططين الإسرائيليين وشكّلت الحكومة الإسرائيلية طاقم توجيهي مكون من (40) مخطط في مجالات متعددة وضمت (31) ممثل عن بلدية القدس من أجل وضع خارطة هيكلية لمدينة القدس بهدف تطوير المدينة وتقوية مركزها باعتبارها عاصمة الدولة العبرية ومركزاً للشعب اليهودي (تفكجي، 2009، ص21). كما عملت على تقوية مركزها الاقتصادي والاجتماعي والعناية بالمباني العامة، فالمخطط يهدف لتقليص الوجود الفلسطيني بالمدينة، وتخصيص فائض الوحدات السكنية ومساحات التطوير للجانب اليهودي بهدف جذب سكان جدد ومنع الهجرة (تفكجي، 2009، ص22).

## - خطة ماروم

هي خطة حكومية ستنفذها سلطة تطوير القدس التي تهدف إلى ترويج القدس كمدينة عالمية رائدة في التجارة ونوعية الحياة، وتطوير مدينة القدس كمدينة سياحية (عرفة، 2016، ص2).

## - خطة القدس 2050

هي مبادرة خاصة أطلقها كيفن بير ميستر المبتكر التكنولوجي والمستثمر العقاري الأسترالي، وهي بمثابة خطة تحول رئيسية لمدينة القدس يمكن تنفيذها من خلال العمل مع البلديات والوكالات



الحكومية الوطنية الأخرى، من خلال بناء الفنادق، وتشبيد الحدائق، وبناء طرق عالية الجودة للمواصلات، ممثل بخط السكك الحديدية، وشبكة شاملة من الحافلات والنقل العام، واستحداث طرق سريعة تقطع البلاد من الشمال إلى الجنوب. فهي ترى القدس مدينة عالمية، ومركزاً سياحياً وبيئياً وروحياً وثقافياً بارزاً، يجذب 12 مليون سائح وما يزيد على 4 ملايين مقيم (عرفة، 2016، ص2).

يسعى واضعو خطة القدس 2050 لإظهارها بأنها خطة غير سياسية تروج إلى السلام من خلال الرخاء الاقتصادي، إلا أنها لها أهداف ديموغرافية تقول خلاف ذلك، فهي تريد من الخطة جني 120 مليار دولار إضافية، واستحداث (75,000 - 85,000) فرصة عمل بدوام كامل، و(300,000) وظيفة إضافية، مما يؤدي إلى تقليل نسبة الفقر وجذب المزيد من اليهود إلى القدس، وزيادة عدد اليهود القاطنين في القدس، مما يؤدي إلى ترجيح كفة الميزان الديموغرافي اليهودي مقابل الفلسطيني (عرفة، 2016، ص3).

وفي عام 2016 أعلنت الحكومة الإسرائيلية عن خطة خماسية تمتد من عام 2016 إلى عام 2021 لتطوير تهويد مدينة القدس تشمل على مشاريع استيطانية ومواصلات وقطار هوائي، والآلاف من الوحدات الاستيطانية في مدينة القدس (الجزيرة، 2018، ص1).

#### 4.5 الجمعيات والمؤسسات الصهيونية العاملة على تهويد القدس

الاستيطان اليهودي في القدس بعد عام 1967 كان من مهمة الحكومات الإسرائيلية استناداً إلى قرارات وقوانين ضم القدس، واعتبار أن القدس جزء من أرض إسرائيل وعاصمتها الأبدية، وأصبحت مهمة الاستيطان وتهويد المدينة من مسؤوليات الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، ورغم ذلك كان هناك

دور مهم للعديد من الجمعيات والمؤسسات الصهيونية غير الحكومية في الاستيطان، وتهويد مدينة القدس، وانتهاك حرمة المقدسات الإسلامية والمسيحية والاعتداء عليها، (حسين، 2001، ص96).  
فظهرت العديد من هذه الجمعيات والمنظمات الصهيونية غير الرسمية فعملت في مجال الاستيطان وتهويد مدينة القدس والاعتداء على المقدسات الإسلامية والمسيحية.

#### 4.5.1 الجمعيات والمنظمات الصهيونية غير الرسمية:

##### - حركة حباد

تأسست حركة حباد الحسيدية على يد الحاخام شنيور زلمان ملادي (1745-1813م)، لتكون تياراً مستقلاً في الحسيدية، ومهمتها أن تنشئ أجيالاً من الكهنة ليقوموا بخدمة الهيكل، وتربية البقر الأحمر لإلغاء الدنس، وبذلك تمكن اليهود من دخول الهيكل، وتعمل الحركة بتنشئة الأطفال في قرية (حاريدية) قرب القدس على أساس متطلبات الديانة اليهودية. وحباد هي حركة دينية عالمية، وقامت بتمويل حملة بنيامين نتنياهو عام 1996 والتي على أثرها فاز على شمعون بيريس (أبو جلالة، 2016، ص45).

##### - بيتار (منظمة الشباب التصحييين)

هي منظمة صهيونية تأسست عام 1923، ولها فروع في العديد من الدول، إضافة لوجودها في إسرائيل، ومهمتها إقامة الصلوات اليهودية في المسجد الأقصى (أبو جلالة، 2016، ص45).

### - حركة أمناء جبل الهيكل

تأسست الحركة الدينية اليهودية الإسرائيلية المتطرفة التي تدعو وتنادي ببناء الهيكل الثالث مكان الحرم الشريف نتيجة حرب عام 1967، ومؤسس الحركة وزعيمها (غيرشون سلمون)، وهو محاضر في الدراسات الشرق أوسطية ومتخصص في تاريخ الحركة الكردية، وهو ضابط كبير في الجيش الإسرائيلي. وترى هذه الحركة أن على اليهود إعادة بناء الهيكل للتحضير لقدم المسيح. وتعدت هذه الحركة بتحرير جبل الهيكل وبناء الهيكل الثالث مكان قبة الصخرة والمسجد الأقصى (نمر، 2007، ص54-55).

### - صندوق إرث الحائط الغربي

أسست هذا الصندوق وزارة الأديان الإسرائيلية بعد حرب عام 1967، كجهة مستقلة لإدارة الحائط الغربي والساحات المطلية عليه والأنفاق المحفورة أسفل الحرم الشريف، يعمل الصندوق على إنشاء مؤسسات دينية حول الحرم، ويدير المشاريع التي تعمل على توسيع الحفريات أسفل المسجد الأقصى (الهندي، 2007، ص26).

### - منظمة عطيرت كوهانيم (تاج الكهنة)

تأسست عطيرت كوهانيم عام 1978 تحت شعار (البحث عن هيكل سليمان)، وهي أحد الأذرع للحركة اليمينية الاستيطانية (غوش أمونيم)، ويعتبر متتياهو دان هوكين المستوطن والمقيم في عقبة الخالدية محركها الرئيسي في البلدة القديمة، ويسعى لتهوديد أحياء عربية من خلال نشاطاته المتعددة وبحته الدائم عن منازل خالية أو شبه مسكونة، أو أصحابها مقيمون في الخارج أو لا يوجد وضوح

حول ملكيتها، وتعد هذه الحركة من أكثر الحركات تطرفاً في إسرائيل، والأكثر إزعاجاً للسكان العرب في البلدة القديمة، وتتلقى هذه الحركة دعم حكومي ضخم (مصاروة، 2004، ص 87-88).

#### - حركة تورا كوهانيم (العلم المقدس)

تأسست هذه الحركة عام 1979، أفكار الحركة ومعتقداتها شبيهة بأفكار عطيرت كوهانيم، ومن أهداف هذه الحركة دراسة التقاليد الدينية للهيكل وتاريخه، والاستيلاء على الممتلكات والعقارات العربية في الأحياء العربية في البلدة القديمة، وأعضاء هذه الحركة من الطلاب اليهود المتعصبين دينياً والذين لا يخدمون في الجيش الإسرائيلي بناء على أسس دينية (أبو جابر، 1997، ص 173).

#### - حركة الشبيبة الإسرائيلية

زعيم الحركة هو ناحمان كهانا شقيق الحاخام مائير كهانا زعيم حركة كاخ السابق، تقوم نشاطات هذه الحركة على دراسة الأفكار المتوارثة عن الهيكل والنظام اللاهوتي لإسرائيل الكبرى، ومنذ عام 1983 تقوم الحركة على تنظيم مسيرات وتفتعل الصدام مع الفلسطينيين في البلدة القديمة (العناني، 2010، ص 166).

#### - مدرسة شوفوبنيم (عودوا أيها الأبناء)

أسست عام 1982 عندما استولى عشرات من الشبان العائدين إلى الدين على عدد من المنازل الواقعة في عقبة الخالدية في البلدة القديمة بالقدس وأصبحت هذه المنازل مكان لمن يقضي نصف حكوميته من المجرمين المعروفين بعنفهم وسلوكهم الفظ، ومن أهداف هذه المدرسة تخويف العرب لجعلهم يغادرون البلدة القديمة (مصاروة، 2004، ص 90).

### - جمعية عطارا ليوشنا

هي جمعية إعادة تجديد الاستيطان في البلدة القديمة، وأسست عام 1979، وحددت أهدافها بالاستيلاء على العقارات العربية في القدس وإحلال مؤسسات توراتية خيرية وعائلات وأفراد يهود مكانها، وانقسمت عن حركة عطيرت كوهانيم، إلا أنها ما زالت تحمل نفس أفكارها وأهدافها، وتعد من الجمعيات الاستيطانية الناشطة في مدينة القدس، وتتلقى الدعم من المؤسسات الرسمية الإسرائيلية (العناني، 2010، ص 167-168).

### - جمعية إعاد (مدينة الملك داوود)

هي جمعية استيطانية خاصة أسست عام 1986 على يد (ديفيد بئيري) وهو نائب القائد السابق لوحدة القوات الخاصة (دوفوفان) الوحدة العسكرية الخاصة لعمليات الاغتيال والعمليات الخاصة، وتهدف هذه الجمعية إلى استرجاع الأراضي وإعادة لفت انتباه اليهود إلى مدينة الملك داوود وتقوية الروابط اليهودية بمدينة القدس، وتقوم بتشخيص المنازل والعقارات وتشتريها أو تستولي عليها (الزعتري ومولوني، 2010، ص 32).

وتضم الجمعية مجموعة من المتطرفين الذين يتركون حياة الرفاهية في المدن الإسرائيلية ويأتون للعيش في ظروف خطيرة في المنازل التي يستولون عليها في بلدة سلوان وباب المغاربة، وتقوم الجمعية بالاستيلاء على المنازل من خلال تجنيد السماسرة لذلك، وتوسيع عمليات الشراء وتزوير أوراق الملكية، وتحظى بدعم حكومي كبير (مصاروة، 2004، ص 89-90).

#### - معهد أبحاث الهيكل (المعهد المقدس)

تأسس عام 1983 على يد الحاخام يسرائيل ارايئيل، وموشي نايمان، وميخائيل بن جورين، ويعد هذا المعهد أحد المؤسسات الكبرى، ويوجد مقره في حارة الشرف التي تم تحويلها إلى حي يهودي أمام حائط البراق في البلدة القديمة من القدس، ويحصل المعهد على تمويل من الدولة. ويهتم المعهد بصناعة وعرض أواني الهيكل، وإجراء البحوث الأكاديمية حول إقامة الهيكل، وأعضائه يسعون لإقامة الهيكل مكان الحرم الشريف (أبو جلاله، 2016، ص52-53).

#### - جمعية حرس الهيكل

أسست حرس الهيكل عام 1998، وهي جمعية مسجلة، تهدف إلى نشر المعلومات عن قدسية جبل الهيكل، ومنع دخول الأنجاس إليه (غير اليهود)، وتضع الجمعية حرس شرف دائم في مداخل الحرم القدسي الشريف كذكرى لحراس الهيكل الأول والثاني، وأسست مدرسة دينية لدراسة شؤون الهيكل بزعامة الحاخام (تسفي روغين) (الهندي، 2007، ص31).

#### 4.5.2 الجمعيات والمؤسسات الرسمية:

هي المؤسسات والجمعيات التي تعمل بصورة رسمية وتأخذ ميزانيتها من الدولة وتشرف عليها الحكومة، وهذه الجمعيات تقع تحت تأثير الجمعيات اليمينية ومن هذه المؤسسات: وزارة البناء والإسكان التي تخصص ميزانية خاصة لتمويل هذه الجمعيات، ودائرة أراضي إسرائيل المسؤولة عن شراء وصيانة الأراضي التابعة للدولة، (عميدار) وهي شركة حكومية تقوم بشراء وترميم المنازل في القدس، حارس أملاك الغائبين ودوره الكبير في تسهيل نشاطات هذه الجمعيات، الصندوق القومي

لإسرائيل وهو الذراع التنفيذي للجمعيات، والبلدية التي تتغاضى عن البناء غير المرخص الذي يقوم به المستوطنون وبالمقابل تهدم منازل المواطنين العرب دون ترخيص (مصاروة، 2004، ص91).

#### 4.6 أهداف الأحزاب اليمينية تجاه مدينة القدس

بدأت تتبلور أهداف الأحزاب اليمينية في الأراضي المحتلة عام 1967 منذ بداية تشكل أحزاب اليمين بدءاً من تكتل (غاحل) الذي تم إنشائه بعد تأسيس دولة إسرائيل، وصولاً إلى أهداف تكتل (الليكود) إلى جانب الأحزاب اليمينية الأخرى وصولاً إلى حزب (كديما) الذي تم تأسيسه عام 2005 برئاسة رئيس الحكومة السابق (أريئيل شارون) الذي دعا للسلام مع الفلسطينيين لكن دون الانسحاب من الضفة الغربية، وأن القدس عاصمة إسرائيل الأبدية، ولا عودة للاجئين الفلسطينيين (الأغا، 2013، ص140).

##### 4.6.1 أهداف أحزاب اليمين بشكل عام:

- سيادة إسرائيلية مطلقة على المنطقة من البحر للنهر بما فيها القدس.
- إنّ أرض إسرائيل هي حق أبدي للشعب اليهودي، ولا يقبل الاعتراض أو النقض ورفض أي مشروع أو قرار يعمل على تقسيم أرض إسرائيل، والقدس هي عاصمة إسرائيل الأبدية وتحت السيادة الإسرائيلية الكاملة (بارود، 2007، ص51).

## 4.6.2 أهداف اليمين الإسرائيلي لمدينة القدس بشكل خاص:

يمكن تلخيص أهداف اليمين الإسرائيلي في مدينة القدس بالآتي:

1. العمل على أغلبية يهودية في مدينة القدس بحيث تكون لصالح إسرائيل في أي اتفاق مستقبلي حول المدينة.
2. إيجاد حقائق تمنع تقسيم المدينة.
3. العمل على حصار القسم العربي في المدينة وتوطين اليهود من كل الجوانب لإلغاء أي احتمالية لإعادة تقسيم المدينة أو تسليم القدس الشرقية لأي سلطة أخرى.
4. السعي لعزل القدس العربية من ناحية جغرافية عن باقي مناطق الضفة الغربية بتجمعات يهودية كبيرة (بارود، 2007، ص52).

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف وحتى تخدم الأطماع الاستيطانية في المدينة فقد أدرك اليهود أهمية الجغرافيا، وعملوا على الاستفادة من طبوغرافية المنطقة من خلال إنشاء مناطق استيطانية فوق الجبال لرصد العرب وتحركاتهم، وحتى تشكل منطقة حماية ودفاع للمستوطنات من جانب آخر (بارود، 2007، ص52).

إن أحزاب اليمين القومي والديني تتفق في موقفها حول القدس، فالقدس عند حزب الليكود يجب أن تكون موحدة وعاصمة إسرائيل الأبدية وتحت الحكم الإسرائيلي، وهي جوهر الثقافة اليهودية، ويرفضوا بشكل قاطع تقسيم القدس. أما حزب إسرائيل بيتنا يؤكد على أن القدس عاصمة إسرائيل الأبدية وهي ملك للشعب اليهودي، ولا مفاوضات حول القدس، ويجب تعزيز مكانة المدينة من خلال تسريع البناء



من أجل ربط المدينة بمدينة معالي أدوميم شرقاً وغوش عتسيون جنوباً (خليفة، 2011، ص198-214).

حزب الاتحاد الوطني يؤكد أن القدس عاصمة إسرائيل الأبدية، ويطالب بالبناء الحر في المدينة لضمان وحدتها، وضرورة نقل كل المؤسسات والمنظمات العامة والسفارات الأجنبية للقدس، وحق اليهود في الصلاة في جبل الهيكل. وحزب البيت اليهودي والمفدال يؤكدان أن القدس عاصمة إسرائيل الأبدية ولا مفاوضات ولا تقسيم للقدس، وأحزاب يهودت هتوراه وأغودات إسرائيل وشاس يؤكدون أيضاً على أن القدس عاصمة إسرائيل الأبدية وهي ملك للشعب اليهودي، ولا تفاوض على مدينة القدس ولا تقسيم للقدس في أي مفاوضات قادمة (خليفة، 2011، ص215-228).

#### 4.7 وسائل اليمين الإسرائيلي لتنفيذ أهدافه التهويدية تجاه القدس

تمتلك الأحزاب الإسرائيلية اليمينية العديد من الوسائل لتحقيق أهدافها التهويدية تجاه مدينة القدس لتنفيذ خططها وسياساتها، وتسعى من خلالها للتأثير على المستوى الحكومي وغير الحكومي والرأي العام، وهناك نوعان من هذه الوسائل تتمثل في المؤسسات الحكومية وغير الحكومية (الأغا، 2013، ص 142).

#### 4.7.1 المؤسسات الحكومية:

##### - الكنيسة الإسرائيلي

تعمل الأحزاب اليمينية من خلال قوتها البرلمانية في الكنيسة ولجانه الدائمة بشكل مؤثر على إعداد مشاريع وقرارات والتصويت عليها، بما يتلاءم مع أهدافها وخططها، وتعمل أيضاً على إفشال القرارات التي لا تتلاءم معها والتي تعارض مواقفها تجاه مدينة القدس (الطائي، 2012، ص11). وهناك العديد من القرارات التي سنها الكنيسة حول القدس (قانون القدس عام 1980)، وفي عام 2001 تم إضافة بند للقانون الأساس يقول أن حدود مدينة القدس هي الأمر الحكومي من عام 1967 وأنه ممنوع نقل صلاحيات السلطات الإسرائيلية لأي أجنبي، وأن القدس هي مقر المؤسسات الرسمية والقنصليات الأجنبية (الخطيب، 2001، ص24).

##### - بلدية القدس

تعدّ بلدية القدس من الوسائل المهمة التي يستخدمها اليمين في تنفيذ خطته، فهي العامل الأساسي المسيطر على الأرض والذي يقرر كيفية توزيعها، وهناك آليات تساعد البلدية في عملها وتشكل مصدر قوتها وهي: (قانون التخطيط والبناء لعام 1968، وقانون الاستحواذ على الأرض لأغراض عامة، وقانون أملاك الغائبين، والخطة الهيكلية)، وكل هذه الآليات والأدوات تساعد البلدية في تنفيذ مهامها وخططها بغطاء قانوني (مارجليت، 2011، ص52)، وأيضاً وزارة الإسكان، التي تعمل على الاهتمام بالبنى التحتية للمستوطنات وتسهيل البناء وإقرار الخطط الاستيطانية، وقيادة أركان الجيش التي تصادق على كل الخطوات المرتبطة بالاستيطان (مؤسسة القدس الدولية، 2013، ص5).

## - وزارة المعارف

تعمل الوزارة على إنشاء أجيال إسرائيلية تؤمن بأفكار ومعتقدات الحركة الصهيونية، ومن أجل تحقيق ذلك، تعمل على التأثير على طلاب المدارس والجامعات، بزرع الأفكار الصهيونية، من خلال النوادي الرياضية والثقافية والتي تمتلكها وتديرها مختلف الأحزاب الصهيونية (الطائي، 2012، ص11).

## - وزارة الشؤون الدينية

تقوم الأحزاب الدينية الإسرائيلية على إدارة شؤونها، ولها نفوذ كبير فيها، وتعتبر هذه الوزارة بكونها حلقة الوصل بين الحكومة والجماعات الدينية، وتحافظ على جميع التعليمات للطوائف الدينية، ويبرز نشاطها بشكل واضح في مدينة القدس، حيث تسهل عمل دار الحاخامية والمحاكم الدينية التابعة لجميع الطوائف اليهودية في إسرائيل (الأغا، 2013، ص143-144).

## - الاتحاد الوطني لطلبة إسرائيل

يبرز الاتحاد الوطني بكونه أحد وسائل اليمين الإسرائيلي في نشر أفكاره، وترسيخها، وخاصة فيما يتعلق بمدينة القدس، من خلال انتشار أعضائها بين الطلبة، وتنفيذ العديد من الأنشطة معهم، كما أن هناك اتصال كبير بين التنظيمات العاملة داخل الجامعات وبين الأحزاب الإسرائيلية، فالأحزاب الإسرائيلية تمارس نشاطات واسعة داخل الجامعات (الأغا، 2013، ص144).

## - الكنيس (دور العبادة)

تعتبر الكنس مكان للعبادة وإلقاء المحاضرات السياسية وشرح الأفكار الصهيونية، ويعمل الكنيس على الإشراف على بعض حركات الشبيبة، والمدارس الدينية، ويعمل على إصدار النشرات والمطبوعات (الأغا، 2013، ص144).

## - دار الحاخامية

هي مؤسسة شبه حكومية معترف بها من قبل الحكومة الإسرائيلية، وتستمد سلطتها إلى نواح عديدة من حياة السكان اليهود، ويتكون مجلس الحاخامين من عشرة أشخاص نصفهم من اليهود الشرقيين والنصف الآخر من اليهود الغربيين، ولكل مجموعة رئيس يسمى الحاخام الأكبر ويتم انتخابهم كل خمس سنوات، وتمثل دار الحاخامية المحكمة العليا للاستئناف للقرارات الصادرة عن المحاكم الدينية. يؤثر حاخامات دار الحاخامية بشكل كبير على الرأي العام الإسرائيلي لاعتبارهم رجال دين وكلمتهم لها صداها في الرأي العام (الشرعة وبركات، 2006، ص255). ويمكن القول أن هناك العديد من المؤسسات الحكومية التي تساعد اليمين على تحقيق أهدافه التهودية مثل الجيش والشرطة والقضاء.

## 4.7.2 المؤسسات غير الحكومية:

### - المنظمات والحركات اليمينية الاستيطانية

يعد اليمين الإسرائيلي من الدعاة إلى الاستيطان وتوسيعه في كافة الأراضي المحتلة، وهناك العديد من الجمعيات والمنظمات التهودية التي تعمل على تهويد مدينة القدس بدعم من الحكومة والجيش ومن هذه الحركات (حركة غوش أمونيم، حركة أمناء جبل الهيكل، منظمة عطيرت كوهانيم، جمعية إعاد).

## - جمعيات الصداقة

تعمل الأحزاب الإسرائيلية على لعب ادوار خارج إسرائيل، وتحاول ربط يهود العالم بها، ومحاولتها إقناعهم بالعودة إلى أرض الآباء من خلال وسائل عديدة مثل الصحف، والإذاعات الموجهة، والمدارس اليهودية في عدد من الدول، والكنائس، والمراكز الرياضية وهي تعمل على نسج العلاقات بين اليهود في العالم من خلال تلك الجمعيات (الطائي، 2012، ص11).

## - الصحافة

تمثل غالبية أحزاب اليمين عدد من الصحف، تسعى من خلالها للتأثير على الرأي العام وإحداث الأثر الذي يتلاءم مع أهدافها وطموحاتها، وخاصة بما يتعلق بمدينة القدس، ومن بين صحف اليمين الإسرائيلي (حيروت يومية بالعبرية، والحرية شهرية بالعربية، وهيازين شهرية بالإنجليزية، ولبرتاتي تصدر كل شهرين باللغة الرومانية) (الأغا، 2013، ص146).

## 4.8 الممارسات والإجراءات التهودية لمدينة القدس

ترى الباحثة أن فترة الممارسات والإجراءات التهودية لمدينة القدس من عام 1996 لعام 2017 مهمة جداً، لأنها سنوات بالغة الخطورة على المدينة من حيث تعرضها للتهود، لأن إسرائيل انتهزت توقيع اتفاقية أوسلو وما تبعها من اعتراف وتطبيع مع بعض الدول، مما أعطاها ضوءاً أخضراً للاستفراد بالمدينة المقدسة وإتمام تهويدها وطمس هويتها العربية والإسلامية.

فقد تركز التهويد للمدينة المقدسة منذ اليوم الأول لاحتلالها من خلال ثلاثة مسارات متوازية: أولها إيجاد مدينة مقدسة موازية للبلدة القديمة بمقدساتها الإسلامية والمسيحية، وثانيها تفريغ الأحياء الفلسطينية المحيطة بالمسجد الأقصى من سكانها واستبدالها بالعائلات اليهودية المتدينة والحد من قدرة الفلسطينيين من الوصول للمسجد الأقصى والبلدة القديمة، وثالثها الترويج لمدينة القدس كمدينة يهودية (أبو عرفة، 2017، ص169).

#### 4.8.1 الممارسات والإجراءات التهودية لمدينة القدس من عام 1996-2017:

##### 1- تغيير حدود القدس ومعالمها

قامت إسرائيل بإصدار مجموعة من القرارات والقوانين لضم القدس والمناطق المحيطة بها وعزلها عن بقية الأراضي الفلسطينية، والحد من الوجود العربي الفلسطيني فيها، وصادق الكنيست الإسرائيلي على مشاريع تتعلق بضم القدس، وتوسيع حدود بلديتها. ففي عام 1980م أقر الكنيست الإسرائيلي قرار أن القدس الموحدة هي عاصمة إسرائيل الأبدية، وأدى ذلك لتوسيع حدود المدينة من (6,5 كم2) إلى (112 كم2) (دائرة شؤون القدس، 2010، ص12).

وفي عام 1993 تم توسيع حدود المدينة فأصبحت (130 كم2)، وفي عام 2005 أقر المخطط الهيكلي لمدينة القدس (2000-2020) الذي يعمل على توسيع الحدود الغربية للمدينة بحوالي (40%) وصنف أكثر من نصف الجزء الشرقي من المدينة على أنه مناطق مبنية، وصنف حوالي (24,4%) كمناطق خضراء وساحات عامة يمنع على الفلسطينيين البناء فيها. إن تصنيفات استخدامات الأراضي تتغير وفق الحاجة الإسرائيلية، وقد روعي عند توسيع حدود البلدية ضم أجزاء من المناطق ضمن نفوذها وأن تكون خالية من السكان قدر الإمكان، الأمر الذي ساهم في توفير

احتياطي من الأراضي لصالح البرامج الاستيطانية اليهودية داخل حدود بلدية القدس (اسحق وخليلية، 2012، ص21-22).

إنّ المصادقة على مشروع بناء القدس الكبرى، ومشروع E1 الاستيطاني الذي تم الحديث عنهما بالتفصيل في الجزء السابق من الدراسة، قد قاما بتغيير معالم المدينة العربية والإسلامية وتهويدها تدريجياً (غازي، 1998، ص170-173). وفي عام 2008 أصدرت الحكومة الإسرائيلية قراراً بتسجيل العقارات الفلسطينية في (حي الشرف) بأسماء اليهود الذين استولوا عليها، وفي عام 2009 أقرت لجنة القدس للتخطيط والبناء الإسرائيلية خطة لزيادة الوجود اليهودي في المدينة، وهذه الخطة جزء من خطة هيكلية كبرى للبلدة القديمة تحت مسمى (خاتم سليمان)، وهي تتضمن تدمير السوق الفلسطيني المركزي للخضار المعروف باسم (سوق الحسبة)، وإقامة مجمع يتكون من فندق ومركز تجاري (دائرة شؤون القدس، 2010، ص15-17).

ضمن إطار أوسع سعت قوات الاحتلال الإسرائيلي إلى تطبيق مخطط صهيوني خطير يعرف (بالحوض المقدس) بهدف ضم البلدة القديمة وما يحيطها. يمتد المشروع من حائط البراق إلى باب الزاهرة في البلدة القديمة، ويتضمن الاستيلاء على الكثير من الأراضي الوقفية الإسلامية مثل (حي البستان) في سلوان، والتي تسعى بلدية القدس الإسرائيلية لتنفيذ مشروع ما يسمى (مدينة داوود) مكانه، فمنذ عام 2004 أعلنت بلدية القدس الإسرائيلية عن خططها لبناء حديقة وطنية على أنقاض البيوت المقدسية في المنطقة، وفي أوائل 2009، استلمت (134) عائلة مقدسية تسكن في (88) منزل إخطارات بهدم منازلهم بحجة عدم الترخيص (اسحق وخليلية، 2012، ص22-23).

أقرت بلدية الاحتلال في عام 2005، مشروع مخطط بلدي لبناء (21) وحدة سكنية وكنيس في منطقة (برج اللفق) بالقرب من باب الساهرة بمساحة (3,8) دونم، وتم هدم ما يزيد عن عشرة مباني بما في ذلك وحدات سكنية ومركز لذوي الاحتياجات الخاصة. وفي عام 2008 عمدت سلطات الاحتلال إلى إعادة افتتاح كنيس (أوهيل يتسحاق) في البلدة القديمة الواقع بين باب القطنين وباب السلسلة. كما قامت سلطات الاحتلال الإسرائيلي بتغيير أسماء المناطق الفلسطينية وتحويلها إلى أسماء كنعانية، والادعاء بأنها أسماء عبرية، فقد تم تغيير اسم حي وادي حلوة إلى معاليه ار دافيد ومدينة سلوان إلى عير دافيد مدينة داوود، وحي عين اللوزة إلى معالي هشالوم (مرتفع السلام) والمسجد الأقصى إلى هار هببيت (جبل الهيكل)، وحي الشيخ جراح إلى شمعون هتسديك، وحارة الشرف إلى الحي اليهودي (دائرة شؤون القدس، 2010، ص 17-19).

لقد تم إحلال السكان اليهود مكان السكان العرب الفلسطينيين بدءاً من البلدة القديمة ووصولاً إلى أحياء واد الجوز، والشيخ جراح، والطور، وسلوان، ورأس العامود، وإنشاء مدينة أثرية مطابقة للوصف التوراتي (لأورشليم المقدسة) جنوب المسجد الأقصى المبارك، وفي ضاحية سلوان وأجزاء من الحي الإسلامي في البلدة القديمة، واستكمال مخطط التواصل الجغرافي بين البؤر الاستيطانية في البلدة القديمة ومحيطها، وبين المستوطنات الموجودة على أطراف مدينة القدس كمستوطنة (الثلة الفرنسية) في الشمال، وكتلة (E1) الاستيطانية في الشرق، ومستوطنة (تل بيوت) في الجنوب، من خلال شبكات من الطرق الالتفافية المصممة، ومن خلال خط سكة الحديد الذي تواصل حكومة الاحتلال بنائه وقد شارف على الاكتمال (دائرة شؤون القدس، 2010، ص 19).



يمكن استنتاج من خلال كل ما سبق أن مخطط الحوض المقدس هو جزء من المخطط الإسرائيلي الشامل والمبرمج للاستيلاء على القدس وإخلائها من سكانها، وتغيير ملامحها التاريخية والحضارية والثقافية والدينية، وإعادة كتابة تاريخها، وتزوير الحفريات والآثار لتصبح مدينة يهودية المعالم.

## 2- عزل القدس عن محيطها الفلسطيني

نفذت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة منذ عام 1967 بشكل ممنهج ومدروس، سياسة محاصرة المدينة المقدسة والمراكز السكنية الفلسطينية فيها بأطواق استيطانية يهودية، حيث استولت حكومة الاحتلال على (86%) من أراضي القدس العربية، ومنعت الفلسطينيين من استخدام (10%) من الأراضي المتبقية، وأنشأت (11) حياً يهودياً في القدس المحتلة، أحاطتها بطوق آخر من (17) مستوطنة يهودية، إلى أن بلغ عدد اليهود تقريباً حوالي (200) ألف مستوطن (دائرة شؤون القدس، 2010، ص21).

يمكن تقسيم المستوطنات الإسرائيلية في مدينة القدس ومحيطها إلى ثلاثة أطواق رئيسية تم بناؤها طوقاً وراء طوق منذ عام 1967 وحتى الآن، وهي كما يلي:

- الطوق الاستيطاني الأول: هدفت إسرائيل من خلال هذا الطوق إلى محاصرة البلدة القديمة في القدس الشرقية والأحياء العربية المجاورة لها، للعمل على تفتيتها وإخلائها من السكان الفلسطينيين على مراحل. يمتد هذا الطوق من الحي اليهودي داخل البلدة القديمة جنوباً، والحديقة الوطنية المحيطة بسور البلدة من الشرق والجنوب وسيتم الربط بين القدس الشرقية والغربية بمشروع (مدينة الملك داوود)، ويشمل ما يسمى (الحوض المقدس) (الخطيب، 2001، ص42-44).

- الطوق الاستيطاني الثاني: يمتد هذا الطوق على طول الأراضي الواقعة ضمن حدود أمانة القدس، ويشمل العديد من الأحياء السكنية، ويشكل قوساً يحيط بمدينة القدس العربية من الجهات الجنوبية والشرقية والشمالية، وقد أقامت السلطات الإسرائيلية العديد من المستوطنات في إطار هذا الطوق منذ عام 1970 حتى عام 1985 وهي: رامات اشكول، سانهدريا، النبي يعقوب، معلوت، دفنا، التلة الفرنسية، الجامعة العبرية، تل بيوت راموت، غيلو، غفعات همفتار، عطاروت (عمران، 2009، ص74).

- الطوق الاستيطاني الثالث: شرعت إسرائيل بالطوق الثالث تحقيقاً لمشروعها (مشروع القدس الكبرى)، ويهدف هذا المشروع إلى ضم مساحات جديدة من الأراضي تتراوح مساحتها بين (400-500كم<sup>2</sup>)، ويقطنها نحو (250) ألف عربي، من المدن والقرى التي تدخل في نطاق هذا المشروع: مدينتي رام الله والبيرة، وبيت لحم، وبيت جالا، وبيت ساحور وحتى أطراف مدينة الخليل، بالإضافة إلى (60) قرية عربية، وبالانتهاء من هذا المشروع تكون إسرائيل قد شطرت الضفة الغربية إلى شطرين (المحاميد، 2001، ص188). في إطار هذا الطوق أقيمت العديد من المستوطنات وهي: ألكانا، كندا بارك، كفار عتسيون، روش تسوريم، أليعازر، أفرات، تكواع، حداشا، جفعون، ألموغ، أدوميم، أدوميم أ، أدوميم ب، أدوميم ج، بيت حورون، هار جيلو، جفعات همتوس، هارحوما (جبل أبو غنيم)، خطة إقامة حي معاليه دافيد (رأس العامود) (حماد، 2009، ص97).

### 3- السيطرة على الحيز المكاني

شهدت القدس إجراءات استعمارية استيطانية مكثفة بغرض فرض الهيمنة وتغيير معالم المكان جغرافياً وديموغرافياً، منذ دخول أرئيل شارون إلى ساحات الحرم القدسي عام 2000 وحتى عام 2017. تركزت الإجراءات التهودية منذ انتفاضة الأقصى عام 2000 على إحاطة المدينة من جميع الجهات بمستعمرات إسرائيلية قابلة للنمو والتكامل معاً، من أجل تشكيل حاجز يعمل على عزل المدينة عن بقية أجزاء الضفة الغربية، وعليه صادقت حكومة الاحتلال على بناء جدار الفصل العنصري عام 2002 ليمنع اتصال القدس بباقي أجزاء الضفة الغربية، والذي تم الانتهاء من تنفيذه (أبو حلو، 2010، ص119).

قامت قوات الاحتلال بتصعيد إجراءاتها الاستعمارية منذ عام 2000 وحتى اليوم وشملت تلك الإجراءات المكان بكل عناصره، فقد دمرت البيئة الزراعية، وصادرت الأراضي، وهدمت المنازل، وقطعت أوصال المناطق ببناء الطرق، وشددت من حصارها حول القدس وفرضت قيود على حرية التنقل من خلال الحواجز الثابتة والمتحركة حول المدينة، وحددت من عملية البناء من خلال قيود وقوانين، وغيرها الكثير من الإجراءات لتهود المدينة وطمس المعالم العربية الفلسطينية فيها (أبو حلو، 2010، ص119).

### 4- جدار الفصل العنصري

أعلنت الحكومة الإسرائيلية قرارها الرسمي بإقامة جدار الضم على طول الخط الأخضر، حيث مرّ الجدار بأربع مراحل، ثلاث منها أطلق عليها A.B.C والرابعة سموها D، وذلك في حزيران عام

2002 وهو جدار فاصل يقطع أراضي الضفة الغربية قطعاً، ويعمل على التهام (58%) من مساحة الضفة الغربية (زناتي، 2010، ص103).

ولا يمكن فصل النشاط الاستيطاني عن جدار الفصل العنصري بما يتعلق بالقدس؛ لأنه يهدف إلى إلحاق المزيد من السيطرة على القدس العربية، وتسريع حركة المستوطنين، وتشجيعهم على السكن في المستوطنات ضمن منطقة القدس، وأخطر ما في الجدار هو المنطقة العازلة وغلاف القدس التي ستؤدي إلى ضم (20%) من مساحة الضفة الغربية إلى إسرائيل، واعتبار أكثر من ربع مليون من السكان الفلسطينيين غرباء، ويمنعون من التنقل بين قراهم ومدنهم إلا بعد الحصول على تصاريح دخول مسبق. يشمل الجدار في القدس مقطعين من شمال القدس وجنوبها، ويمتد المقطع الشمالي بطول (10) كيلو مترات من جنوب بلدة بيتونيا غرباً وحتى مخيم قلنديا شرقاً، المقطع الجنوبي يمتد من مدخل بيت لحم غرباً وحتى بلدة بيت ساحور شرقي جبل أبو غنيم شرقاً (حماد، 2009، ص102).

ويضم الجدار حول القدس ثلاث كتل استيطانية، تشكل ما يسمى حدود (القدس الكبرى)، بحيث يعمل الجدار على تقطيع أوصال التجمعات العربية حول القدس، والتي تشكل (27) قرية يسكنها نحو (100) ألف فلسطيني، ويحولها إلى خمس غيتوهات محاطة بالجدران والطرق الالتفافية والمستوطنات اليهودية. يقع اثنان في الجهة الشمالية للقدس وتضم، قرى الجيب وبيرنبالا وقلنديا وبيت حنينا، والثالث في الجهة الشمالية الغربية، ويضم، قرى الطيرة وبيت دقو وبيت اكسا وبدو وبيت سوريك والقببية وقطنة وأم اللحم وبيت عنان وبيت لقيا وبيت سيرا وخرية المصباح. أما الغيتو الشرقي فيضم، عناتا

ومخيم شعفاط وضاحية السلام والزعيم. أما الغيتو الخامس يقع جنوبي شرقي القدس ويضم، العيزرية وأبوديس والسواحة الشرقية والشيخ سعد (دائرة شؤون القدس، 2010، ص29).

### تتلخص أهم آثار الجدار بما يلي:

- يبلغ طول الجدار حول القدس (225 كم) شمال القدس وجنوبها وبشكل غلافاً للقدس ويعزل القدس الشرقية عن الضفة.
- يعزل الجدار (250) ألف فلسطيني مقدسي عن الضفة.
- يضم الجدار (325 كم) إلى إسرائيل.
- يعزل الجدار (50) ألف فلسطيني يحملون الهوية المقدسية عن القدس.
- ضم معالي أدوميم وجفعات زئيف وجميع المستوطنات الواقعة اليوم خارج بلدية القدس إليها.
- إخراج قرى عربية من حدود البلدية مثل: كفر عقب، منطقة مطار القدس.
- خفض تعداد الفلسطينيين في المدينة من (35%-22%) فقط (أبو حلو، 2010، ص130).
- يتيح الجدار لحارس أملاك الغائبين أن يستولي على أملاك الفلسطينيين الذين يسكنون خارج الجدار، ونتيجة ذلك سُلِبَت أراضي الفلسطينيين وممتلكاتهم، التي انتقلت لحارس أملاك الغائبين (تفكجي، 2009، ص22).

### 5- تغيير الوضع الديموغرافي في المدينة

بدأ الصراع الديموغرافي في القدس بعد عام 1967، حيث فرض الإسرائيليون احتلالهم العسكري بالقوة على القطاع الشرقي من المدينة، ومارست قوات الاحتلال مخططات عديدة، فقامت بسياسة الترحيل الجماعي للسكان الفلسطينيين (الترانسفير) التي كانت أولى خطواتها التدمير الكامل لحارة المغاربة

وترحيل سكانها بعد هدم منازلهم في عام 1967 والاستيلاء على الأراضي التي كانت تقوم عليها واستبدالها بمباني لليهود، وتوسيع الحائط الغربي للبراق الشريف، وطرد (5500) مواطن من حارة اليهود، والسيطرة على نحو (110) دونمات داخل أسوار المدينة، وإقامة البؤر الاستيطانية الأولى (أبو حلو، 2010، ص104).

وعلى الرغم من هذا التوجه الإسرائيلي داخل البلدة القديمة، الذي يهدف لإيجاد أغلبية يهودية فيها، إلا أن هذا التوجه قد فشل، لأن نسبة المواطنين العرب في البلدة القديمة هي الغالبة، ولم تتعدى نسبة الوجود اليهودي (9%)، كما يقدرها خبراء الديموغرافيا الفلسطينيين. والجدير ذكره أن عدد المقدسيين في القدس القديمة قد انخفض من (50000) ألف قبل احتلال القدس عام 1967 ليصل إلى ما مجموعه (33000) ألف تقريباً بعد احتلال المدينة. إلا أن الفشل الإسرائيلي في إيجاد خلل ديموغرافي لصالح اليهود هناك كان واضح (مصاروة، 2004، ص73).

عملت إسرائيل على إيقاف النمو السكاني الفلسطيني في البلدة القديمة، من خلال تهجير السكان ومصادرة الأراضي وعمليات الهدم والمنع من الإقامة، وقامت بتقديم إغراءات ومعونات مادية للإسرائيليين من أجل تشجيعهم على الاستيطان بالمدينة، ودفع السكان الفلسطينيين وإجبارهم على الهجرة خارج البلدة القديمة. وقامت الحكومة الإسرائيلية بتنفيذ سلسلة من الإجراءات لجعل إقامة الفلسطينيين بالبلدة متردية، من خلال غياب الخدمات البلدية العامة، ومنع المقدسيين من ترميم منازلهم أو بناء منازل جديدة، وخلق أزمة سكنية (حماد، 2009، ص107).

وتبنّت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة سياسة خاصة فيما يتعلق بالتنظيم والبناء في المدينة المقدسة، أخضعت لاعتبارات سياسية، تحددها التوجهات السياسية الإسرائيلية العليا، القائمة على نهب أراضي المقدسيين، وتقييد النمو الديموغرافي الفلسطيني، ومكافحة البناء المقدسي في المدينة، وفق سياسة وقانون التوازن الديموغرافي الذي طبق عام 1973، لمراقبة التوازن السكاني في المدينة، بحيث لا يزيد عدد سكانها من الفلسطينيين عن (24%)، وعلى هذا الأساس طبقت سياسة منع البناء على (86%) من أراضي القدس المحتلة (دائرة شؤون القدس، 2010، ص48).

استطاعت إسرائيل تحقيق توازن ديموغرافي في المنطقة التي ضمتها لحدود بلدية القدس خلال فترة أقل من ثلاثين عاماً حيث قدر عدد الفلسطينيين في حدود بلدية القدس وفي الشطر الشرقي فقط نحو (170) ألف فلسطيني مقابل نحو (165) ألف يهودي، وانخفضت نسبة الأراضي التي يملكونها من (100%) عام 1967 إلى أقل من (10%) عام 2006 (أبو حلو، 2010، ص105).

ووفقاً للسياسة الإسرائيلية من المتوقع أن يصل عدد السكان الفلسطينيين داخل حدود بلدية القدس الإسرائيلية المصطنعة للقدس المحتلة عام 2020 إلى حوالي (376) ألف فلسطيني، بينما سيرتفع عدد الإسرائيليين في القدس الغربية والشرقية إلى (650) ألفاً، بما في ذلك نحو (200) ألف مستوطن، يقيمون في مستوطنات يهودية، أقيمت على أراضي فلسطينية صادرة في القدس الشرقية، وضمت لحدود بلدية القدس. أما المقدسيون خارج البلدة القديمة، والعالقون داخل الجدار العنصري، فتتراوح أعدادهم ما بين (240) ألفاً إلى (260) ألفاً (دائرة شؤون القدس، 2010، ص48).

## 6- تهجير المقدسيين وسحب حق الإقامة في القدس

عقب الضم الإسرائيلي للجزء الشرقي من مدينة القدس، أجرت الحكومة الإسرائيلية إحصاءً لعدد السكان عام 1967، ونتيجة لذلك الإحصاء حرمت آلاف المواطنين من أهالي المدينة الحصول على

الهوية بسبب تواجدهم خارجها، وطردت الفلسطينيين الذين يقطنون الحي اليهودي الذي بلغ عددهم حوالي (6500) نسمة. وأقدمت سلطات الاحتلال الإسرائيلي على سحب بطاقات الهوية لعدد كبير من المواطنين المقدسيين، وهذا أدى إلى حرمانهم من دخول مدينتهم وفقدان حقهم الشرعي بالإقامة في القدس، ونصّ القانون الإسرائيلي (11/أ) لعام 1974 أن "من يقيم خارج البلاد لمدة تتجاوز سبع سنوات بشكل متواصل، فإنه يفقد حقه في الإقامة الدائمة في القدس" (زناتي، 2010، ص32-33).

تشير الدراسات إلى أنه ما بين عام 1967 وعام 1993 على الأقل، هناك (50) ألف فلسطيني هاجروا أو هُجِّروا من القدس. وقد قامت إسرائيل بمصادرة بطاقة الهوية من أبناء القدس وهي من أنواع التطهير العرقي التي تتفرد بها إسرائيل. وفي عام 1996، تم سحب (689) بطاقة هوية وحرمان أصحابها من كامل حقوقهم وتم سحب حوالي (358) بطاقة في العام 1997. وقد رفضت بلدية القدس تسجيل حوالي (10000) مولود ضمن بطاقات الهوية التابعة لذويهم (اسحق وخليلية، 2012، ص54). وقد سحبت إسرائيل ما بين عامي 1967 و 2012 بطاقات الإقامة من (14,263) مقدسياً، منهم (116) شخصاً في عام 2012 (درزي، 2014، ص11). وسحبت بين عامي 2012 و 2013 بطاقات الإقامة من (241) مقدسي (درزي وإبراهيم، 2015، ص10).

وفي عام 2014 سحبت بطاقة الإقامة من (107) مقدسيين (مؤسسة القدس الدولية، 2016، ص18)، وسحبت عام 2016 بطاقة الإقامة من (4) أسرى مقدسيين لتنفيذهم عمليات ضد الاحتلال (مؤسسة القدس الدولية، 2016، ص86)، وسحبت أكثر من (17) بطاقة هوية عام 2017 (مؤسسة القدس الدولية، 2018، ص11).



إنّ التهجير البطيء للسكان المقدسيين من خلال تجريدهم من حق المواطنة، قد أصبح أكثر فاعلية منذ العام 1995 وحتى عام 2003/2000، عندما تبنت وزارة الداخلية الإسرائيلية قانوناً لم تعلن عنه للسكان ينص على سحب حق المواطنة من أي مقدسي انتقل للسكن خارج حدود بلدية القدس، وأي مواطن مقدسي لا يستطيع إثبات مكان إقامته في القدس سيفقد حق إقامته في القدس وكل من غادر المدينة للدراسة أو العمل أو ازدواج الجنسية. وتشير بيانات وزارة الإعلام الفلسطينية أن عدد المقدسيين الذين فقدوا حق المواطنة من عام 1976 وحتى عام 2004 بلغ نحو (8269) فرداً (أبو حلو، 2010، ص117).

أصدرت سلطات الاحتلال قانون المواطنة والدخول إلى إسرائيل عام 2003، أطلقت عليه اسم (قانون المواطنة والدخول إلى إسرائيل)، وصادقت عليه محكمة العدل العليا الإسرائيلية عام 2006 والذي يمنع فلسطيني عام 48 ممن تزوجوا من أبناء الضفة الغربية لم الشمل وإجبارهم على العيش منفردين كل في مكان إقامته قبل الزواج. وأصدر وزير الداخلية الإسرائيلي عام 2006 أمراً لتضييق الخناق على المقدسيين يقضي بسحب حق المواطنة من أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني المقدسيين إذا لم يقدموا استقالتهم من المجلس خلال شهر (أبو حلو، 2010، ص118).

مما سبق تعتبر سياسة تهجير الفلسطينيين وسحب حق الإقامة من مدينة القدس أحد الوسائل المعتمدة لدى سلطات الاحتلال الإسرائيلي؛ من أجل خلق واقع جديد يكون فيه اليهود النسبة الغالبة في مدينة القدس، وقد وضعت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة لدولة الاحتلال مخططات من أجل ذلك، واتبعت العديد من الممارسات من أجل تهويد مدينة القدس (حماد، 2009، ص108).

## 7- الاعتداء على المقدسات الإسلامية والمسيحية في مدينة القدس

قامت إسرائيل بالعديد من الإجراءات غير الأخلاقية ضد الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية بهدف تدميرها، وتشويه الطابع الحضاري لمدينة القدس، وإزالة الأماكن المقدسة والقضاء على ما تمثله هذه الأماكن من ارتباطات إسلامية ومسيحية بالمدينة المقدسة (أبو جابر، 1997، ص12).

### - الاعتداءات على المقدسات الإسلامية

كانت المقدسات الإسلامية وما زالت هدفاً رئيساً لتهويد مدينة القدس، فسعت السلطات الإسرائيلية لطمس معالمها، والسيطرة عليها، وركزت اعتداءاتها على المسجد الأقصى، والأماكن المحيطة به، لما يمثله من أهمية دينية وتاريخية وحضارية للمسلمين، ولأنه أكبر المعالم التي تعطي طابع إسلامي للمدينة (أبو جلاله، 2016، ص18).

وفي عام 2000 قام أرئيل شارون رئيس الوزراء في تلك الفترة، باقتحام المسجد الأقصى مدعوماً بقوات كبيرة من الشرطة وحرس الحدود والجيش، الأمر الذي أدى إلى اندلاع اشتباكات في باحات المسجد الأقصى، واندلاع الانتفاضة الثانية (انتفاضة الأقصى) (دائرة شؤون القدس، 2010، ص36).

فالانتهاكات الإسرائيلية بحق المسجد الأقصى تزداد يوماً بعد يوم، فالشرطة الإسرائيلية والجنود وأجهزة المخابرات لا يخلو يوم ولا ليلة من انتهاكهم لحرمة المسجد وجلوسهم وتصرفاتهم البذيئة على أبواب المسجد وساحاته، وإقدام المؤسسات الصهيونية على إدخال المستوطنين وغيرهم من باب المغاربة وحمايتهم من قبل أجهزة الشرطة والجيش في جولاتهم اليومية داخل المسجد الأقصى. وقامت السلطات الإسرائيلية بعزل المسجد الأقصى عن المباني المجاورة من خلال وضع أسلاك شائكة مكهربة وضع

عليها كاميرات مراقبة، وانتهاك حقوق المصلين والاعتداء عليهم قتلًا أو ضرباً أو اعتقالاً أو المنع من الدخول والتفتيش على الأبواب والتوقيف وحجز الهويات والمعاملة السيئة، والاعتداء على الأطفال والنساء، ومنع المرابطات من دخول المسجد الأقصى (بكيرات، 2008، ص72).

قامت إسرائيل بإصدار العديد من القوانين لتهويد الأماكن المقدسة فسنت قانون (حرية الوصول إلى الأماكن المقدسة) كي تسمح بدخول اليهود إلى ساحات المسجد الأقصى والصلاة فيه. ونتيجة للقوانين التي سنتها بدأت إسرائيل بأعمال الحفريات أسفل المقدسات الإسلامية وبالأخص أسفل المسجد الأقصى، وخالفت بذلك قوانينها التي تمنع المس بالأماكن المقدسة. تسعى إسرائيل إلى افتتاح كنيس يهودي أسفل المسجد الأقصى، وتنتشر الحفريات في العديد من المواقع في المنطقة التي تطلق عليها (الحوض المقدس) (الهندي، 2009، ص 46).

بدأت الحفريات تحت المسجد الأقصى وفتح الأنفاق منذ العام 1967، وهذه الحفريات تشكل خطراً حقيقياً يحيط بالمسجد الأقصى وأروقته وجدرانه، ويهدد خطرًا منازل المواطنين الموجودة في مناطق الحفريات، وتقوم سلطات الاحتلال بحفر الأنفاق وتمنع أعمال الترميم للمسجد الأقصى والمباني المجاورة له في البلدة القديمة، وهذا يؤدي إلى تصدع أساسات المباني وجدرانها، ويعرضها للسقوط والدمار (حسين، 2013، ص16).

قامت إسرائيل بالاعتداء على المدارس التاريخية والدينية مثل انتهاك حرمة المدرسة (النتكزية) وتحويلها إلى مقر لجيش الدفاع الإسرائيلي، وانتهاك حرمة المدرسة (العمرية والبكرية) وتحويل العمرية إلى مدرسة ابتدائية تابعة لبلدية القدس والبكرية إلى مدرسة للمعاقين، وتحويل مسجد (القلعة) إلى

متحف وتحويل مسجد (النبي داوود العثماني) إلى كنيس يهودي، والاعتداء على المقابر الإسلامية فقد تم تحويل مقبرة (مأمن الله) إلى منتزه وقامت ببناء فنادق على معظمها وتدمير العشرات من قبور الصالحين والمجاهدين فيها، وجرف الجزء الجنوبي من مقبرة (باب الرحمة) ومنع الدفن في هذا الجزء وتدمير مقبرة (المالحة وعين كارم) ومنع الدفن فيها. قامت سلطات الاحتلال الإسرائيلي في عام 2008 على هدم فندق الأوقاف الذي بني على يد أمين الحسيني عام 1930. وصادرت إسرائيل معظم الأراضي الوقفية على المسجد الأقصى وقبة الصخرة، والتي بلغت أكثر من (100000) دونم وأقامت عليها مستوطنات (بكيرات، 2008، ص73-75).

#### - الاعتداءات على المقدسات المسيحية

تتعرض المقدسات المسيحية في مدينة القدس إلى اعتداء إسرائيلي ممنهج، يركز على الاستفادة قدر الإمكان من أملاك الكنائس المسيحية في القدس، ففي عام 1995 قام المستوطنون بمحاولة إضرام النار داخل كنيسة الجثمانية للآتين، وفي عام 1998 دخل جندي إسرائيلي وأطلق النار على المصلين في الكنيسة الجثمانية، وقامت بلدية الاحتلال بهدم كنيسة المصعد عام 2000 بحجة البناء دون ترخيص (وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، 2012، ص4)

نتيجة تواطؤ رجال الدين في الكنيسة الأرثوذكسية والتي تعتبر بمثابة كنز للسلطات الإسرائيلية تم تسريب أراضي وعقارات إستراتيجية، وقد اتهم البطريرك اليوناني (أرينيوس الأول) بعقد صفقات مشبوهة بين الكنيسة ورجال أعمال يهود، حيث باعهم أراضي وعقارات تتبع لملكية الكنيسة. وفي عام 2010 تم الكشف عن قيام سلطات الاحتلال بحفريات تمتد من جبل الزيتون حتى كنيسة الجثمانية (أبو جلاله، 2016، ص40).

أغلب الكنائس والبطركيات في القدس بحاجة إلى ترميم وصيانة وتجديد لجدرانها وأسقفها، لكن سلطات الاحتلال ترفض ذلك، ورفضت بلدية القدس أي ترخيص لبناء كنائس داخل البلدة القديمة وشعفاط وبيت حنينا ومار إلياس، ووضعت إشارة منطقة خضراء على أراضي الوقف في جبل صهيون، وحوّلت بنايات الوقف في شارع الأنبياء إلى متحف ومركز للأدوات الصحية. وفي كل عام يتم حرمان عدد كبير من المسيحيين من الوصول إلى كنيسة القيامة لأداء شعائرهم الدينية، وتقوم الشرطة الإسرائيلية في أسبوع الآلام بوضع المتاريس على مداخل المدينة، وعلى الطرق المؤدية لكنيسة القيامة ومداخلها (أبو جلالة، 2016، ص41-42).

#### 8- سياسة هدم المنازل

إن سياسة هدم المنازل في مدينة القدس والتي تمارسها وزارة الداخلية الإسرائيلية بالتعاون مع بلدية القدس ضد المقدسيين، تهدف إلى منع أي توسع عمراني وديموغرافي للفلسطينيين في القدس (زناتي، 2010، ص94). نتيجة القوانين الصارمة التي تطبقها بلدية القدس فيما يختص بنظام الأبنية والمساكن، والتي تعتبر معظم الأماكن العربية مناطق يمنع البناء فيها، أُجبر السكان الفلسطينيون بناء مساكنهم دون إصدار تراخيص من البلدية، و (70%) من عمليات الهدم التي قامت بها من عام 1994 وحتى العام 2005 في القدس الشرقية كانت بحجة البناء في المناطق المفتوحة، رغم عدم وجود منع للبناء فيها حسب القوانين الإسرائيلية (اسحق وخليلية، 2012، ص43).

تستخدم سلطات الاحتلال أوامر قضائية لهدم المنازل الفلسطينية في القدس، وفق البند (204) و(205) من قانون التنظيم والبناء الإسرائيلي، حيث نص البند (204) على فرض عقوبة السجن، أو غرامة مالية على من يقوم بالبناء بدون ترخيص، أو يستعمل بناء مقام دون رخصة. أما البند (205) يخول المحكمة باستصدار أمر يلزم المتهم بهدم منزله بنفسه، أو اتخاذ أي أمر تراه المحكمة مناسب،

وإذا لم يلتزم المتهم بأوامر المحكمة تفرض عليه عقوبات إضافية مثل السجن والغرامة، بموجب البند (210) من قانون التنظيم والبناء. فقد هدمت إسرائيل نحو (2000) منزل بين العام 1967 والعام 2009، وشهد العام 2009، ارتفاع ملحوظ بهدم منازل الفلسطينيين في القدس، حيث هدم حوالي (103) وحدات سكنية مأهولة بالسكان، مما أدى إلى تشريد حوالي (569) فلسطيني (دائرة شؤون القدس، 2010، ص51-52).

وقد هدمت إسرائيل نحو (146) منزل بين العام 2010 والعام 2013، مما أدى لتشريد حوالي (703) فلسطيني (درزي، 2014، ص9). وبلغ عدد المنازل المهدامة عام 2014 حوالي (87) منزلاً مما أدى لتشريد حوالي (196) مقدسياً (درزي وإبراهيم، 2015، ص10). وفي عام 2016 هدم الاحتلال حوالي (190) منزل مما أدى لتشريد حوالي (1243) مقدسياً. وأصدر نحو (227) أمر هدم (مؤسسة القدس الدولية، 2016، ص61). وهدمت قوات الاحتلال نحو (77) منزل عام 2017 وشردت (241) مقدسياً (مؤسسة القدس الدولية، 2018، ص9).

## 9- تهويد الاقتصاد

نتيجة احتلال مدينة القدس وضمتها السياسي والإداري إلى إسرائيل أدى ذلك لوقوع اقتصادها في أزمة خانقة، فنتيجة المصادرة المستمرة التي قامت بها سلطات الاحتلال وتهويدها لعدد من المصانع والمؤسسات الفلسطينية أدى ذلك إلى زيادة عدد العاطلين عن العمل، وأدى إغلاق الفنادق الذي استمر لفترة طويلة إلى هبوط حاد في عدد نزلاء الفنادق العربية، ونتيجة سياسة إغلاق البنوك العربية أدى ذلك إلى دفع المواطنين العرب التعامل مع البنوك الإسرائيلية، واتبعت العديد من الإجراءات من أجل

ذلك، وقامت بتحويل رواتب الموظفين وأجور العمال العرب العاملين في القطاعات الاقتصادية الإسرائيلية للبنوك الإسرائيلية (المحاميد، 2010، ص197-198).

شددت سلطات الاحتلال الإسرائيلي من سيطرتها على الاقتصاد العربي بواسطة قانون التنظيمات الإدارية والقانونية لعام 1968، الذي جاء ليمس الثغرات السابقة ويضفي الصبغة القانونية على كل ما تقوم به إسرائيل لتهويد مدينة القدس ديموغرافياً واقتصادياً، حيث فرض القانون على عرب القدس بما يلي: "على كل عربي صاحب عمل أو مهنة إصدار رخصة إسرائيلية، على كل شركة عربية قائمة في القدس إعادة تسجيل نفسها في المحاكم الإسرائيلية، على كل طبيب أو مهندس أو مدقق عربي يمارس مهنته في القدس الحصول على رخصة من السلطات الإسرائيلية للسماح لمزاولة مهنته" (خطيب، 2001، ص93-94).

بعد السيطرة على الاقتصاد العربي واستيعابه وصهره داخل الاقتصاد الإسرائيلي، أخذت السلطات الإسرائيلية بالعمل على تصفية الاقتصاد العربي بشكل تدريجي عن طريق فرض الضرائب الباهظة والقيود المشددة على الاستيراد والتصدير، والضغط الاقتصادي والمالي على سكان القدس من أجل تشجيعهم على ترك المدينة وإخلائها للمشاريع الإسرائيلية الاستيطانية، وقامت بفرض العديد من الضرائب على المواطنين العرب مثل: ضريبة الدخل، ضريبة الدفاع، ضريبة الترفيه، ضريبة المساحة، ضريبة السكن، ضريبة المطار، ضريبة المشتريات، والعديد من الضرائب الأخرى (المحاميد، 2010، ص207-208).

تعتبر سياسة فرض ضريبة السكن (الأرنونا) من أخطر السياسات المتبعة اليوم من قبل بلدية القدس حيث يعاني فلسطينيو القدس من تردي في مستوى دخل الفرد، مقابل ارتفاع كبير في مستوى المعيشة.

ورغم أن الفلسطينيين يشكلون (53%) من سكان مدينة القدس، فإنهم يدفعون (33%) من إجمالي ضرائب بلدية القدس، إلا أن البلدية تنفق عليهم أقل من (5%) من ميزانيتها السنوية. وقد تجاوزت نسبة البطالة بين فلسطيني القدس عام 2007 (40%)، في حين أن نسبة الفقر تجاوزت (50%) لأسباب عدة أهمها تضيق الخناق على المدينة المقدسة وعزلها نتيجة للإجراءات الإسرائيلية وبالتالي تضيق الخناق على النشاطات التجارية والسياحية التي كانت الداعم الأساسي لاقتصاد المدينة (دائرة شؤون القدس، 2010، ص54-56).

## 10- تهويد التعليم

لقد تمثل تهويد التعليم في القدس بإلغاء مناهج التعليم العربية في المدارس الحكومية، وتطبيق منهاج التعليم الإسرائيلي، والاستيلاء على متحف الآثار الفلسطيني، وحظر تداول الآلاف من الكتب الثقافية والعلمية العربية الإسلامية، ومراقبة دور النشر والصحافة مراقبة صارمة. وتستبعد برامج التعليم الإسرائيلي كل ما ينتمي إلى الروح القومية العربية، والابتعاد عن الثقافة العربية من أجل صهرهم في الثقافة الإسرائيلية. فمنذ احتلال القدس، عملت قوات الاحتلال على إجراءات ومخططات تهويد بحق المؤسسات التعليمية العربية، وأخضعت تلك المؤسسات ومناهجها للإشراف الإداري الإسرائيلي (زناتي، 2010، ص98).

ومارست الإرهاب على رجال التعليم، وسجنت موظفي التربية والتعليم، وأبعدت العديد من المعلمين، ووضعت قيود مشددة على المؤسسات، وقامت سلطات الاحتلال بإغلاق مكتب التربية والتعليم لمحافظة القدس، وقامت بإلحاق جميع المدارس الحكومية التابعة لوزارة التربية الأردنية بجهاز المعارف



الإسرائيلية، وسنت قانون يسمح لها بالإشراف على هذه المدارس عام 1968 (زناتي، 2010، ص99).

وقامت بإهمال البنية التحتية لقطاع التعليم، لتظل غير قادرة على مواجهة زيادة أعداد الطلبة ومواعمة متطلبات تطوير عملية التعليم، ومنع وحرمان مئات الطلبة والمعلمين من حرية الحركة والوصول إلى مدارسهم. فالحواجز الإسرائيلية الثابتة والمتحركة حول مدينة القدس، قد أثرت بشكل سلبي على المجريات اليومية لعملية التعليم بسبب تأخير وصول المعلمين إلى مدارسهم، وتشويش العملية التعليمية، وتوقيف المعلمين والطلاب على الحواجز، وتعرضهم للتفتيش والانتظار والاهانة والضرب ومنعهم في كثير من الأحيان لدخول مدينة القدس (دائرة شؤون القدس، 2010، ص57-58).

## 11- الوضع الصحي في مدينة القدس

تركت الممارسات الإسرائيلية أثراً على الوضع الصحي في مدينة القدس، فهو يتأثر نتيجة لاستمرار سياسة الإغلاق وعزل المدينة المقدسة من جانب واستمرار الحاجة للطوارئ ومتطلباتها من جانب آخر وتأثيرها على تنمية القطاع الصحي في مدينة القدس. وقد جاء القانون الصحي الإسرائيلي الذي بدأ العمل به عام 1995، ليلغي جميع القيود التي كانت تضعها صناديق المرضى كشرط لتوفير التأمين الصحي، وعليه أصبح التأمين إجبارياً ومرتبباً بالتأمين الوطني، بحيث شمل جميع طبقات المجتمع، وقد طبق هذا القانون في شرقي القدس كونها تتبع قانونياً للسيادة الإسرائيلية، فشمّل هوية القدس أو الحاملين لهوية إسرائيلية من سكانها، وأصبحت كل مؤسسة أو شركة تقتطع من رواتبها لتغطية التأمين الصحي (مؤسسة القدس الدولية، 2013، ص41).

تؤدي القيود المفروضة على حرية التنقل إلى منع الطواقم الطبية من الوصول إلى العمل مما يشكل تهديداً للمرضى والمستشفيات، حيث يوجد ما مجموعه (1,168) موظف يعمل في المستشفيات الفلسطينية في القدس الشرقية وما يقارب (70%) منهم من سكان الضفة الغربية (مؤسسة القدس الدولية، 2013، ص43).

سعت السياسات الإسرائيلية إلى تعقيد إمكانيات الوصول إلى المستشفيات في القدس الشرقية، فقد حددت سلطات الاحتلال نقاط تفتيش معينة لدخول العاملين في القطاع الصحي في القدس وهذا يعرضهم لتفتيش أمني دقيق، ويتسبب في تأخيرهم بشكل يومي عن العمل، وقامت سلطات الاحتلال بالعديد من السياسات التي أثرت على المؤسسات الصحية الفلسطينية، ومنها: الاستيلاء على بناية المستشفى الحكومي في حي الشيخ جراح في القدس والتي تم تحويلها إلى مقر وزارة الشرطة الإسرائيلية، وإغلاق بنك الدم في القدس، وإغلاق المختبر وسط القدس ومركز مكافحة السل، كما وأغلقت مستشفى دار العجزة الحكومي في البلدة القديمة، وتكرر الهجوم على المستشفيات بذريعة أسباب أمنية، دون مبررات لأفعالها (دائرة شؤون القدس، 2010، ص60).

وأعاقت التنمية والتوسع في البنية التحتية لمستشفيات القدس العربية، وفرضت ضرائب باهظة ومبالغ كبيرة على مستشفيات القدس العربية، وفرضت الحصول على رخصة عمل صادرة عن وزارة الصحة الإسرائيلية على الممرضات والأطباء من أجل العمل في مستشفيات القدس العربية. فالحكومة الإسرائيلية قد جعلت السياسات والخطط في القدس لصالحها من أجل تضيق الخناق على الفلسطينيين اجتماعياً واقتصادياً وصحياً وتعليمياً حتى تجبرهم على مغادرة المدينة؛ لخدمة أهدافها ومشاريعها الاستعمارية الصهيونية (دائرة شؤون القدس، 2010، ص61).

يمكن استنتاج وبناءً على المعطيات السابقة أن إسرائيل قد قامت بالعديد من الممارسات والإجراءات التهودية لتهويد مدينة القدس، ووضعت كافة الإمكانيات المادية للعمل على تغيير معالم المدينة جغرافياً وتاريخياً وديموغرافياً وثقافياً مستخدمة كافة الأساليب والسياسات والإجراءات لتنفيذ مخططاتها هذه، كما عملت على مصادرة الأراضي وبناء المستوطنات وعرقلة منح المواطنين رخص بناء، وهدم منازلهم أو الاستيلاء عليها، وتطوير المدينة بجدار الفصل العنصري والحواجز العسكرية، وسحب هويات المواطنين، وتشنيت العائلات، وحفر الأنفاق أسفل المدينة، وفي محيط المسجد الأقصى في البلدة القديمة وسلوان، والاعتداء على المقدسات الإسلامية والمسيحية، واستهداف قطاع التعليم والقطاع الصحي وفرض الضرائب، وتغيير أسماء الطرق والشوارع والأحياء العربية وتهويدها، والعديد من الانتهاكات بحق الأرض والسكان. لقد قامت الإستراتيجية الإسرائيلية لتهويد القدس على ثلاث ركائز، هي طرد المقدسيين، وإحلال المستوطنين، وتغيير هوية المكان.

كما ويمكن استنتاج بأن الممارسات والإجراءات التهودية لمدينة القدس قد زادت بشكل كبير وملحوظ بين العام 1996 والعام 2017 بسبب تعاضم قوة اليمين المتشدد في المجتمع الإسرائيلي، وسيطرت الصهيونية القومية المتطرفة على أغلب أحزاب اليمين القومي والديني ووصول تلك الأحزاب للحكم وللكنيست وذلك يظهر بشكل كبير في الانتهاكات والممارسات للمدينة المقدسة.

فالاحتلال يعمل على إنشاء مدينة يهودية أسفل البلدة القديمة وفي محيطها، تحت عنوان مشروع (الحوض المقدس)، ومحاولة إنشاء مدينة (الملك داود). ويقوم الاحتلال بربط الحفريات المختلفة، والتي تتضمن قاعات وأنفاق؛ لتصبح أماكن تستقطب الزوار، وتستخدم لأغراض دينية وسياحية واجتماعية للترويج لتاريخ يهودي ليس له أساس من الصحة.

تقد بلغ عدد الحفريات أسفل المسجد الأقصى حتى عام 2017 حوالي (63) حفرية، وعمل الاحتلال على تزوير الحقائق والتاريخ عبر إعطاء الشوارع والمعالم المقدسية أسماء عبرية لا تمت لمدينة القدس بصلة (إبراهيم، 2017، ص5-6).

يقيم الاحتلال عشرات الكُنس على أسوار المسجد الأقصى، ويسعى الاحتلال أن يكون المشرف على المسجد الأقصى ويثبت وجوده فيه من خلال الاقتحامات شبه اليومية له، وتخصيصه أوقات محددة لليهود لاقتحامه، وقد بلغ عدد المستوطنين الذين اقتحموا الأقصى من عام 2009 لعام 2016 حوالي (69153) مقتحماً. وقد شهد عام 2017 أعلى عدد لمقتحمي المسجد الأقصى منذ احتلال القدس عام 1967، حيث بلغ عدد المستوطنين الذين اقتحموا المسجد الأقصى حوالي (25630) مقتحماً (مؤسسة القدس الدولية، 2018، ص6).

كما يضيّق الاحتلال على الفلسطينيين في القدس، عبر منعهم من البناء في أحيائهم، وعدم إعطائهم الرخص اللازمة، فلا يوافق إلا على (2%) من الرخص المقدمة في كامل القدس. وقد ارتفع هدم الاحتلال لمباني الفلسطينيين في السنوات من عام 2000 وعام 2017، وفي تقديرات لبلدية الاحتلال في القدس فإن عدد المباني المهدة بالهدم حوالي (20000) مبنى، بحجة عدم الترخيص، ويسمح الاحتلال للجمعيات الاستيطانية بالاستيلاء على منازل المقدسيين في القدس وتقدم لهم الحماية والدعم الكامل، وتستهدف هذه الجمعيات المناطق القريبة من الأقصى خصوصاً منطقة سلوان جنوب المسجد الأقصى. وقد ارتفعت نسبة سحب بطاقات الهوية والإقامة الدائمة الخاصة بالفلسطينيين في مدينة القدس بالسنوات من عام 1996 حتى عام 2017 بشكل كبير وملحوظ (مؤسسة القدس الدولية، 2017، ص6).

واستهدف الاحتلال قطاع التعليم، وأدخل المناهج الإسرائيلية المحرفة التي تزوج للرواية التاريخية السياسية من منظور إسرائيلي، حيث عانت المدارس الفلسطينية في القدس من نقص في عدد الغرف الصفية، ويعاني قطاع التعليم من التسرب المدرسي بسبب الظروف الاقتصادية، وتصل نسبة التسرب المدرسي إلى حوالي (13%) بين الطلاب المقدسيين. كما يعاني قطاع الصحة في شح التمويل وتراكم الديون، ويضيق الاحتلال على المؤسسات الصحية القائمة، ويفرض على المقدسيين التسجيل بالتأمين الصحي الإسرائيلي، مما يسمح له بفرض قيود جديدة عليهم. ويحاصر الاحتلال المقدسيين ومصادر رزقهم، ويفرض عليهم الضرائب الباهظة لإجبارهم على إغلاق محلاتهم ومؤسساتهم لإفراغ المدينة المقدسة، وقد بلغت نسبة العائلات المقدسية التي تعيش تحت مستوى خط الفقر (76%) في القدس. ويشكل الاستيطان بند ثابت في سياسات الحكومات الإسرائيلية، لرفع عدد المستوطنين في القدس مقابل خفض عدد الفلسطينيين، فقد استطاع الاحتلال رفع عدد المستوطنين اليهود في الأحياء الفلسطينية، بنسبة (40%) خلال عام 2009 وعام 2017، وارتفع عدد المستوطنين في الفترة نفسها إلى حوالي (70%) (مؤسسة القدس الدولية، 2017، ص7-8).

## 4.9 الخلاصة

يتضح مما سبق أن سلطات الاحتلال الإسرائيلي بذلت وما زالت تبذل جهوداً جبارة في محاولتها لتغيير الواقع في المدينة المقدسة، ومحاولة إيجاد واقع جديد يتلاءم مع التطلعات الإسرائيلية الاستيطانية في المدينة المقدسة ومحيطها العربي. وقد نجحت سلطات الاحتلال بالفعل في خلق واقع سياسي ديموغرافي جديد في المدينة المقدسة، فالديموغرافية الإسرائيلية كانت على حساب الديموغرافية الفلسطينية من خلال مصادرة الأراضي وبناء المستعمرات، وسياسة هدم البيوت، ورفض منح رخص البناء. وقد أدت هذه الانتهاكات الإسرائيلية بحق الأرض والشعب الفلسطيني في المدينة إلى خلق خلل ديموغرافي لاستخدامه كوسيلة للضغط في أي مفاوضات مع الطرف الفلسطيني لانجاز اتفاقات تخدم المصالح الاستيطانية الإسرائيلية.

لقد هدف اليمين الإسرائيلي من عملية التهويد المبرمجة في القدس؛ إلى تشكيل أغلبية سكانية في القدس؛ لإعطاء الطابع اليهودي للمدينة لمنع أي تباحث في مصير ومستقبل المدينة في أي مفاوضات قادمة، وخلق واقع يصعب معه تجاهل الوجود الإسرائيلي فيها، وعزل القدس الشرقية عن المراكز العمرانية في الضفة الغربية من خلال تطويق المدينة بالأطواق الاستيطانية، وإقامة المستعمرات حول المدينة، لإجبار السكان العرب على ترك المدينة، وطمس الثقافة الوطنية الفلسطينية وتهويد التعليم والاقتصاد.

ومن الجدير ذكره مما سبق بأن أهداف اليمين الإسرائيلي ووسائله المستخدمة لتحقيق أهدافه وخطته التهويدية تجاه مدينة القدس لها أهمية خاصة وكبيرة، فالقدس تحظى بمكانة كبيرة في الفكر الصهيوني الذي يعمل خلاله على ترسيخ مكانة القدس عند الإسرائيليين؛ لأن القدس قضية متفق عليها عند كل

الأحزاب الإسرائيلية سواء كانت أحزاب يمينية أو أحزاب دينية أو أحزاب يسارية، فالأحزاب الدينية توظف الجانب الديني في المزاعم التوراتية كهيكل سليمان وحائط المبكى، وهذه المزاعم ساعدت في تهويد المدينة، وزيادة الأغلبية اليهودية فيها، أما القدس في الخطاب اليساري فهي تشكل الطابع التاريخي الوطني، كتراث يهودي وعرقي.

من هنا يمكننا القول أن المؤسسات الحكومية وغير الحكومية ساعدت اليمين الإسرائيلي في عمليات التهويد والاستيطان داخل المدينة، وشكّلت الأساس لذلك بمساعدة الجمعيات والمنظمات الاستيطانية التي تسعى لتهويدها بشكل واضح وملموس ، ومن الجدير ذكره أن هذه المؤسسات تزداد قوتها ونفوذها في ظل انزياح إسرائيل نحو اليمين مما يؤثر على عمليات التهويد بشتى الوسائل في المدينة. لذلك نجد سياسة اليمين الإسرائيلي التهويدية داخل المدينة المقدسة من خلال الممارسات والإجراءات ما هي إلا محاولات لفرض واقع جديد يصعب معه حل قضية القدس في أي تسوية سياسية.

## الفصل الخامس

### تلخيص واستنتاجات الدراسة

#### 5.1 تلخيص الدراسة

تناولت هذه الدراسة القدس في الفكر الصهيوني اليميني المتدين وسياسات السيطرة والتهويد للمدينة في الفترة ما بين (1996-2017)، وهي الفترة التي شهدت إنزياًحاً إسرائيلياً واضحاً نحو اليمين واليمين المتشدد دينياً وسياسياً. فمنذ عام 1996، العام الذي فاز فيه بنيامين نتنياهو برئاسة الحكومة في الانتخابات، وفشل مفاوضات كامب ديفيد الثانية عام 2000، وزيارة رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق آرئيل شارون للمسجد الأقصى في العام نفسه، والتي سببت في اندلاع انتفاضة الأقصى وبالتالي تعثر عملية التسوية والمفاوضات بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، وصولاً لعام 2017 وليومنا هذا ما زال اليمين الصهيوني المتدين بزعمامة بنيامين نتنياهو مسيطراً على الحكم في إسرائيل.



عالجت الدراسة موضوعاً غاية في الأهمية والخطورة؛ لما له من تداعيات على قضية القدس، مكانتها ومستقبلها ومستقبل الفلسطينيين فيها، حيث تسعى الممارسات والإجراءات التهودية للمدينة في هذه الفترة لطمس معالمها العربية الفلسطينية، والإسلامية، إجتماعياً وثقافياً ودينياً وديموغرافياً وسياسياً، وإقتصادياً، وكذلك الى فرض واقع سياسي جديد فيها لا مكان فيه للفلسطينيين.

لقد ظهرت مشكلة الدراسة معي عند قيامي بمراجعة الأدبيات، حيث تبين لدي أنه ومنذ العام 1996 ولغاية العام 2017 شهدت الساحة الإسرائيلية سيطرة للأحزاب الصهيونية اليمينية على الحكومات الإسرائيلية، كما شهدت تحولاً شعبياً تدريجياً نحو اليمين واليمين المتطرف مما أدى إلى توسع وازدياد الإجراءات والممارسات التهودية تجاه القضية الفلسطينية بشكل عام وتجاه مدينة القدس بشكل خاص، والذي بدوره يشكّل خطراً على إيجاد حل للتسوية السياسية مع الفلسطينيين. وعليه سعى هذا البحث إلى بيان أثر ودور الفكر الصهيوني اليميني المتدين على هذه الإجراءات والممارسات التهودية التي تقوم بها الحكومات الإسرائيلية المتتالية تجاه مدينة القدس منذ العام 1996 وحتى عام 2017.

برزت أهمية الدراسة في بيان وفهم أثر ودور الفكر الصهيوني اليميني المتدين على السياسات الرسمية للحكومات الإسرائيلية اليمينية تجاه مدينة القدس، وما يشكله ذلك من تهديد على الطابع والوجود الفلسطيني في مدينة القدس وكذلك على مستقبل المدينة في مشاريع الحلول المستقبلية.

حيث لم تكتف هذه الدراسة بقراءة واستعراض الممارسات التهودية لمدينة القدس في العقود الأخيرة برعاية الحكومات اليمينية المتطرفة، بل حاولت أن تقدم قراءة لجذور هذا اليمين الصهيوني المتدين، جذوره الفكرية السياسية والدينية، بما في ذلك مكانة القدس في هذا الفكر وكيفية تقاطع الفكر الديني

العقائدي بالسياسات والممارسات الاستعمارية الاستيطانية والتهويدية في المدينة، الرسمية الحكومية منها وغير الرسمية التي ترعاها وتقودها مؤسسات صهيونية ومجموعات من المستوطنين المتطرفين.

وعليه، فقد سعت هذه الدراسة إلى تحليل وفهم سياسات اليمين الجديد من خلال معرفة الأسس الأيديولوجية والفكرية للصهيونية الدينية وأحزاب اليمين الصهيوني والديني في إسرائيل، وإبراز أهمية مدينة القدس في الفكر الصهيوني اليميني المتدين، ودراسة رؤية ومواقف اليمين الجديد تجاه القضية الفلسطينية بشكل عام وتجاه مدينة القدس بشكل خاص. كما وهدفت الدراسة إلى إظهار الممارسات والإجراءات التهويدية التي اتبعتها الحكومات الإسرائيلية تجاه مدينة القدس منذ العام 1996 وحتى عام 2017.

تطرح الدراسة السؤال المركزي الآتي: ما هو دور وأثر الفكر الصهيوني اليميني المتدين على الإجراءات والممارسات التهويدية التي تقوم بها الحكومات الإسرائيلية المتتالية تجاه مدينة القدس منذ العام 1996 وحتى عام 2017؟ أما الأسئلة الفرعية فكانت على النحو الآتي: ما هي الأسس الأيديولوجية، سياسياً وتوراتياً، للصهيونية الدينية؟ أي أهمية دينية وسياسية تحمل مدينة القدس في الفكر الصهيوني اليميني المتدين؟ كيف نفهم الإجراءات والسياسات الإسرائيلية اليمينية تجاه مدينة القدس، وتقاطعها مع طبيعة المشروع الصهيوني في فلسطين كمشروع استعماري استيطاني؟

إنطلقت هذه الدراسة من الفرضية المركزية التي تزعم بأن السياسات والإجراءات الاستيطانية التهويدية في مدينة القدس في ظل حكم اليمين الصهيوني المتدين من العام 1996 إلى عام 2017 هي جزء من عقيدة هذا اليمين المتطرف الدينية والسياسية، وتعتبر عن ماهية وجوهر مشروع الحركة الصهيونية

كمشروع استعماري استيطاني في فلسطين، تظهر تجلياته التهودية الإحلالية بشكلها الواضح في مدينة القدس لما تحمله هذه المدينة من أهمية دينية وسياسية في الفكر الصهيوني عموماً والفكر الصهيوني اليميني المتدين خصوصاً.

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في دراسة فرضيتها الأساسية وفي سعيها للإجابة عن الأسئلة التي تطرحها. واعتمد أسلوب البحث وجمع المعلومات على المصادر الأولية والثانوية المتوفرة حول موضوع الدراسة من كتب ومقالات علمية ودراسات منشورة ووثائق باللغتين العربية والانجليزية. تم ذلك كله أيضاً من خلال التأطير النظري للصهيونية كحركة إستيطانية إستعمارية تمت قراءتها نظرياً بالعودة إلى نظريات الاستيطان الاستعماري.

يقودنا هذا التأطير النظري إلى أن الصهيونية ومشروعها القومي في فلسطين التاريخية هي مشروع استيطاني استعماري يسعى ليس فقط إلى استعمار فلسطين واحتلالها بل لإحلال شعب مكان شعب آخر من خلال السيطرة على الأرض وسلبها من أصحابها وطرده السكان الأصليين والاستيطان وتهويد المكان والسيطرة على المصادر الطبيعية وعلى كل مناحي الحياة في فلسطين.

فالاستعمار الاستيطاني في فلسطين ارتبط بالصهيونية ولم ينفصل يوماً عنها وكانت الأساس لظهوره ووجوده في فلسطين. فالصهيونية تعد أعلى مراحل الاستعمار، وهي من أوجدت وطناً قومياً لليهود في فلسطين لتحقيق أطماعها من خلال مزاعم وخرافات بنيت على نصوص من التوراة والتلمود.

لقد قامت الحركة الصهيونية بالاستيلاء على الأراضي العربية بمساعدة الانتداب البريطاني في فلسطين، وأسست المستعمرات، واستولت على مساحات كبيرة من الأراضي، وقامت بالعديد من المذابح والمجازر بحق الفلسطينيين بهدف تشتيتهم وتشريدهم خارج بلادهم، وسلبت أراضيهم وأبدلت السكان الاصليين بالمستوطنين، وسنت العديد من القوانين لخدمة أهدافها العنصرية والصهيونية.

إنّ الاستعمار الاستيطاني الصهيوني في فلسطين تميز عن بقية نظم الاستعمار الاستيطاني في العالم كونه مشروعاً احلاليّاً وإجلائيّاً قائماً على أساس عنصري استعماري، وهو إحلال يهود العالم مكان السكان الأصليين وهم الفلسطينيين. إنّ جميع المستعمرات الصهيونية التي أقيمت منذ الانتداب حتى اليوم ما هي إلا أماكن وجدت لتبقى وبداخلها جماعات يهودية هدفها إبادة الشعب الفلسطيني ومصادرة أراضيه وتدمير تاريخه وماضيه وإجلائه خارج فلسطين. وهذه ممارسات مستمرة منذ عقود طويلة الى يومنا هذا حيث ان التمييز العنصري ما زال قائماً، والمجازر بحق الشعب الفلسطيني باقية، ومصادرة الأراضي والاستيطان في تزايد مستمر، وكذلك سياسات التهجير والتضييق تجاه سكان المدينة.

لقد استغلت الصهيونية الدينية مقولتين أساسيتين يؤمن بهما أغلب اليهود وجعلتهما دعامة فكرية لها وهما: الشعب المختار، وأرض الميعاد. فالصهيونية الدينية انبثقت عن الصهيونية السياسية كحركة مستقلة، ووفرت الصهيونية الدينية الشرعية لمطالب الحركة الصهيونية المتمثلة في جلب اليهود إلى فلسطين لإنشاء دولة لهم، كما أضفت عليها طابعاً دينياً ذي صبغةٍ توراتيةٍ وثوب تلمودي قلّ أن تتمتع به أية حركة سياسية. إنّ المسألة الدينية في الفكر اليميني الصهيوني مهما تغيرت الظروف ستبقى عناصرها الاساسية ثابتة لا تتغير ولا خلاف عليها في الاجماع الصهيوني والاسرائيلي وهي ان صهيون أي أرض إسرائيل هي أرض الميعاد، وبنو إسرائيل هم شعب الله المختار، والتوراة تمثل القاعدة الفكرية الاساسية للسلوك اليهودي، وبأن الديانة اليهودية تُوفر قدراً من التلازم والتلاحم بين هذه العناصر الأربعة ولا معنى لأي من هذه العناصر مستقلاً عن الآخر، فهي تقرض علاقة بين الوطن اليهودي والشعب اليهودي، وبين هذا الشعب والتعاليم الواردة في التوراة.

من جهة ثانية، وتاريخياً، كان للبيئة التي نشأت فيها الحركة الصهيونية في أوروبا دور مهم ومميز في التأثير على أفكار رواد الفكر اليميني الصهيوني أمثال ماكس نورداو وفلايديمير جابوتسكي الذين

تبينوا الفكر اليميني القومي المتطرف الذي كان سائداً في أوروبا، حيث عارض هؤلاء سياسة الحركة الصهيونية الرسمية والتيار العمالي المركزي في الحركة آنذاك. إلا أن هذه الخلافات كانت تكتيكية وليست جوهرية ولم تؤثر على الإجماع الدائم حول الأساليب المستخدمة لإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين، وهذا يبين أن الأحزاب السياسية الإسرائيلية قد سلمت بأفكار جابوتنسكي وإستراتيجيته رغم الخلافات الإيديولوجية والسياسية القديمة والحالية.

ينقسم اليمين في إسرائيل اليوم إلى يمين قومي ويمين ديني، وهناك ما يعرف حديثاً بمفهوم اليمين الجديد في أدبيات الدراسات الإسرائيلية، الذي من سماته الأساسية أنه ذو صلة وثيقة بالاستيطان والمستوطنين والمستوطنات والتجمعات اليهودية في الأراضي المحتلة، وبعض منه أصبح جزءاً من المؤسسة السياسية، بانتخاب أعضاء منه في البرلمان الإسرائيلي (الكنيست)، اندماج أفراد آخرين في المؤسسة العسكرية ووسائل الإعلام الرسمية وجهازي الشرطة والقضاء وغيرها.

تتناقش الدراسة أيضاً التغيرات البنيوية التي طرأت على المجتمع الإسرائيلي خلال العقدين الأخيرين وتحدد العوامل التي أدت إلى هذه التحولات المتمثلة في انزياح المجتمع الإسرائيلي نحو اليمين.

تطرح الدراسة في هذا السياق مجموعتين من العوامل مقسمة إلى عوامل داخلية وخارجية، حيث تشمل العوامل الداخلية المتغيرات المتعلقة بالساحة الداخلية الإسرائيلية والتي ساهمت في دفع المجتمع الإسرائيلي نحو اليمين واليمين المتطرف ويأتي في أهمها العامل الأمني، العامل الاقتصادي، الاجتماعي، الديموغرافي، والعامل الديني الذي ساهم في زيادة قوة ومكانة اليمين الإسرائيلي. أما العوامل الخارجية التي تعد من أهم الأسباب التي ساهمت بشكل كبير في دفع المجتمع الإسرائيلي نحو اليمين والتشدد، فنجد بينها اندلاع انتفاضة الأقصى، وتعرملة التسوية، ورواج نظرية انعدام الشريك، والحروب التي شنتها إسرائيل ضد الفلسطينيين في قطاع غزة وضد لبنان، والموقف الأمريكي الداعم

لإسرائيل، وأخيراً التلويح المستمر للحكومات الإسرائيلية ورئيسها الحالي بنيامين نتنياهو بالتهديد النووي الإيراني.

كانت قضية القدس ولا تزال محط الأنظار ومحور الاهتمام، فهي الجزء الذي لا يتجزأ من القضية الفلسطينية، وقد حظيت مدينة القدس دون مدن فلسطين باهتمام بالغ من قبل الحركة الصهيونية، وقد مثلت محل الاهتمام الأساسي والأخطر في خارطة الاستيطان الإسرائيلية، حيث لا تُفوت إسرائيل أي فرصة إلا وتعلن القدس عاصمتها الأبدية الموحدة.

لقد شهدت مدينة القدس تغييرات جغرافية وديمغرافية متسارعة قامت بها سلطات الاحتلال الإسرائيلي منذ عام 1967 وحتى عام 2017، حيث قامت بتنفيذ خططها وإجراءاتها التهودية، المبنية على استراتيجياتها وسياساتها الممنهجة والمدروسة، لفرض سياسة التهويد من خلال طمس معالم الوجود العربي الفلسطيني للمدينة، والعمل على تغيير التركيبة الديموغرافية للوصول إلى سياسة التفوق العرقي اليهودي على أراضي فلسطين عامة والقدس خاصة. فقد شهدت مدينة القدس منذ العام 1996، وحتى العام 2017 إجراءات وممارسات تهويدية لم تشهدها المدينة خلال فترة الاحتلال السابقة للمدينة.

أن سلطات الاحتلال الإسرائيلي بذلت وما زالت تبذل جهوداً جبارة في محاولتها لتغيير الواقع في المدينة المقدسة، ومحاولة إيجاد واقع جديد يتلاءم مع التطلعات الإسرائيلية الاستيطانية في المدينة المقدسة ومحيطها العربي. وقد نجحت سلطات الاحتلال بالفعل في خلق واقع سياسي ديموغرافي جديد في المدينة المقدسة، فالديموغرافية الإسرائيلية كانت على حساب الديموغرافية الفلسطينية من خلال مصادرة الأراضي وبناء المستعمرات، وسياسة هدم البيوت، ورفض منح رخص البناء للفلسطينيين فيها. وقد أدت هذه الانتهاكات الإسرائيلية بحق الأرض والشعب الفلسطيني في المدينة إلى خلق خلل

ديموغرافي لاستخدامه كوسيلة للضغط في أي مفاوضات مع الطرف الفلسطيني لانجاز اتفاقات تخدم المصالح الاستيطانية الإسرائيلية.

لقد سعى اليمين الإسرائيلي من خلال عملية التهويد المبرمجة في القدس إلى تشكيل أغلبية سكانية في المدينة، لإعطاء الطابع اليهودي للمدينة لمنع أي تباحث في مصير ومستقبل المدينة في أي مفاوضات قادمة، وخلق واقع يصعب معه تجاهل الوجود الإسرائيلي فيها، كما تم العمل على عزل القدس الشرقية عن المراكز العمرانية في الضفة الغربية من خلال تطويق المدينة بالأطواق الاستيطانية، وإقامة المستعمرات حولها لإجبار السكان العرب على ترك المدينة وطمس الثقافة الوطنية الفلسطينية وتهويد التعليم والاقتصاد.

ومن الجدير ذكره بأن أيديولوجية اليمين الإسرائيلي ووسائله المستخدمة لتحقيق أهدافه وخطته التهويدية تجاه مدينة القدس لها أهمية خاصة وكبيرة، حيث تحظى المدينة بمكانة كبيرة في الفكر الصهيوني الذي يواصل ترسيخ مكانة القدس عند الإسرائيليين، وضمان بقائها قضية متفق عليها عند كل الأحزاب الإسرائيلية سواء كانت أحزاب يمينية أو أحزاب دينية أو أحزاب يسارية. فالأحزاب الدينية توظف الجانب الديني المستوحاة من النصوص التوراتية كهيكل سليمان وحائط المبكى، ويساهم هذا التوظيف في تهويد المدينة وزيادة الأغلبية اليهودية فيها، أما القدس في الخطاب اليساري فهي تشكل الطابع التاريخي الوطني، كتراث يهودي وعربي.

من هنا يمكننا القول أن المؤسسات الحكومية وغير الحكومية الصهيونية ساهمت من خلال اليمين الإسرائيلي ومعه في عمليات التهويد والاستيطان داخل المدينة، وشكّلت الأساس لذلك بمساعدة الجمعيات والمنظمات الاستيطانية التي تسعى لتهويدها بشكل واضح ولموسم، مؤسسات تزداد قوة ونفوذاً في ظل انزياح إسرائيل نحو اليمين مما يؤثر على عمليات التهويد بشتى الوسائل في المدينة.

## 5.2 نتائج الدراسة

- يمكن تلخيص أهم ما خلصت له بالدراسة بالنقاط التالية:

1. يختلف تصنيف الأحزاب الإسرائيلية إلى يمين ويسار عن التصنيفات التقليدية المعروفة في بلدان العالم، وفي الغالب يستخدم تعبير يمين ويسار في إسرائيل لوصف المواقف المتعلقة بعملية التسوية مع الفلسطينيين، فيستند تعريف اليمين في إسرائيل إلى الموقف من قضية الأرض والشعب الفلسطيني.

2. ظهور اليمين الجديد في إسرائيل بقيادة بنيامين نتنياهو الذي يعمل بذراعين، ذراع صلبة عنيفة هي الاستيطان مزودة بالسلاح ، وذراع محترمة ناعمة تقوم بالعمل في الكنيسة.

3. ازدياد قوة اليمين الإسرائيلي وشعبويته في السنوات الأخيرة له تأثير على مؤسسات دولة القانون و بروز الديمقراطية الشكلية.

4. أدى اندلاع انتفاضة الأقصى عام 2000 وانعكاساتها الأمنية والاقتصادية على الساحة الإسرائيلية والعديد من العوامل الداخلية والخارجية إلى انزياح البنى الإجتماعية والثقافية والسياسية في إسرائيل نحو اليمين واليمين المتشدد.

5. شهدت فترة الدراسة تعثر عملية التسوية وازدياد عمليات الاستيطان نتيجة انزياح إسرائيل نحو اليمين وصعود الأحزاب اليمينية والدينية إلى الساحة السياسية.

6. حظيت مدينة القدس باهتمام بالغ من قبل الحركة الصهيونية، وتمثل الاهتمام الأساسي والأخطر في خارطة الاستيطان الإسرائيلية.

7. تعتبر مسألة تهويد مدينة القدس عقيدة راسخة في الفكر الصهيوني، وقد بدأ التهويد للمدينة منذ عام 1948 حتى اليوم، ولكنه ازداد في السنوات الأخيرة وتحديداً منذ عام 1996 نتيجة صعود اليمين في إسرائيل.



8. شهدت مدينة القدس تغييرات جغرافية وديمغرافية كبيرة ومتسارعة منذ احتلال إسرائيل للقدس عام 1967 وحتى اليوم، إلا أن هذه التغييرات زادت بعد عام 1996 بسبب انزياح إسرائيل نحو اليمين وسيطرت اليمين على مؤسسات الدولة المختلفة.

9. ساهمت القوانين والتشريعات الإسرائيلية التي سنتها إسرائيل على إحكام سيطرتها وتهويدها لمدينة القدس.

10. كان للجمعيات والمؤسسات الصهيونية دور كبير ومهم في عملية الاستيطان والتهويد داخل مدينة القدس والاعتداء على المقدسات الإسلامية والمسيحية في المدينة.

11. عمل اليمين الإسرائيلي على تنفيذ أهدافه التهويدية تجاه مدينة القدس من خلال وسائل عديدة تتمثل بالمؤسسات الحكومية وغير الحكومية التي نجح من خلالها بتهويد المدينة.

12. هدف اليمين الإسرائيلي من عملية التهويد المبرمجة في القدس، إلى تشكيل أغلبية سكانية يهودية لإعطاء الطابع اليهودي للمدينة، لمنع أي تباحث في مصير ومستقبل المدينة في أي مفاوضات قادمة، وخلق واقع يصعب معه تجاهل الوجود الإسرائيلي في المدينة، وعزل القدس الشرقية عن المراكز العمرانية في الضفة الغربية من خلال تطويق المدينة بالأطواق الاستيطانية، وإقامة المستعمرات حول المدينة، لإجبار السكان العرب على ترك المدينة، وطمس الثقافة الوطنية الفلسطينية وتهويد التعليم والاقتصاد.

13. يمكن القول أخيراً إن سياسة اليمين الإسرائيلي التهويدية لمدينة القدس ما هي إلا محاولات لفرض واقع جديد يصعب معه حل قضية القدس في أي تسوية سياسية، من خلال الممارسات والإجراءات التهويدية داخل المدينة المقدسة.

## المراجع

### الكتب

- أبو جابر، إبراهيم.(1997). مستقبل القدس وسبل إنقاذها من التهويد، ط1، جمعية الأقصى لرعاية الأوقاف الإسلامية ومركز الدراسات المعاصرة، أم الفحم.
- أبو حلو، مسلم.(2010). هوية القدس الثقافية بين الأصالة والتهويد لمؤتمر القدس الدولي: دراسة بعنوان التهويد الممنهج لمدينة القدس وأبعاده، وزارة الإعلام بالتعاون مع وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، مؤسسة إحياء التراث والبحوث الإسلامية، القدس.
- أبو عرفة، خالد إبراهيم.(2017). المقاومة الفلسطينية للاحتلال الإسرائيلي في بيت المقدس من عام (1987-2015)، ط1، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت.
- الأحمد، نجيب.(1985). تهويد القدس، دائرة التوجيه والإعلام القومي، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت.
- البازعي، سعد والرويلي، ميجان.(2002). دليل الناقد الأدبي، ط3، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب.
- بدر، كاميليا.(1985). نظرة على الأحزاب والحركات السياسية الإسرائيلية، ط2، جمعية الدراسات العربية، القدس.
- بشارة، عزمي.(2005). من يهودية الدولة حتى شارون: دراسة في تناقض الديمقراطية الإسرائيلية، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، مواطن، رام الله.

- بشير، نبيه.(2006). **جدلية الدين السياسي في إسرائيل: حركة شاس كحالة دراسية**، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، مدار، رام الله.
- جريس، سمير.(1981). **القدس: المخططات الصهيونية الاحتلال والتهويد**، ط1، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت.
- جريس، صبري.(1987). **تاريخ الصهيونية، الجزء الأول (1862-1917)**، بيروت.
- جمعية القدس الثقافية الاجتماعية.(2004). **القدس في التاريخ**، ط1، الأوائل للنشر والتوزيع.
- حسين، غازي.(2003). **الاستيطان اليهودي في فلسطين من الاستعمار إلى الامبريالية**، اتحاد الكتاب العرب، دمشق.
- خالد، محمود.(1988). **معسكر اليمين الصهيوني**، دار الكرمل للنشر، عمان.
- الخطيب، روجي.(1975). **المؤامرات الإسرائيلية على القدس من عام (1965-1975)**، أمانة القدس، عمان.
- خطيب، شذا جمال.(2001). **القدس العربية ثلاثون عاماً من التهديد والتحدي**، دار مجدلاوي للنشر، عمان.
- خليفة، أحمد.(2011). **دليل إسرائيل العام 2011**، ط1، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، رام الله.
- درويش، مروان.(1996). **الجنور التاريخية لحزب الليكود**، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، نابلس.

- رزوق، أسعد.(1970). التلمود والصهيونية، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، بيروت.
- روبنسون، دوجلاس.(2005). الترجمة والإمبراطوريات: نظريات الترجمة ما بعد الكولونيالية، ترجمة تائر الديب، ط1، المشروع القومي للترجمة، القاهرة.
- الزرو، صلاح.(1990). المتدينون في المجتمع الإسرائيلي، رابطة الجامعين، مركز الأبحاث، الخليل.
- الزناتي، أنور محمود.(2010). تهويد القدس: محاولات التهويد والتصدي لها من واقع النصوص والوثائق والإحصاءات، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- السعدي، غازي.(2009). النظام الانتخابي الإسرائيلي: انتخابات الكنيست 2009، ط1، دار الجليل للنشر والتوزيع، عمان.
- شاش، طاهر.(1997). التطرف الإسرائيلي جذوره وحصاده، دار الشروق، القاهرة.
- طه، علي حسن.(2002). العنصرية الصهيونية اليهودية والبعث الإيديولوجي الديني، دار الهادي للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت.
- العابد، لطفي وعتر، موسى.(1979). الفكرة الصهيونية، النصوص الأساسية، سلسلة كتب فلسطينية، العدد 21، مركز الأبحاث، دار القدس، بيروت.
- عبد الله الشامي، رشاد.(1978). القوى الدينية في إسرائيل بين تكفير الدولة ولعبة السياسة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.

- عمرو، نعمان عاطف.(2009). الحركة التصحيحية اليهودية في فلسطين حتى عام 1948، جامعة القدس المفتوحة، الخليل.
- العناني، جاسر علي.(2010). الاستيطان الصهيوني في مدينة القدس الوقائع والأساليب، ط1، أمانة عمان الكبرى، مديرية الثقافة، مطبعة السفير، عمان.
- عوض، عبد العزيز محمد.(1990). الأطماع الصهيونية في القدس، الموسوعة الفلسطينية، مجلد6، ط1، بيروت.
- عومر، دان.(1986). اليمين الجديد في إسرائيل، جمعية الدراسات العربية، القدس.
- غازي، خالد محمد.(1998). القدس: سيرة مدينة دراسات وشهادات، ط1، دار الهدى للنشر والتوزيع، مصر.
- قاسمية، خيرية.(1979). قضية القدس، ط1، دار القدس، بيروت.
- لومبا، أنيا.(2003). الكولونيالية وما بعدها، ترجمة باسل مسالمة، دار التكوين، دمشق.
- مارجليت، مائير.(2011). إسرائيل والقدس الشرقية: استيلاء وتهويد، ترجمة مازن الحسيني، مركز القدس للحقوق الاجتماعية والاقتصادية، القدس.
- ماضي، عبد الفتاح.(1999). الدين والسياسة في إسرائيل: دراسة في الأحزاب والجماعات الدينية في إسرائيل ودورها في الحياة السياسية، ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة.
- مجاهد، حورية.(1985). الاستعمار كظاهرة عالمية حول الاستعمار والامبريالية والتبعية، عالم الكتب، القاهرة.

- المحاميد، حاكم.(2010). مدينة القدس في ظل الاحتلال الإسرائيلي (1948-1990)، دار البشير للنشر والتوزيع بدعم من وزارة الثقافة، عمان.
- المحجوبي، علي.(1990). جذور الاستعمار الصهيوني، دار سراس للنشر والمعهد الأعلى للتربية والتكوين المستمر، تونس.
- مركز زايد للتنسيق والمتابعة.(2001). الأحزاب الإسرائيلية دراسة في الموقف السياسي من (1949-1999)، مركز زايد للتنسيق والمتابعة، الإمارات العربية المتحدة.
- المسيري، عبد الوهاب.(1982). الأيديولوجية الصهيونية: دراسة حالة في علم اجتماع المعرفة، الجزء الأول، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.
- المسيري، عبد الوهاب.(1999). اليهود واليهودية والصهيونية، دار الشروق، القاهرة.
- مصاروة، إيمان.(2004). الاستيطان في القدس القديمة، مركز القدس للحقوق الاجتماعية والاقتصادية، القدس.
- منصور، جوني.(2009). معجم الإعلام والمصطلحات الصهيونية والإستراتيجية، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، مدار، رام الله.
- هيئة الموسوعة الفلسطينية.(1984). الموسوعة الفلسطينية: القدس (تهويد)، القسم العام، الجزء الثالث، دمشق.

## رسائل ماجستير

- أبو جلاله، أحلام.(2016). الاعتداءات الإسرائيلية على مدينة القدس من عام (1994-2010)، رسالة ماجستير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة.
- أبو عودة، يحيى.(2011). جدلية العلاقة بين الدين والسياسة في إسرائيل وأثرها على اتجاهات التسوية، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة.
- الأغا، راني.(2013). التوجه الإسرائيلي نحو اليمين وأثره على قضية القدس، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة.
- حسين، محمد.(2001). الاستيطان الصهيوني في القدس من عام (1967-1993)، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس.
- ماضي، سليم.(2016). حزب البيت اليهودي وأثره على الحياة السياسية في إسرائيل من عام (2008-2014)، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة.

## مجلات ودوريات علمية

- إبراهيم، علي.(2017). 50 حقيقة صادمة عن واقع التهويد في القدس، قسم الأبحاث والمعلومات، مؤسسة القدس الدولية، بيروت.
- اسحق، جاد وخليلية، سهيل.(2010). الاستيطان الإسرائيلي الاستعماري في القدس، سلسلة أوراق القدس، العدد 4، منظمة التحرير الفلسطينية، دائرة شؤون القدس.

- باتير، ياعيل.(2012). المفهوم الإسرائيلي لعدم وجود شريك في عملية السلام: نظرة في العقلية السياسية الإسرائيلية، ترجمة ياسين السيد، سلسلة أوراق إسرائيلية العدد 57، مركز مدار، رام الله.
- بارود، نعيم.(2007). مدينة القدس وإجراءات التهويد، ورقة مقدمة للمؤتمر الدولي الأول حول القدس، مؤسسة القدس الدولية، غزة.
- بتريغ، غابرييل.(2003). هدم رواية الاحتلال الصهيوني وإنشاء بديل لها، مجلة المستقبل العربي العدد 375، بيروت.
- بكيرات، ناجح.(2008). دراسة الانتهاكات الإسرائيلية للمقدسات في مدينة القدس، ورقة مقدمة لمؤتمر يوم القدس العاشر، جامعة النجاح الوطنية، نابلس.
- تفكجي، خليل.(2008). الاستيطان في القدس (سياسة مبرمجة)، ورقة مقدمة للمؤتمر الدولي الثاني حول القدس، مؤسسة القدس الدولية، غزة.
- تفكجي، خليل.(2009). الاستيطان ومصادرة الأراضي، الائتلاف الأهلي للدفاع عن حقوق الفلسطينيين في القدس، القدس.
- تفكجي، خليل.(2009). 42 عاماً من الاحتلال، ملف القدس، الائتلاف الأهلي للدفاع عن حقوق الفلسطينيين في القدس، القدس.
- تقرير حول الاعتداءات الإسرائيلية على المقدسات المسيحية في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ العام (1967-2012). (2012). وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، الإدارة العامة للعلاقات العامة والإعلام، رام الله.



- **تقرير حال القدس من كانون ثاني حتى آذار 2013.**(2013). إدارة الأبحاث والمعلومات، مؤسسة القدس الدولية، بيروت.
- **تقرير حال القدس السنوي 2013: قراءة في مسار الأحداث والمآلات.**(2014). إدارة الأبحاث والمعلومات، مؤسسة القدس الدولية، بيروت.
- **تقرير حال القدس السنوي 2014: قراءة في مسار الأحداث والمآلات.**(2015). إدارة الأبحاث والمعلومات، مؤسسة القدس الدولية، بيروت.
- **تقرير حال القدس السنوي 2015: قراءة في مسار الأحداث والمآلات.**(2016). إدارة الأبحاث والمعلومات، مؤسسة القدس الدولية، بيروت.
- **تقرير حال القدس السنوي 2016: قراءة في مسار الأحداث والمآلات، تطور في مشروع التهويد.**(2016). إدارة الأبحاث والمعلومات، مؤسسة القدس الدولية، بيروت.
- **تقرير حال القدس السنوي 2017: قراءة في مسار الأحداث والمآلات، إدارة الأبحاث والمعلومات.**(2018). مؤسسة القدس الدولية، بيروت.
- **جديلي، بسمة.**(2016). دراسات ما بعد الكولونيالية من منظور أبرز أقطابها، مجلة إشكالات في اللغة والأدب، العدد 9، الجزائر.
- **جريس، صبري.**(1980). القوانين الإسرائيلية لضم القدس، مجلة شؤون فلسطينية، العدد 106، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت.
- **حباس، وليد.**(2017). مفهوم الاستعمار الاستيطاني نحو إطار نظري جديد، مجلة قضايا إسرائيلية، العدد 66، مركز مدار. رام الله.

- الحلي، أسامة.(1986). مصادرة الأراضي في الضفة المحتلة: دراسة قانونية تحليلية، جمعية الدراسات العربية، القدس.
- حجاوي، سلافة.(2010). كشف الطبيعة الاستعمارية للاستيطان الصهيوني وتفنيده أساطيره المؤسسة، مجلة قضايا إسرائيلية، العدد 47، مركز مدار، رام الله.
- حسين، محمد.(2013). المسجد الأقصى قديماً وحديثاً، ورقة مقدمة للمؤتمر العالمي لأئمة المساجد في اندونيسيا، دار الإفتاء الفلسطينية، فلسطين.
- حماد، عبد القادر.(2009). الاستيطان الإسرائيلي في القدس: دراسة في الجغرافيا، ورقة مقدمة للمؤتمر الدولي الثالث حول القدس، مؤسسة القدس الدولية، غزة.
- حيدر، عزيز.(2006). الحراك السياسي في إسرائيل بأبعاده الاقتصادية والاجتماعية والأمنية: تأثيرات الأمن في الحراك السياسي في إسرائيل، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان.
- الخطيب، إيناس.(2005). تأثير الأحزاب الدينية الحريدية على المشهد السياسي في إسرائيل، مدى الكرمل، ملفات مدى رقم 5.
- الخطيب، روجي.(1975). الإجراءات الإسرائيلية لتهويد القدس بين عام(1965-1975)، مجلة شؤون فلسطينية، العددان 41 و42، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت.
- دائرة شؤون القدس.(2010). ممارسات وإجراءات الاحتلال الإسرائيلي منذ حزيران (1967-2009)، سلسلة تقارير القدس 1، منظمة التحرير الفلسطينية، دائرة شؤون القدس، فلسطين.

- دائرة شؤون القدس.(2013). الوضع الصحي في مدينة القدس، سلسلة أوراق القدس 6، منظمة التحرير الفلسطينية، دائرة شؤون القدس، فلسطين.
- الزعتري، معاذ ومولوني، جوناثان.(2010). سياسة هدم المنازل في قرية سلوان، تهويد مدينة القدس، مؤسسة المقدسي لتنمية المجتمع، القدس.
- الشرعة، محمد وبركات، نظام.(2006). القوى الدينية في إسرائيل ودورها في الحياة السياسية، مجلة المنارة، العدد 6.
- الشريف، ماهر.(2010). كيف انزاح المجتمع الإسرائيلي نحو اليمين المتشدد، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 84.
- سعد الدين، نادية.(2014). مأزق الدولة اليهودية، مجلة المستقبل العربي، العدد 424، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- سيف، إبراهيم.(2003). قضايا الاقتصاد في الانتخابات: الانتخابات الإسرائيلية، الأمن أولاً، تحرير عماد جاد، مركز الأهرام، القاهرة.
- الطائي، صالح.(2012). تأثير الأحزاب اليمينية والدينية في الشخصية الإسرائيلية، مجلة الناس، العدد 232.
- العباسي، نظام.(1991). القدس في التاريخ، مجلة صامد الاقتصادي، العدد 85، دار الكرم للنشر والتوزيع، عمان.
- عرفة، نور.(2016). أي قدس المخططات الإسرائيلية غير المعروفة، موجز سياساتي، شبكة السياسات الفلسطينية.

- عمران، كامل محمد.(2009). تهويد مدينة القدس جوهر المشروع الصهيوني: دراسة سوسيولوجية، عدد خاص بعنوان القدس عاصمة الثقافة العربية، مجلة جامعة دمشق للآداب والعلوم الإنسانية، دار القسط للنشر والتوزيع، اريد.
- غانم، هنيذة.(2012). السياسة الحيوية للاستعمار الاستيطاني: إنتاج المقدسين كمارقين، مجلة قضايا إسرائيلية، العدد 47، مركز مدار، رام الله.
- غانم، هنيذة وشلحت، أنطوان.(2016). نحو ترسيخ إسرائيل يهودية يمينية استيطانية وتوجه لفرض الحل الأحادي، تقرير مدار الاستراتيجي، مركز مدار، رام الله.
- غانم، هنيذة وشلحت، أنطوان.(2017). اليمين الجديد في إسرائيل يحكم سيطرته على حاضر إسرائيل ومستقبلها، تقرير مدار الاستراتيجي، مركز مدار، رام الله.
- غوردون، نيف ورام، موريل.(2016). التطهير الإثني وتشكيل أنماط جغرافيا الاستعمار الاستيطاني، مجلة قضايا إسرائيلية، العدد 62، مركز مدار، رام الله.
- الكيالي، عبد الحميد.(2011). قراءة موجزة في المشهد الإسرائيلي الفلسطيني، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت.
- النعامي، صالح.(2009). إسرائيل اليمين القادم، مجلة وجهات نظر، العدد 122.
- نمر، عباس.(2007). مواجهة الرواية اليهودية حول بناء الهيكل المزعوم، ورقة مقدمة لمؤتمر يوم القدس التاسع، منظمة التحرير الفلسطينية، الهيئة الإسلامية المسيحية لنصرة القدس والمقدسات.
- الهندي، عليان.(2007). جهات يهودية لبناء الهيكل الثالث، ورقة مقدمة لمؤتمر القدس التاسع، جامعة النجاح الوطنية، نابلس.

- الهندي، عليان.(2009). مستقبل القدس الشرقية وفق الرؤية الإسرائيلية، ورقة مقدمة لمؤتمر القدس العاشر، جامعة النجاح الوطنية، نابلس.
- وولف، باتريك.(2012). الكولونيالية الاستيطانية واستئصال محو السكان الأصليين، ترجمة داليا طه.

#### المراجع الالكترونية

- حمداوي، جميل.(2012). نظرية ما بعد الاستعمار، موقع الألوكة.  
(www.alukau.net/literature\_language,1.2.2018)http://
- قناة الجزيرة.(2016). إستراتيجية إسرائيل في السيطرة على القدس.  
(http://www.aljazeera.net/encyclopedia/events,10.3.2018)
- قناة الجزيرة.(2017). الملف النووي الإيراني.  
(http://www.aljazeera.net/encyclopedia/events,10.6.2018)
- قناة الجزيرة.(2018). أبرز القوانين الإسرائيلية بشأن القدس.  
(http://www.aljazeera.net/encyclopedia/events.10.3.2018)

#### المراجع الأجنبية

- Glenn,E.N.(2015). Settler Colonialism as Structure : A Framework for Comparative Studies of U.S. Race and Ethnicity 1(1).

- Hixson, Walter .L.(2013). American Settler Colonialism . Palgrave Macmillan : New York.
- Veracini, Lorenzo.(2010). Settler Colonialism A Theoretical Over view. Palgrave Macmillan : New York.
- Veracini, Lorenzo.(2015). The Settler Colonial Present .Palgrave Macmillan : New York.
- Wolfe,Patrice.(2001). land labor ,and difference: Elementary Structures of race, in the American Historical Review 106(3).
- Wolfe, Patrice.(2006). settler colonialism and the Elimination of the Native, in journal of Genocide research 8(4).
- Wolfe, Patrice.(2011). Race and the Trace of History : for Henry Reynolds in Fiona Bateman and Lionel Pilkington Studies in Settler Colonialism Politics, Identity and Culture . Palgrave Macmillan : New York.